المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 176 أبريل 2024

في حوار خاص للمصارف:

الرشود: «بيتك» يستحق بكل جدارة أن يحقق طموحه لأن يكون البنك الإسلامي الأول في العالم وهدفه الاستراتيجي دخول قائمة أكبر بنوك العالم

بارتفاع نسبته 30.4%

1535.4 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في عام 2023

وكالات التصنيف الدولية تؤكد متانة الأوضاع المالية للبنوك الكويتية واحتفاظها بنظرة مستقبلية مستقرة

أ.د. يعقوب السيد
يوسف الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

شيخة العيسى
نائب الأمين العام
اتحاد مصارف الكويت
نائب رئيس التحرير

محمد سليمان
مدير تحرير

عامر التميمي
عضو اللجنة
الاستشارية

د. صادق أبل
عضو اللجنة
الاستشارية

أحمد مشاري الفارس
عضو اللجنة الاستشارية

أحمد محمد الفهد
عضو اللجنة الاستشارية

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

نائب رئيس التحرير
شيخة العيسى

مدير التحرير
محمد سليمان

الهيئة الاستشارية
عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
أحمد محمد الفهد

فريق عمل المجلة
عبدالوهاب طارق
جنان عبدالسلام
موضي رحال

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
شرق - شارع السور - برج التجارية - الدور 24
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

06 **مجلس وحكومة جديدان... ورؤية اقتصادية**
بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

08 في حوار خاص للمصارف:
الرشود: «بيتك» يستحق بكل جدارة أن يحقق طموحه لأن يكون البنك الإسلامي الأول في العالم وهدفه الاستراتيجي دخول قائمة أكبر بنوك العالم

16 **عبدالله عبدالكريم التويجري**
الرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية بنك بوبيان

18 **التكنولوجيا المالية الإسلامية... ونافذة جديدة للمنافسة والتميز**
بقلم: محمد سليمان/مدير التحرير

24 **مسار الفوائد المصرفية**
بقلم: أ. عامر ذياب التميمي (مستشار وباحث اقتصادي)

28 **آليات تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي (الواقع والتحديات)**
بقلم: د. صادق أبل (باحث اقتصادي من الكويت)

34 **تمكين ورعاية الشباب: دور «القطاع المصرفي» في بناء مجتمع مستدام**
بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصارف

36 في حوار خاص للمصارف:
منال الربيعان: أهم ما يميز النماذج النسائية القيادية الناجحة حكمتها ووعيها بمهامها ومسؤوليتها وإدارتها لنقاط قوتها بالشكل الأمثل

40 في دراسة لمعهد الدراسات المصرفية بالكويت
المنافسة بين البنوك الكويتية تؤثر بشكل عام على الربحية وحجم المخاطر

42 على أساس سنوي في نهاية يناير 2024
2.9% ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.36 مليار دينار

46 **وكالات التصنيف الدولية تؤكد متانة الأوضاع المالية للبنوك الكويتية واحتفاظها بنظرة مستقبلية مستقرة**

50 بارتفاع نسبته 30.4%
1535.4 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في عام 2023

90 الشريك المؤسس ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «فلاورد» في حوار خاص للمصارف:
اللوغاني: الشباب الكويتي يتمتع بمهارات وكفاءات إبداعية هائلة وأثبتوا قدرتهم على إطلاق شركات ناشئة حققت نجاحاً وتوسعاً كبيرين

96 **باستخدام قاعدة «الساعات الخمسة» الناجحون وقادة الأعمال ملتزمون بالتعلم ويتعّمدون ممارسته**

100 في ظل التحفيزات الحكومية ونشاط ائتمان القطاع العقاري وإمكانية خفض «الفيدرالي» لأسعار الفائدة
آفاق 2024 تبدو أكثر إيجابية لانتعاش السوق العقاري في الكويت

104 بافتراض عدم حدوث تأثيرات سلبية إضافية على الإمدادات نتيجة التوترات الجيوسياسية
جولدمان ساكس يتوقع استقرار أسعار النفط عند 100 دولار للبرميل

106 مع تطور المشهد المالي نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية
«سويفت» تستعد لإطلاق منصة للعملات الرقمية للبنوك المركزية

110 مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2023
إمكانات رائدة لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال التحول الرقمي

114 **الصراع في الشرق الأوسط وتجنب الملاحة في البحر الأحمر يهدد بإعادة تشكيل اقتصادات المنطقة**

118 **على البنوك المركزية مواصلة موقفها الحذر في المِيل الأخير نحو خفض التضخم**
تعطل محتمل في وتيرة تراجع التضخم عبر عدد من الاقتصادات

122 **الاقتصاد العالمي لا يزال قادراً على الصمود برغم تفاوت النمو، والتحديات تلوح في الأفق**
ينبغي لصناع السياسات تحديد الخطوات ذات الأولوية نحو اكتساب مزيد من الصلابة الاقتصادية مثل تعزيز مالية الحكومة وإنعاش آفاق النمو الاقتصادي

126 **السياسة الصناعية ليست علاجاً سحرياً للنمو البطيء**

130 من إجمالي 86 مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
صفقات الاندماج والاستحواذ بالخليج تتجاوز 83 مليار دولار في 2023

132 **ارتفاع مستوى المخاطر في غالبية الدول العربية لعام 2023**

134 معهد كابجيميني للأبحاث
6% من بنوك التجزئة مستعدة للتحول القائم على الذكاء الاصطناعي

138 الهجمات السيبرانية من أشد المخاطر ومصدر قلق كبير للعالم
3.3 مليارات دولار الإنفاق على الأمن السيبراني بمنطقة الشرق الأوسط

142 **التصنيف الائتماني.. المحددات والمزايا**

151 **World Economic Forum's 2024 Global Risks Report:**
These are the biggest global risks we face in 2024 and beyond

154 **Fitch Affirms Kuwait at 'AA-'; Outlook Stable**

بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
رئيس التحرير

ونحن على مشارف تشكيل حكومي جديد يأتي عقب انتخابات برلمانية جديدة، نتطلع إلى وجود تناغم وانسجام بين المجلس الجديد والحكومة الجديدة يصب لصالح الاستقرار والتنمية ويدفع بعجلة الاقتصاد الكويتي خطوات واسعة للأمام.

ولعل هناك قضايا اقتصادية عديدة تحتاج إلى تسليط الضوء عليها، والتي من أهمها أفواج الخريجين الكويتيين من الجامعات والكليات والمعاهد الأجنبية والمحلية ومخرجات التعليم العالي والتي يتوقع لها أن تزيد على 300 ألف خلال العشر سنوات القادمة.

مجلس وحكومة جديدان... ورؤية اقتصادية

وإذا أخذنا بالاعتبار صعوبة استيعاب الجهاز الحكومي لهذا العدد الكبير إضافة إلى ما يسببه من تضخم وظيفي وبطالة مقنعة، فإن اهتمامنا يجب أن ينصب ليس فقط على خلق فرص وظيفية للشباب الكويتي تفادياً لمشكلة اجتماعية قد تنتج لا سمح الله بسبب البطالة أو طول مدة انتظار الوظيفة، وإنما رغبة في الاستفادة من هذه القوة الشبابية التي استثمرت فيها الدولة لسنوات طويلة لتكون أساساً لبنية اقتصادية جديدة. وهذا الأمر لن يتحقق ما لم يكن هناك قطاع خاص كبير وفاعل يكون رافداً مهماً للقطاع الحكومي الذي يفترض أن يكون أسرع ديناميكية وأكثر مواكبة لتطورات العصر.

الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص أصبحت ضرورة لا مفر منها، وتدعيم هذا الفكر واتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيقه يفترض أن يكون أحد أهم بنود المرحلة القادمة وأحد أبرز ركائز خطة الحكومة، فكبر حجم القطاع الخاص وتنوع أنشطته يجب أن ينظر له كقوة للاقتصاد الحقيقي المنتج وليس بعبعاً أو خطراً عليه.

ولنا في اقتصاديات الدولة المتقدمة وكذلك ما أخذت به بعض دول المنطقة في الآونة الأخيرة، خير شاهد على ذلك فدور الحكومات الحديثة هو الاشراف وتسهيل الإجراءات.

شكـــــراً

دكتور حمد الحساوي

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الهيئة الاستشارية وهيئة تحرير مجلة المصارف يسرني أن أتقدم إلى الدكتور حمد الحساوي الأمين العام السابق ورئيس تحرير المجلة السابق بجزيل الشكر والتقدير على جهوده المبذولة خلال فترة امتدت لأكثر من اثني عشر عاماً، وعمله المخلص الذي ساهم به في أثراء العمل بالمجلة وتحقيق العديد من الإنجازات للاتحاد وتنفيذ إستراتيجيته وتحقيق أهدافه واستكمال مسيرة تطوره، والنجاح في إحداث نقلة نوعية في كل مجالات العمل بالاتحاد خلال السنوات الماضية.

كما يسعدني أن أشكره على جهوده المبذولة وفريق عمل مجلة المصارف لتعزيز مكانتها خلال السنوات الماضية كواحدة من أهم المجلات المتخصصة في الكويت.

ونتمنى للدكتور حمد الحساوي المزيد من التوفيق، سائلين الله عز وجل أن يسدد خطاه ويمتعه بموفور الصحة والعافية وأن يوفقه في استكمال مسيرته المهنية المتميزة وتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات في السنوات القادمة إن شاء الله.

أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
الأمين العام ورئيس تحرير المجلة

المصارف
AL MASAREF MAGAZINE

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

في حوار خاص للمصارف:

الرشود: «بيتك» يستحق بكل جدارة أن يحقق طموحه لأن يكون البنك الإسلامي الأول في العالم وهدفه الاستراتيجي دخول قائمة أكبر بنوك العالم

في حوار خاص مع مجلة المصارف أكد الرئيس التنفيذي بالتكليف – مجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عبدالوهاب عيسى الرشود أن «بيتك» يستحق بكل جدارة أن يحقق طموحه لأن يكون البنك الإسلامي الأول في العالم وهدفه الاستراتيجي دخول قائمة أكبر بنوك العالم، موضحا أن «بيتك» نجح في تحقيق أهدافه الاستراتيجية لعام 2023 وعزز مركزه الريادي معتمداً على معدلات السيولة الكبيرة والقاعدة الرأسمالية المتينة والأداء التشغيلي القوي. كما أكد أن عملية الاستحواذ ثم الدمج غير مسبوقة في القطاع المصرفي الكويتي و«بيتك» أصبح قادراً على تحقيق معدلات نمو كبيرة في المستقبل، وأن «بيتك» الأكبر من حيث القيمة السوقية وعلى رأس كافة الكيانات والمجموعات والبنوك وكافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وأشار الرشود إلى أن «بيتك» سيواصل جهوده في الاستدامة وتعزيز منتجات التمويل الأخضر على مستوى الأفراد أو الشركات، وأن «بيتك» يستهدف تحقيق ربحية مستدامة، والمضي قدما في استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لبناء قيمة مضافة، وتوسيع قاعدة العملاء المتنامية. كما أشار إلى أن «بيتك» يعمل بشكل دائم ومتواصل على تقديم كل ما هو جديد في عالم الصيرفة والتمويل الإسلامي، ولديه مشروعات لاستحداث منتجات وخدمات جديدة، موضحاً أن بنك «تم» الرقمي، ويعتبر أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت، وأن «بيتك» يسعى دائماً إلى تطوير وتقديم أفضل خدمات ومنتجات وحلول الدفع بشكل يفوق توقعات العملاء. وأكد الرشود أن الالتزام بتحقيق النمو والتطور في الأعمال ليس شعارا، وإنما حقائق نترجمها من خلال عدة أمور من ضمنها مسؤوليتنا تجاه المجتمع، موضحاً أن «بيتك» يتميز بأن لديه أكبر قاعدة من المواهب الوطنية في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية ويحرص على توفير كل سبل النجاح لهم. من جانب آخر، أشار الرشود إلى أن احتياطيات الكويت المالية الضخمة تعزز استدامتها، وإصلاح الموازنة وتحقيق الإصلاحات الهيكلية، من العوامل الأساسية لتقليل مخاطر الاعتماد على النفط، وأن هناك ضرورة اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية وتعزيز رأس المال البشري والحوكمة الاقتصادية لتنشيط التنمية بقيادة القطاع الخاص. **وفيما يلي نص الحوار:**

«بيتك» نجح في تحقيق أهدافه الاستراتيجية لعام 2023 وعزز مركزه الريادي معتمدا على معدلات السيولة الكبيرة والقاعدة الرأسمالية المتينة والأداء التشغيلي القوي

كيف تقيمون نتائج «بيتك» في عام 2023؟ وتوقعاتكم للسنوات المقبلة؟

بفضل الله وتوفيقه، احتل بيت التمويل الكويتي «بيتك» المرتبة الأولى بين البنوك الكويتية من حيث الأرباح المحققة عن السنة المالية 2023، حيث سجل أرباحاً صافية قياسية بلغت 584.5 مليون دينار (1.9 مليار دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 63.4% مقارنة بالعام السابق، هذه الأرباح هي الأعلى في تاريخ «بيتك» والأكبر على مستوى القطاع المصرفي المحلي. ويعود الارتفاع في الأرباح إلى عدة عوامل، أبرزها الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد، بجانب الزيادة في إجمالي إيرادات التشغيل، وانخفاض المخصصات.

لقد أظهرت المؤشرات المالية لـ «بيتك» بنهاية عام 2023، سلامة مالية قوية من حيث قيمة الأصول، وكفاية رأس المال، ونسب السيولة، إذ بلغ إجمالي الأصول 38 مليار دينار بزيادة قدرها 1.04 مليار دينار مقارنة مع العام الماضي، كما زادت الأرباح التشغيلية وتحقق التنوّع في الإيرادات، مما نتج عنه قوة مالية ونمواً كبيراً.

وهكذا يمكنني القول إن «بيتك» نجح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لعام 2023، وعزز من مركزه الريادي، معتمدا في ذلك على معدلات السيولة الكبيرة والقاعدة الرأسمالية المتينة والأداء التشغيلي القوي، والنمو في الإيرادات التشغيلية والأرباح والمحفظة التمويلية وغيرها من المؤشرات المالية الرئيسية.

ولاشك أن مؤشرات النمو السابق ذكرها تؤكد استمرار وتيرته خلال الأعوام المقبلة، نظرا لتوفر عدة أسباب ومحفزات رئيسية منها أن «بيتك» أصبح يتواجد في مناطق جغرافية رئيسة مختلفة في العالم بعد الاستحواذ والدمج، مثل الكويت، والبحرين، وتركيا، والسعودية، وماليزيا، وألمانيا، ومصر، والمملكة المتحدة، إضافةً إلى مناطق استراتيجية أخرى، مما يزيد من حجم التدفقات المالية ويساهم في تنويع الإيرادات ويعزز من جهود التكامل في الأداء بين وحدات المجموعة، حيث تعمل في أسواق متعددة يتمتع كل سوق بميزة معينة من شأنها تعزيز مصادر القوة والتدفقات المالية على مستوى المجموعة، خاصة وان ذلك يأتي في ظل ميزانية وملاءة قوية وارتفاع متتالي في صافي الأرباح التشغيلية نتيجة ترشيد النفقات وجودة الأداء.

ولا يجب أن نغفل هنا أن «بيتك» يتمتع بتصنيفات ائتمانية قوية، ومعدلات سيولة عالية واحتياطيات رأسمالية قوية من شأنها أن تدعم نمو الأعمال والتوسعات المربحة محلياً وعالمياً.

ما هي انعكاسات عملية الاندماج على الوضع التنافسي لـ «بيتك» وأعماله بوجه عام محلياً وإقليمياً؟

القراءة المتأنية لعمليتي الاستحواذ ثم الدمج مع البنك الأهلي المتحد – سابقاً، تؤكد انهما كانتا نقطة تحول تاريخية في استراتيجية «بيتك»، ومنصة انطلاق تمهد لنموه وتطوره عالمياً، بفضلهما أصبحت الكويت مقرًا لأكبر وأفضل بنك إسلامي في العالم.

«بيتك» سيواصل جهوده في الاستدامة وتعزيز منتجات التمويل الأخضر على مستوى الأفراد أو الشركات

«بيتك» اليوم أصبح قادرا بشكل أفضل على تحقيق معدلات نمو كبيرة في المستقبل بعد تبنيه سياسات توسعية، ولا شك في أن وجود كيان مصرفي ضخم متوافق مع أحكام الشريعة كان أمراً مهما، في ظل المنافسة المحتدمة في الأسواق، والاتجاه العالمي للتعامل مع الكيانات الكبيرة، و«بيتك» اليوم هو الأكبر من حيث القيمة السوقية التي وصلت إلى أكثر من 12 مليار دينار، ليصبح على رأس الكيانات والمجموعات والبنوك وكافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، من حيث القيمة السوقية.

إن مزايا وفوائد عملية الاستحواذ عديدة، فمن الناحية المالية، زيادة حجم الأصول والأعمال والقاعدة الرأسمالية لـ «بيتك»، مما يحقق وفورات متوقعة في معدل تكلفة الأموال، وزيادة القدرة التمويلية للمشاريع الكبرى، بالإضافة إلى ترشيد المصاريف وتدعيم الملاءة والقدرة على التوسع والنمو والدخول إلى أسواق جديدة، بالإضافة إلى تحقيق تدفقات ربحية متعددة من نوافذ ووحدات المجموعة التي زادت وانتشرت في أسواق مهمة حول العالم.

«بيتك» اليوم يتواجد في 12 دولة، من خلال شبكة أعمال دولية ضخمة تبلغ نحو 630 فرعاً وحوالي 2250 جهاز صرف آلي، وهو أول بنك إسلامي في ألمانيا وأول بنك إسلامي مرخّص بموجب قانون المصارف في ماليزيا. وثاني أكبر ممول إسلامي في تركيا. أعمالنا منتشرة عبر آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا. اليوم نمتلك حضوراً أقوى محلياً وإقليمياً وعالمياً. ولذلك فإن «بيتك» يستحق بكل جدارة أن يحقق طموحه لأن يكون البنك الإسلامي الأول في العالم.

أطلقنا بنك «تم» الرقمي، ويعتبر أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت

عملية الاستحواذ ثم الدمج غير مسبوقة في القطاع المصرفي الكويتي و«بيتك» أصبح قادرا على تحقيق معدلات نمو كبيرة في المستقبل

ما هو دور «بيتك» في التمويل الأخضر والتنمية المستدامة؟ وما هي توجهاته المستقبلية في هذا المجال؟

استطاع «بيتك» أن يرسخ موقعه في طليعة المؤسسات التي تتبنى مفهوم الاستدامة في عملياتها بالكويت والأسواق الأخرى التي تعمل فيها المجموعة، حيث تتضمن استراتيجيته للاستدامة المتأصلة في عملياته أكثر من 62 هدفاً، وتركز على 4 محاور أساسية: اقتصادية وبيئية واجتماعية والحوكمة ما يعتبر إطاراً شاملاً يدلل على التزام «بيتك» بقيادة النمو المستدام.

ولعل من أبرز ما تتضمنه أجندة الاستدامة في «بيتك»، تقديم منتج التمويل الأخضر الذي تم تصميمه لدعم المشاريع والمبادرات المجدية اقتصادياً واجتماعياً والصديقة للبيئة، ما يتماشى مع رؤية «بيتك» من خلال توفير حلول مصرفية وتمويلية مستدامة، وخلق أثار إيجابية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

إن من بين أهداف «بيتك» تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، بحيث تتسم بالمرونة والشمولية، والامتثال إلى المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي، وسيواصل «بيتك» جهوده في الاستدامة وتعزيز منتجات التمويل الأخضر سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، وربط تعاملاته المالية مع الاستدامة، مع استمرار دور «بيتك» الاستثنائي في المبادرات الاجتماعية داخل الكويت وخارجها.

لقد نجح «بيتك» في إصدار وقيادة ترتيب العديد

«بيتك» الأكبر من حيث القيمة السوقية وعلى رأس كافة الكيانات والمجموعات والبنوك وكافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

من الصكوك الخضراء، ومول وشارك في العديد من الصفقات والمشاريع التنموية الصديقة للبيئة، بهدف الوصول إلى اقتصاد خال من الكربون، وسيستمر هذا الجهد خلال السنوات المقبلة، تماشيا مع قيم العمل في «بيتك» بالإضافة إلى مواكبة التوجه العالمي نحو الاقتصاد الصديق والداعم للبيئة والذي يحقق التنمية المستدامة.

ولا يفوتني هنا الإشارة إلى مشاركة «بيتك» في قمة COP28 الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ التي أقيمت في دبي مؤخرا وتوقيع شراكات مختلفة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لدعم جهود الاستدامة، تأكيداً على اهتمامنا بهذا المجال.

هل لكم أن تحدثونا عن التوجهات الاستراتيجية لـ «بيتك» في المرحلة المقبلة بعد إتمام عملية الاندماج؟

أستطيع القول بأن الهدف الاستراتيجي لـ «بيتك» خلال السنوات المقبلة هو العمل بكل جهد ممكن لدخول قائمة أكبر بنوك العالم، وهناك خطة طموحة حتى يحتل «بيتك» المكانة اللائقة بين أكبر البنوك العالمية. كما نستهدف الارتقاء بموقعنا الحالي ليكون «بيتك» أكبر البنوك الإسلامية في العالم.

على الجانب الآخر، يستهدف «بيتك» تحقيق ربحية مستدامة، والمضي قدما في استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لبناء قيمة مضافة، وتوسيع قاعدة العملاء المتنامية في الدول التي تعمل بها وحدات المجموعة، وتحقيق التناغم بين بنوك المجموعة لمزيد من التدفقات الربحية وتعزيز المكانة في الأسواق، مع مواصلة استقطاب الكفاءات والمهارات والاحتفاظ بها، والاستثمار في الحلول المبتكرة.

وأود التأكيد هنا على نقطة مهمة، وهي أن الاستحواذ تم الدمج، عملية مصرفية غير مسبوقة في القطاع المصرفي الكويتي، ومن شأنها علاوة على ما سبق، المساهمة في التمكين من رفع نسبة العمالة الوطنية وخلق فرص وظيفية نوعية في السوق المحلية، حيث إن مقر الوحدة المدمجة هو الكويت، فكلما كبر الكيان وانتشر كلما احتاج عمالة وطنية أكثر، إلى جانب احتمال تصدير بعضها إلى الأسواق التي تغطيها مجموعة «بيتك».

ما هو الجديد الذي سيطرحه «بيتك» في المرحلة المقبلة؟

يعمل «بيتك» بشكل دائم ومتواصل على تقديم كل ما هو جديد في عالم الصيرفة والتمويل الإسلامي، ولدينا أكثر من مشروع يتعلق باستحداث منتجات وخدمات جديدة نحرص أن تكون مبتكرة ومنافسة، ونعمل لأن يكون «بيتك» الأول في طرحها على مستوى السوق، هذه المشاريع الابتكارية للمنتجات والخدمات يمكن أن نعتبرها سياسة دائمة لا تتوقف، تضع مجالات التحول الرقمي والخدمات التقنية والمنتجات المصرفية والتمويلية أولوية قصوى، بالإضافة إلى ابتكار حلول تمثل قيمة مضافة تشمل جوانب العمل الأخرى، بما يرسخ المكانة المتميزة لـ «بيتك» على كافة المستويات.

ضرورة اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية وتعزيز رأس المال البشري والحوكمة الاقتصادية لتنشيط التنمية بقيادة القطاع الخاص

ما هي رؤيتكم للتحديات الحالية والمستقبلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي؟ وما هي سبل مواجهتها لتعزيز الاستثمار وزيادة دور القطاع الخاص ومن ثم تحسين البيئة التشغيلية للبنوك؟

احتياطيات الكويت المالية الضخمة (في صندوق الأجيال) تعزز استدامتها الاقتصادية، لكن إصلاح الموازنة وتحقيق الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، من العوامل الأساسية لتقليل مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

ومن هنا تبرز ضرورة اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية، وتعزيز رأس المال البشري والحوكمة الاقتصادية، لتنشيط التنمية بقيادة القطاع الخاص لخلق فرص العمل، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في رأس المال البشري لضمان النمو المستدام.

ولا شك أن الكويت تمتلك قطاعاً مصرفياً قوياً، سيزداد قوة من خلال تحسين البيئة التشغيلية، كما أن البلاد لديها إمكانيات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الحوكمة، وتنويع مصادر الدخل.

تشهد العمليات المصرفية على مستوى العالم تطورات متسارعة.. كيف تعامل «بيتك» مع هذه التطورات والتحولات الرقمية؟

«بيتك» يعمل دوما للاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا في الصناعة المصرفية مثل تكنولوجيا العمليات الروبوتية والذكاء الاصطناعي لتيسير وتكامل

التزامنا بتحقيق النمو والتطور في الأعمال ليس شعارا، وإنما حقائق نترجمها من خلال عدة أمور من ضمنها مسؤوليتنا تجاه المجتمع

«بيتك» يستهدف تحقيق ربحية مستدامة، والمضي قدما في استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لبناء قيمة مضافة، وتوسيع قاعدة العملاء المتنامية

العمليات المساندة باستخدام تحليلات البيانات الضخمة لابتكار خدمات ومنتجات متطورة تتلاءم واحتياجات العملاء وتطلعاتهم.

أؤكد هنا التزام «بيتك» بتسخير التقنيات المتطورة والناشئة للتحول الرقمي الشامل وفق أفضل وأحدث المعايير العالمية والضوابط والتعليمات الرقابية.

لقد أطلقنا بنك «تم» الرقمي، ويعتبر أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت، ونستهدف من إطلاقه مواصلة تقديم خدمة عملاء متميزة ومبتكرة، واستهداف الشباب ورواد الأعمال من هذه الفئة وكل من يبحث عن تجربة مصرفية مختلفة ومبتكرة. «بيتك» يطمح من خلال بنك «تم» إلى إحداث نقلة نوعية على مستوى القطاع المصرفي في المنطقة، فبجانب الخدمات المصرفية الأساسية، يركز بنك «تم» على أسلوب الحياة الحديث من خلال تقديم مزايا حصرية للعملاء إضافة إلى مجموعة متكاملة من المكافآت.

ما هي خطة «بيتك» في التعامل مع إدخال الذكاء الاصطناعي في عملياته المصرفية لخدمة عملائه وتطوير منتجاته؟

هناك طفرة في الحلول المصرفية الرقمية التي يشهدها السوق المصرفي محليا وعالميا، وأصبح العملاء يعتمدون بشكل متزايد على الحلول المصرفية الرقمية السهلة، الأمر الذي يحفز «بيتك» على مواصلة الاستثمار في الحلول الرقمية وتطبيقاتها بشكل متزايد، ويعتمدها استراتيجية لتطوير الأعمال.

يعمل «بيتك» بشكل دائم ومتواصل على تقديم كل ما هو جديد في عالم الصيرفة والتمويل الإسلامي، ولديه مشروعات لاستحداث منتجات وخدمات جديدة

«بيتك» يسعى دائماً إلى تطوير وتقديم أفضل خدمات ومنتجات وحلول الدفع بشكل يفوق توقعات العملاء.

وحتما ستتبنى البنوك التوجهات القائمة على البيانات لتوسيع خدماتها وعملياتها، وستصب تركيزها على تحسين خدمة العملاء من خلال القنوات الرقمية المختلفة.

«بيتك» يأتي في طليعة البنوك التي تتبنى هذه التطورات، كما يلتزم التزاماً تاماً بتزويد العملاء بأفضل المزايا في مجال هذه المنتجات، وفق أعلى درجات الأمان.

قناعتنا وما نعمل لترسيخه واقعا عمليا، هو أن الاعتماد الأكبر على الذكاء الاصطناعي والعمليات الروبوتية، سيساهم في تحسين نواحٍ مصرفية عدة تشمل عملية اتخاذ القرار، والربحية، ومنع عمليات الاحتيال وكشفها، إضافةً إلى إدارة المخاطر بصورة أفضل.

وسيواصل «بيتك» قيادة المنافسة في هذا المجال، وتنمية قاعدة العملاء والحصة السوقية، وتعزيز الريادة في طرح الحلول والخدمات المالية الرقمية المبتكرة من خلال KFHOnline (على الموبايل والموقع الإلكتروني)، وأجهزة (XTM) وفروع (KFH-Go) الذكية وغيرها من الخدمات والمنتجات الرقمية المبتكرة.

«بيتك» له دور كبير ومميز محليا وإقليميا في مجال المسئولية الاجتماعية.. هل لكم أن تحدثونا عن السمات الأساسية لهذا الدور؟ وما هي العناصر المميزة له؟

أود التأكيد بأن التزامنا بتحقيق النمو والتطور في الأعمال ليس شعارا، وإنما حقائق نترجمها من خلال عدة أمور من ضمنها مسؤوليتنا تجاه المجتمع.

دورنا الاجتماعي ينطلق من طبيعة عمل وأهداف وسياسات «بيتك» أكبر البنوك في الكويت، نحن نمارس المسئولية الاجتماعية بقناعة وبثقة في قدرتنا على تحقيق قيمة مضافة لمجتمعنا.

كما أنوه إلى أن دور «بيتك» الاجتماعي ينسجم ويتوافق مع المشروع التنموي العام للدولة ويحرص على المشاركة في مواجهة العديد من التحديات التي تواجه المجتمع وأفراده، من خلال دعم جهود الهيئات والمؤسسات والجهات الرسمية في مجالات الصحة والتعليم والرياضة ورعاية الشباب ومساعدة المحتاجين والغارمين وتأهيل ذوي القدرات الخاصة وأصحاب الابتكارات والمبادرين والمتميزين في كافة المجالات، لتعزيز قدرات المجتمع وأبنائه في مختلف النواحي.

ومن أبرز إنجازاتنا ضمن الدور الاجتماعي لـ «بيتك»، وفي مجال المسؤولية الاجتماعية، دعم «بيتك» وتسخيره كافة الإمكانات لإعادة إعمار سوق المباركيّة تماشياً مع استراتيجيّة البنك المجتمعية والوطنية، وتشمل المبادرة بإعادة إعمار 17 مبنى بالمنطقة المتضررة، وتطوير بعض المباني المجاورة في سوق المباركية بمبلغ تقديري يبلغ نحو 8 ملايين دينار، وكذلك قام «بيتك» بتلبية نداء الحملة الوطنية للغارمين وقدّم 7 ملايين دينار من أموال الزكاة ليصبح إجمالي المبلغ المقدم حوالي 38 مليون دينار منذ عام 2019 لسداد مديونيات الغارمين، كما قدّم «بيتك»

«بيتك» يسعى دائماً إلى تطوير وتقديم أفضل خدمات ومنتجات وحلول الدفع بشكل يفوق توقعات العملاء

حـوالي 6 ملايـين دينـار لدعم جهـود الإغاثـة لمنكوبي الزلـزال، حيث تم تخصيـص 3 ملايين دينار للمتضررين في تركيـا و3 ملايـين دينـار للمتضرريـن في سـوريا، وغيرها مـن المسـاهمات ذات الأثـر الملمـوس في مجابهـة القضايـا الرئيسـية التـي تشـغل اهتمامـات المجتمـع وتؤثـر على أفـراده.

«بيتـك» يقـوم بـدور مميـز في تشـغيل وتدريـب العمالـة الوطنيـة... هـل لكـم أن تحدثونـا عـن ذلـك؟

يتميـز «بيتـك» بأن لديـه أكبر قاعدة مـن المواهب في مجـال الخدمات المصرفية الإسـلامية في الكويت، نحن نعتـبر أن أثمـن وأعـز مـا يملـك «بيتـك» وأهـم أصوله هـم الكفاءات والمواهب المصرفيـة خاصة من العنصر الوطنـي، ونعتـز بأن «بيتـك» أصبح الوجهـة الوظيفية الأمثـل والأولى عـلى مسـتوى القطـاع المـصرفي، وبنسـبة تكويـت 84%، ما يؤكد إننا سنسـتمر بالتوسـع بريادتنـا العالميـة، وبمـا يخـدم جميـع موظفينـا وتطورهـم المسـتقبلي.

موظفونـا يحظـون بفـرص نمـو وظيفيـة مميـزة، مـن خـلال فـرص التدريـب والتعليم والتـي طالمـا تميّز بها «بيتـك»، لدينـا التـزام قـوي بتأهيـل جميـع قياديـي بيتـك، ونفخـر بأننـا أول بنـك إسـلامي في الكويـت يوقـع عـلى اتفاقيـة مبـادئ تمكـين المـرأة التابـع لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، ومـما يـدل عـلى التـزام «بيتـك» بهذا الميثـاق، نعتز بوجـود العديد من

«بيتك» يتميز بأن لديه أكبر قاعدة من المواهب الوطنية في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية ويحرص على توفير كل سبل النجاح لهم

احتياطيات الكويت المالية الضخمة تعزز استدامتها، وإصلاح الموازنة وتحقيق الإصلاحات الهيكلية، من العوامل الأساسية لتقليل مخاطر الاعتماد على النفط

السـيدات في «بيتك» اليوم يشغلن مناصب إشرافية، وهن من الكفاءات المشـهودة في القطاع المصرفي الكويتي.

«بيتـك» يحـرص عـلى توفـير كل سـبل النجـاح لعنـاصر مـوارده البشريـة بمختلـف مسـتوياتهم الإداريـة، من خـلال الفـرص التدريبيـة المميـزة، وزيـادة السـاعات التدريبيـة المقدمـة للموظفـين والمشـاركة في المؤتمـرات الخارجيـة، ونعتـز بتقديـم فـرص تدريـب مـع أرقـى الجامعـات العالميـة مثـل «هارفـارد بزنس سـكول» و«إنسـياد» وغيرها من الجامعات المرموقة.

وخـلال العـام المـاضي، شـارك 50 مديـراً في برنامـج قـادة «بيتـك» التدريبي بالتعـاون مع «هيدسـبرينغ»، وكلية «آي إي بزنس سـكول» ومؤسسـة «فايننشـال تايمـز» الإعلاميـة، بجانـب 40 متدربـاً مـن الخريجـين والخريجـات الكويتيـين المتفوقـين مـن الجامعـات المحلية والعالمية الذين نستهدفهم من خلال برنامج «فرصة»، حيث نسعى إلى تمكين الخريجين والخريجات مـن بنـاء مسـيرة مهنيـة في القطـاع المـصرفي بمـا يلبـي تطلعاتهـم وإمكانياتهـم.

وتأكيـداً عـلى الاهتـمام بالموظفـين، حصـل «بيتـك» عـلى 3 جوائـز خاصـة في برامـج تقديـر الموظفـين والارتبـاط الوظيفـي وبرامـج إدارة المواهـب مـن مجموعـة براندون هـول الأمريكيـة.

ولا شـك بـان هـذه التطـورات عـلى صعيـد القـوى البشريـة والأهـداف الاسـتراتيجية يقابلهـا نمـو كبـير وتطـور متسـارع في الأعـمال والأنشـطة عـلى المسـتوى العالمـي.

عبدالله عبدالكريم التويجري

الرئيس التنفيذي – الخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية بنك بوبيان

انضم إلى بنك بوبيان في ديسمبر 2011 ويتمتع بخبرة أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، منها 23 عاماً في بنك الكويت الوطني، حيث شغل عدة مناصب قيادية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في كل من الكويت ولندن.

كان التويجري من أوائل القيادات التنفيذية التى أنضمت لبنك بوبيان بعد استحواذ بنك الكويت الوطني في نهاية عام 2009 ليكون المسؤول عن إعادة هيكلة وبناء بعض الإدارات التي شهدت العديد من التحولات مثل مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية والمصرفية الخاصة والعمليات، وتأسيس مجموعة الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار وغيرها، ليصبح بوبيان واحداً من أكبر 3 بنوك ومن أهم العلامات التجارية في الكويت وأحد أهم اللاعبين المؤثرين في سوق الخدمات المصرفية والرقمية في المنطقة.

حصل التويجري على درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة الكويت، وشارك في حضور العديد من برامج تطوير القيادات التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال وكلية انسياد وعدة مؤسسات وجامعات عالمية أخرى.

بـــوبـــيـــان
Boubyan

حســاب PREMIUM
يحقــق تطلعاتــك

لمزيد من التفاصيل

1 82 00 82

نعمل بإتقان

التكنولوجيا المالية الإسلامية... ونافذة جديدة للمنافسة والتميز

بقلم: محمد سليمان
مدير التحرير

على مدى السنوات الأخيرة، أدى التقدم التكنولوجي والابتكار إلى تطور قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية ليصبح قطاعا سريع النمو يقدم حلولا مالية مبتكرة. وتظهر شركات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء، وجاء نموها وتطورها سريعا للغاية مدعوماً بالنمو القوي لقطاع الصيرفة الإسلامية، والرقمنة السريعة، وتغير تفضيلات العملاء، وزيادة دعم المستثمرين والمنظمين، وتلبية الطلب المتزايد من الشباب المسلمين، وكذلك ما تقدمه من مزايا عديدة منها الشفافية، وزيادة الشمول المالي، وفعالية التكلفة، وسهولة الوصول والاستخدام. على الجانب الآخر، تشمل بعض أوجه القصور فيها المخاوف الأمنية، وصعوبة استخدام بعض الفئات لبعض المنتجات ونقص الموظفين الذين لديهم المعرفة بالتكنولوجيا المالية ومبادئ الشريعة.

السوق العالمية وآفاق مستقبلية تبشر بنمو سريع

وفقاً «Global Islamic Fintech» لعام 2024/23، بلغ حجم السوق العالمي لمعاملات التكنولوجيا المالية الإسلامية 138 مليار دولار أمريكي وهذا يمثل 1.2% من حجم سوق العالمي للتكنولوجيا المالية (بناء على حجم المعاملات والأصول الخاضعة للإدارة). وتتصدر 6 دول هذا السوق من حيث المعاملات والأصول، وجميعها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتصدرت السعودية القائمة بنحو 56.5 مليار دولار، تليها إيران بنحو 28 مليار دولار، ثم ماليزيا بنحو 11.1 مليار دولار، والإمارات بنحو 9.3 مليار دولار، بينما جاءت إندونيسيا في المركز الخامس بنحو 6.1 مليار دولار، والكويت في المركز السادس بنحو 5.9 مليار دولار. وتمثل الدول الستة مجتمعة 85% من إجمالي حجم السوق.

ويتضح من ذلك، أن قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية قد اكتسب زخما هائلا في دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات الأخيرة، وتمكنت 3 دول منها أن تكون ضمن المتصدرين، كما يتضح استمرار هيمنة مركزين إقليميين على الصناعة، هما جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

ووفقاً لمؤشر GIFT23/2024 تعتبر ماليزيا والسعودية وإندونيسيا والإمارات والمملكة المتحدة أكبر خمسة أنظمة بيئية مواتية للتكنولوجيا المالية الإسلامية في العالم. ويضم المؤشر 19 مؤشراً فرعياً وخمس فئات مختلفة لكل دولة، وهي المواهب، والتنظيم، والبنية التحتية، والنظام البيئي، ورأس المال. ويشير التقرير إلى أن البحرين وباكستان وقطر وتركيا هي أنظمة بيئية سريعة النمو.

ومع استمرار التمويل الإسلامي في التطور والنمو وصعود الرقمنة والتكنولوجيا والابتكارات، تستعد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية لتطوير منتجات وخدمات جديدة وتحقيق المزيد من النمو، مما يبشر بمستقبل واعد للقطاع في السنوات المقبلة ليلعب دوراً رئيسياً ومهماً.

ومن المتوقع أن يصل حجم السوق إلى 306 مليار دولار بحلول عام 2027 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 17.3% وهو ما يفوق معدل نمو صناعة التكنولوجيا المالية العالمية الشاملة والمقدر بنحو 12.3% خلال نفس الفترة الزمنية.

من جانب آخر، تتوقع شركة «ماكينزي» أن تنمو الإيرادات في صناعة التكنولوجيا المالية بمعدل أسرع بثلاث مرات تقريبا من تلك الموجودة في القطاع المصرفي التقليدي بين عامي 2022 و 2028. وبالمقارنة مع نمو الإيرادات السنوية بنسبة 6% للخدمات المصرفية التقليدية، يمكن لشركات التكنولوجيا المالية أن تسجل نموا سنويا في الإيرادات بنسبة 15% على مدى السنوات الخمس المقبلة.

الكويت وأوضاع حالية تعكس الاهتمام والحرص

وفقا لتقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية لعام 2024/23 فقد بلغ حجم هذا السوق في الكويت 5.9 مليار دولار ومن المتوقع أن يرتفع إلى 7 مليارات دولار في عام 2025. ووفقا لمؤشر GIFT23/2024 تأتي الكويت في المرتبة السابعة.

وتحرص البنوك الإسلامية الكويتية دائماً على استخدام التكنولوجيا وتعاونت مع شركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات ومنتجات رقمية متنوعة أو لرقمنة عملياتها المصرفية. وتتضمن مجالات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تهتم بها البنوك الكويتية الودائع والإقراض، والمدفوعات، وإدارة الثروات، والتأمين، والتمويل الاجتماعي، والعمليات المصرفية.

وتمكن بيت التمويل الكويتي من إطلاق بنك «تم» الرقمي، ويعتبر أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت. كما أطلق بنك بوبيان أول بنك رقمي إسلامي دولي في العالم «نومو» في يوليو 2021 مرخص ومنظم بالكامل في المملكة المتحدة.

لا شك أن تعزيز الأطر التنظيمية الداعمة لتشجيع نمو التكنولوجيا المالية كان لها أثر في توفير بيئة مواتية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتوفير عناصر الجذب في السوق الكويتي. وفي هذا الإطار، حرص بنك الكويت المركزي على تنفيذ العديد من المبادرات والسياسات التي تعزز نمو التكنولوجيا المالية.

وأنشأ في عام 2018 وحدة متخصصة تدعم البيئة التنظيمية لتشجيع نموها وتمكين الأنظمة المصرفية من اختبار التقنيات الجديدة، في إطار يحقق التوازن بين ضرورة تسخير وتشجيع نمو التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية، والحرص على حماية القطاع المالي والمصرفي من خلال السياسات واللوائح المناسبة، التي ركزت على قضايا مثل الترخيص وحماية البيانات والأمن السيبراني ومكافحة غسيل الأموال.

من أبرز التطورات التي شهدها السوق التقني التعليمات الجديدة التي أصدرها بنك الكويت المركزي في مايو 2023، والتي تضم أعمال الدفع الإلكتروني، ومن أهم مرتكزاتها السماح بطرح منتجات جديدة، ومنها أعمال الدفع الآجل، وأعمال الصيرفة المفتوحة التي تتيح للشركات والمستهلكين الدفع المباشر عن طريق الحساب البنكي، وكذلك خدمات المحافظ الإلكترونية.

رغم المنافسة والتحديات...

لكن الفرصة ما تزال متاحة

هناك أمران واضحان في هذه المرحلة: أولا، استمرار التطورات المتسارعة الحالية والمستقبلية في السوق العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية. ثانيا، الكويت تؤسس لنمو قطاع التكنولوجيا المالية بوجه عام والإسلامية بوجه خاص، إلا أن تطور هذا القطاع، رغم مرتبة الكويت على النحو السالف ذكره، يعتبر أكثر تواضعاً حتى الآن مقارنة ببعض نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي مثل، السعودية والإمارات.

وعلى الرغم من هذه المنافسة الشديدة إلا أن الكويت ما تزال لديها الفرصة لتعزيز مكانتها داخل المشهد الخليجي لتصبح لاعباً مهماً في هذا المجال استنادا على ما لديها من مقومات، وذلك بشرط الإسراع في وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لتصبح مركزا إقليميا يقدم دعما تقليديا وإسلاميا للتكنولوجيا المالية.

وبالنظر إلى المستقبل، ستواجه صناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية مستقبلا مليئا بالتحديات، ولكن هناك المزيد من الفرص التي لم يتم فتحها بعد. وهناك عدد من التحديات الأساسية تواجه هذه الصناعة، ولابد لأي دولة تستهدف تنمية هذا القطاع أن تعمل على مواجهتها: مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية، وكذا مدى توافر بيئة الأعمال الداعمة، ونقص رأس المال، والبيئة التنظيمية الجاذبة، وتثقيف المستهلك، والوصول إلى أفضل المواهب القادرة على الابتكار، وتكلفة اكتساب العملاء، الأمر الذي يتطلب التعامل معها ومواجهتها لفتح طريق جديد للتقدم والنمو المستقبلي.

وأشار رواد التكنولوجيا الإسلامية إلى أن مدى نجاح الدول في التعامل مع التحديات وتذليل العقبات سيحدد مدى نجاحها في جذب الشركات الناشئة الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.

الكويت لديها الإمكانيات والدوافع لتنمية وتطوير القطاع

والكويت تتمتع بمزايا ستسهم جزئيا في جذب وتطوير الشركات الناشئة والمبادرات الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية، فلديها قطاع تمويل إسلامي متطور، بما في ذلك كونها موطنا لواحد من أكبر البنوك الإسلامية في العالم (بيت التمويل الكويتي). وأحرزت تقدماً كبيراً في البنية التحتية الرقمية، إضافة إلى ارتفاع معدلات انتشار الإنترنت وسرعته والاعتماد على الهواتف الذكية، إلى جانب التركيبة السكانية الشابة حيث أن 40% من سكان الكويت تقل أعمارهم عن 24 عاما و 25% من إجمالي

السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما - مما يمثل إمكانات جيدة لتسريع وتيرة النمو في هذه الصناعة. كما أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع المصرفي القوي يخلق سوقا مواتية للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية بوجه عام. علاوة على ذلك، يوفر موقع الكويت الاستراتيجي في الشرق الأوسط بوابة إلى السوق الإقليمية الأوسع تشاركها في ذلك عدد من الدول المنافسة.

وفي إطار رؤية الكويت 2035 والسعي لدفع إمكانات النمو في القطاعات غير النفطية، تستطيع الكويت من خلال استراتيجية واقعية ومدروسة وذات إطار زمني محدد أن تضع نفسها كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية، وتعزيز مستقبل الخدمات المالية الإسلامية لسكانها، وذلك من خلال الدعم الحكومي والاستثمار في تنمية مواهبها المحلية وتعزيز البيئة المواتية ورعاية الابتكار ومبادرات ريادة الأعمال والتعاون بين المؤسسات المالية والشركات الناشئة.

وتشير التقارير والمسوح والدراسات إلى أن توفير التمويل الكافي عامل نجاح حاسم لصناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية، في ظل ما تتطلبه هذه المشروعات من رأس المال المخاطر، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى صناديق متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.

كما يتطلب بناء نظام بيئي قوي للتكنولوجيا المالية قوة عاملة ماهرة مجهزة بالمعرفة والخبرة اللازمة. الأمر الذي يتطلب تعزيز الاستثمار في برامج تنمية المواهب والتعليم وخاصة التي تركز على التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي والتقنيات الناشئة، مع

ضرورة تزويد الطلاب بمجموعة المهارات المطلوبة.

وتلعب ريادة الأعمال دوراً حاسماً في نمو أي نظام بيئي، لذا من الضروري زيادة التوجهات نحو إطلاق العديد من المبادرات لتعزيز ثقافة الابتكار والعمل على زيادة الحاضنات ومسرعات الأعمال وتسهيل الوصول إلى رأس المال لتمكين رواد الأعمال الطموحين ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

ويتمتع الشباب الكويتي بمهارات وكفاءات إبداعية ممتازة، حيث أثبتوا قدرتهم على إطلاق شركات ومشاريع ناشئة حققت نجاحاً وتوسعاً كبيرين في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، تواجه بيئة ريادة الأعمال في الكويت بعض التحديات، ويتعلق ذلك بقوانين ومعايير حوكمة جديدة تحتاج إلى مزيد من التوافق مع احتياجات الشركات الناشئة، خاصة تلك المتخصصة في التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية، والتي من شأنها تسهيل بيئة الأعمال وتسريع وتيرة إطلاق هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في فرص التمويل المتاحة لهذه المشاريع، وعدد محدود من صناديق الرأس المال الجريء. هذا الأمر يضطر الشباب إلى البحث عن فرص التمويل من دول أخرى، مما يعرقل قدرتهم على تطوير مشاريعهم بشكل كامل.

ولتسريع نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، من الضروري تعزيز نظام بيئي استثماري جاذب للاستثمارات وتوفير فرص التمويل. فلابد من العمل على جذب الاستثمارات وتشجيعها للدخول في هذا القطاع ودعم الشركات الناشئة المالية في مراحلها المبكرة. كما يمكن للحكومة، بالتعاون مع المؤسسات المالية، إنشاء صناديق ومبادرات مخصصة لتوفير رأس المال الأولي لتمويل النمو لمشاريع التكنولوجيا المالية الإسلامية الواعدة.

وأعتقد أنه مع الدعم القوي، والإمكانات العالية المستمرة، والطلب المتزايد في السوق، فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في الكويت ستكون في وضع جيد لتأمين آفاق النمو على المدى الطويل والتوسع بشكل كبير.

الطريق إلى النمو المستدام للشركات والحفاظ على المكتسبات

بالتأكيد لن يقتصر الأمر على اتباع استراتيجية لزيادة عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، ولكن ينبغي على الشركات القائمة والجديدة أن تحرص على اتباع الطريق الصحيح إلى النمو المستدام وينبغي عليها تحديد خطوتها التالية بعناية. فهي تعمل في بيئة مختلفة كثيرا عما كانت عليه في السنوات الماضية.

شهدت صناعة التكنولوجيا المالية تغيراً هائلاً، فقد تمكنت شركات التكنولوجيا المالية، في مرحلة النمو الكبير، من الوصول إلى رأس المال الذي سمح لها بأن تكون جريئة في استراتيجية أعمالها لتجعل تحقيق الإيرادات والأرباح هدفها الأول. ومن المرجح أن تحدد القرارات المتخذة وتيرة نمو شركات التكنولوجيا المالية على المدى المتوسط إلى الطويل بما يتناسب مع الظروف والمستجدات. لذلك سيتعين على الشركات التطور من أجل البقاء. وبالتالي ستختلف الأساليب، اعتمادا على مستوى نضج كل تقنية مالية وتركيزها الرأسي والجغرافي.

وفقاً لإطار يوفر النمو المستدام وفقا لما يلي (حسب ما ورد بتقرير لشركة ماكينزي بهذا الشأن):

1. قياس النمو: بينما تعمل الشركات على تطوير استراتيجيات النمو، فإن السؤال المهم هو من أين يجب أن يأتي النمو. يمكن أن تنمو شركات التكنولوجيا المالية بشكل مستدام من خلال اتخاذ ثلاث خطوات: بناء نواة قوية، والتوسع في الصناعات والمناطق الجغرافية المجاورة، والانكماش لتحقيق النمو. وسيعتمد تحديد الخطوات الأكثر تراكمية للنمو على الظروف الخاصة بكل تقنية مالية. وقد يرى البعض اتباع الخطوات الثلاث، بينما قد يختار البعض

الآخر التركيز على واحدة. وبغض النظر عن الظروف، فإن هذا القرار سيكون له عواقب أكبر على المدى الطويل في البيئة الحالية، مقارنة بمرحلة التمويل المرتفع السابقة.

2. عمليات الاندماج والاستحواذ: متابعة عمليات الاندماج والاستحواذ بشكل استراتيجي وإقامة شراكات متبادلة المنفعة تستند إلى استراتيجية ترتكز إلى تقاسم المنفعة (مع الشركات القائمة وغيرها من شركات التكنولوجيا المالية).

3. انضباط التكلفة: التحكم في التكاليف لتحمل بيئة التمويل الجديدة مع الحفاظ على المرونة والذكاء والامتثال. عندما تمكنت شركات التكنولوجيا المالية من الوصول إلى النقد الوفير وكان التمويل سهلا، فقد ركزت بشكل أكبر على النمو السريع بدلا من إدارة التكاليف. وقد أصبحت وفورات التكاليف المستهدفة أولوية أكبر في الوقت الحاضر، حيث يجب أن تبحث شركات التكنولوجيا المالية عن طرق لخفض النفقات وتحقيق الربحية مع الحفاظ على رضا العملاء ومتابعة اكتساب المزيد منهم.

4. الحفاظ على المرونة والقدرة على الابتكار والتميز: التي كانت حجر الأساس لنمو الشركة واستمرارها. ومن المتوقع أن تحدث تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي التوليدية ثورة في المشهد التنافسي للتمويل على مدار العقد المقبل. وبالتالي، يجب على الشركات تعزيز ثقافتها ورسالتها، واستراتيجية التوظيف الخاصة بها.

مسار الفوائد المصرفية

بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
(مستشار وباحث اقتصادي)

ظلت السياسات النقدية التي اعتمدتها البنوك المركزية الرئيسية مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي متحفظة وأدت إلى رفع أسعار الخصم خلال السنتين الماضيتين بعد فترة طويلة من أسعار الفوائد المتدنية. عزز تلك التوجهات ارتفاع معدلات التضخم سببتها جائحة كورونا «Covid19» والحرب الروسية على أوكرانيا بما سبب من انقطاع في إمدادات المواد الغذائية ومواد الطاقة، النفط والغاز. تمكن العالم من التغلب على جائحة كورونا بعد سنتين من المعاناة ثم تكيفت الدول مع تبعات الحرب الروسية الأوكرانية بدرجة هامة. بدأت معدلات التضخم بالتراجع وبعد أن بلغت نسبة 9% في الولايات المتحدة خلال فترة من عام 2022 تراجعت إلى 3.7% في الوقت الحاضر. البنوك المركزية تهدف إلى مستوى للتضخم لا يزيد عن 2% سنوياً، وهو معدل ممكن الوصول إليه خلال زمن معقول، ربما العام القادم أو بعده بقليل.

Amer Altameemi

ظلت البنوك المركزية، خصوصاً مجلس الاحتياطي الفيدرالي، متشددة ومتخوفة من عودة لاحقة للتضخم ولذلك عمدت إلى عدم تخفيض أسعار الخصم ومن ثم أسعار الفوائد المصرفية. هذه التحفظات أو التردد في تخفيض أسعار الفوائد تأتي، خصوصاً في الولايات المتحدة، من حيوية الاقتصاد الأمريكي وارتفاع معدلات التوظيف الشهرية. وقد بينت وزارة العمل الأمريكية أن سوق العمل أضاف 275,000 وظيفة جديدة خلال شهر فبراير الماضي. كما أن معدل النمو المتوقع خلال 2024 الجاري قد يصل إلى 2.4%، وهو معدل جيد للاقتصاد الأمريكي.

ماذا عن أوروبا:

هناك احتمالات جيدة لقيام البنك المركزي الأوروبي بمراجعة السياسات النقدية المتبعة واتخاذ قرارات تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي في بلدان مجموعة الاتحاد الأوروبي، خصوصاً منطقة اليورو. يقدر البنك المركزي الأوروبي معدل التضخم في العام الجاري بنحو 2.4% ويتوقع أن يتراجع إلى 2.0%، وهو المستوى المستهدف، في عام 2025. قرر المجلس الحاكم في البنك المركزي الأوروبي يوم 7 مارس عدم إجراء أي تعديلات على مستويات أسعار الفائدة بين 4.5 إلى 4.75% للتسهيلات الائتمانية وإعادة التمويل و4.0% لحسابات الودائع. ظل معدل النمو الاقتصادي في بلدان الاتحاد الأوروبي متواضعاً يدور حول 0.5% في عام 2023، يتوقع المراقبون الاقتصاديون والمؤسسات المالية أن يصل معدل النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي 0.9% وفي منطقة اليورو ما يقارب 0.8% خلال عام 2024 الجاري.

هناك توقعات بأن يتحسن الأداء ويرتفع إلى 1.7% في الاتحاد الأوروبي و1.5% في منطقة اليورو خلال عام 2025. سوق العمل في أوروبا يواجه مشكلات التوظيف حيث هناك نقصاً في أعداد المتقدمين إلى سوق العمل لأسباب عديدة ومنها العوامل الديمغرافية وأهمها شيخوخة المجتمعات الأوروبية وتراجع معدل النمو السكاني في كافة البلدان الأوروبية، لكن مقابل ذلك يظل معدل البطالة مرتفعاً حيث يدور حول 6.4%.

وهكذا فإن السياسة النقدية المتوقعة من البنك المركزي الأوروبي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار حقائق سوق العمل ومدى حيوية النشاط الاقتصادي. هذه الحقائق الاقتصادية في الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي كيف ستنعكس على السياسات النقدية خلال هذا العام؟ الأسواق المالية مازالت نشطة وارتفعت مؤشراتها خلال الشهور المنصرمة من هذا العام بما يعني أن معدلات الفوائد المرتفعة نسبياً لم تؤثر على قرارات المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

يتوقع المحللون الماليون بأن ترتفع العائدات من الأسهم خلال الربع الأول من العام بنسبة 3.9% وهناك إمكانية لارتفاعها بنسبة 9% في الربع الثاني، على أساس سنوي. ويتوقع أن يرتفع مؤشر داو جونز «Dow Jones» بنسبة 10% خلال العام. تتماهى هذه التوقعات بالأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي وتراجع معدلات التضخم، ويقدر عدد من الخبراء الماليين بأن يصل مؤشر داو جونز في نهاية العام مستوى الـ 45,000 نقطة. هل هذه التوقعات تمنح الراحة للمسؤولين في مجلس الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي في الولايات المتحدة، وتحفزهم على تغيير

سياساتهم النقدية أو تسهيلها؟ بتقديري أن سخونة الاقتصاد وتصاعد أسعار الأسهم ومؤشرات داو جونز وستاندرد أند بورز قد تضع ضوابط لعمليات تخفيض أسعار الفوائد. لكن المسؤولين في مجلس الاحتياطي الفيدرالي لمحوا بإمكانيات التخفيض خلال هذا العام ولم يحددوا تواريخ معينة.

ماذا عن اليابان:

السياسات النقدية المؤثرة على الاقتصاد العالمي لم تعد مقصورة على سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة أو البنك المركزي الأوروبي أو بنك إنجلترا، بل يجب الأخذ بالحسبان سياسات بنك اليابان أو البنك المركزي الصيني نظراً لأهمية كل من الاقتصاد الياباني والاقتصاد الصيني في الوقت الراهن. بنك اليابان اتبع سياسات تعزز الفوائد المنخفضة وأحيانا سالبة لتحفيز النمو الاقتصادي وتسهيل أعمال المؤسسات منذ بداية تسعينات القرن الماضي بعد انهيار سوق الأوراق المالية هناك. حددت أسعار الفائدة للأجل القصير بـ 0.1% سالبة، في حين حددت الفائدة على السندات طويل الأجل، عشر سنوات، بصفر %.

وقد تقررت هذه المستويات في اجتماع البنك في شهر يناير، كانون الثاني، الماضي. لا تعاني اليابان من موجة تضخم ثقيلة وتبين قراءة مؤشر أسعار المستهلك أن معدل التضخم خلال العام الجاري سيكون بحدود 2.4% بعد أن كانت القراءة للمعدل 2.8%. الاقتصاد الياباني يبدو متذبذباً فبعد أن كان الاقتصاد نشطاً في عام 2023 نتيجة لحيوية قطاع السياحة، وقد سجل معدل النمو 1.9% متحسناً عن مستواه في عام 2022 حيث كان 1.0%. ربما يبلغ معدل النمو 2.0% في العام الجاري بناء على توقعات المراقبين الاقتصاديين ومجموعات رجال الأعمال، ولذلك سيسجل الناتج المحلي ما يقارب 5.8 تريليون دولار. تأثيرات الأوضاع الاقتصادية على السياسات النقدية في اليابان ستكون محدودة حيث تنحو السلطات إلى استمرار أسعار الفوائد المتدنية نظراً لحجم الديون الحكومية الكبيرة وضرورة ضبط تكاليف تأدية هذه الديون.

الصين وأزمة الديون:

الصين تمر بظروف اقتصادية غير مواتية وتراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع مديونية الشركات العقارية لابد أن تلتفت إلى السياسات النقدية. صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين إلى 4.6% خلال 2024 بعد أن بلغ 5% في عام 2023 الماضي. هناك تراجع في قيمة الصادرات الصينية واستمرار في المعضلات التي تواجه القطاع العقاري الذي توسع بشكل كبير اعتماداً على قروض من المؤسسات المالية والبنوك. ويتوقع عدد من المختصين في الاقتصاد الصيني أن يتراجع النمو إلى 3.5% بحلول العام 2028. خلال شهر فبراير الماضي أقر البنك المركزي الصيني معدل فائدة يساوي 3.95% للقروض طويلة الأجل، وقد مثل هذا تخفيضاً مهماً للفائدة في الصين.

ويأمل البنك المركزي الصيني أن يعزز هذا القرار إمكانيات معالجة ديون القطاع العقاري الذي تقدر بنحو 60 تريليون يوان صيني أو 8.9 تريليون دولار. أدت هذه الأزمة في القطاع العقاري إلى محاولات من الحكومة الصينية لتحفيز القطاع المصرفي لتسهيل الائتمان ودفع البنوك لمنح القروض الميسرة للراغبين اقتناء المساكن من الشركات العقارية. لا شك أن هذه الأزمة المستعصية عطلت أعمال الكثير من الشركات في القطاعات الأخرى وحدت من التسهيلات التي تمكنها من إنجاز أعمالها وتطويرها. المشكلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد الصيني بالرغم من الانفتاح التي بدأ منذ أواخر سبعينات القرن الماضي هو استمرار النظام السياسي باعتماد فلسفة الاقتصاد الموجه ومحاولة

الهيمنة على الشركات والنظام المصرفي وصياغة سياسات لا تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الحر كما هو متبع في البلدان الرأسمالية التقليدية.

ما هو المتوقع:

قراءة الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم تؤكد أهمية مراجعة السياسات النقدية التي اتبعت بعد أزمة جائحة كرونا والحرب الروسية الأوكرانية وقد تؤدي هذه المراجعة إلى تخفيض أسعار الخصم التي تعتمدها البنوك المركزية ومن ثم الفوائد لمصرفية على القروض والسندات طويلة الأجل وتلك ذات الأجل القصير. ربما يحدث ذلك في النصف الثاني من هذا العام أو في الربع الأخير وعندما تتضح القراءة المدققة لبيانات أسعار المستهلك وقياس معدلات التضخم.

قد تتفاوت المعالجات بين الولايات المتحدة وأوروبا أو تعتمد اليابان سياسات مختلفة في حين يمكن للصين أن تتخذ قرارات ذات صلة بمعالجة مشاكل القطاع العقاري وأعمال التحفيز للصادرات.

غني عن البيان أن هناك بلدان أخرى تواجه مشكلات اقتصادية حادة تؤثر بأسعار صرف عملاتها المحلية وتؤدي إلى تبني سياسات نقدية تساهم في معالجة هذه المشكلات.

تركيا ومصر تواجهان مشكلات سعر الصرف وسياسات تسعير الفوائد ولابد أن تتضح مساراتها خلال هذا العام. دول الخليج وبفضل استقرارها الاقتصادي تتكيف مع السياسات النقدية المعتمدة في الدول الرئيسية بشكل ملائم وبما يعزز استقرار أسعار صرف العملات الوطنية.

آليات تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي (الواقع والتحديات)

بقلم: د.صادق أبل
(باحث اقتصادي من الكويت)

تلعب المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة وتساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي وهي بلا شك تعزز التنمية والاستدامة وتوفر فرص عمل، وقد شكلت هذه المشروعات جزءاً كبيراً من الناتج المحلي للدول المتقدمة والنامية ففي الاتحاد الأوروبي تساهم هذه الشركات بنحو 99% من إجمالي الشركات العاملة في الاتحاد الأوروبي وتوظف نحو 67% من العمالة وتبلغ قيمتها المضافة نحو 3.6 ترليون يورو، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم هذه المشروعات بنحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف نحو 57% من إجمالي القوى العاملة. أما في جمهورية الصين الشعبية فإن مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الصيني قد بلغت نحو 66%، وقد وفرت نحو 79%

Sadeq Abul

من إجمالي القوى العاملة، و50% من الإيرادات الضريبية. ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في الاقتصاد من حيث التنويع وتوفير فرص العمل والاستدامة اتخذت دول مجلس التعاون الخليجية خطوات نحو تشجيع تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنويع اقتصاداتها الريعية التي استمرت لفترة طويلة تعتمد على الإيرادات النفطية في الإنفاق العام وتوظيف المواطنين. وقد نجحت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان في رفع نسب مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي التي تراوحت بين 15% إلى 40% في هذه الدول. وأما في دولة الكويت، فقد أشار تقرير صادر من المركز المالي الكويتي (16 يوليو 2020) إلى أن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الكويتي تبلغ نحو 3% فقط وبقيمة إجمالية تبلغ نحو 1.2 مليار دينار، حيث يبلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ما يزيد عن 30 ألف شركة تمثل 90% تقريباً من إجمالي عدد الشركات، يعمل 40% من هذه المشروعات في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، فيما يعمل 33% منها في قطاعات البناء والصناعة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت جراء كوفيد -19: الوضع الراهن، المركز المالي الكويتي، 2020).

تجربة الكويت مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعود بدايات الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع بدأ قيام الحكومة من خلال الهيئة العامة للاستثمار بتأسيس الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة بتاريخ 4 فبراير 1997 وبرأسمال بلغ مليون دينار كويتي، وهي شركة مساهمة مقفلة، تهدف إلى تأسيس المشروعات الصغيرة

وتشجيع المبادرين الكويتيين على العمل الحر. كما قامت هذه الشركة بإدارة محفظة للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويبدو أنها تكبدت خسارة في عام 2017 بما يقارب 119.987 ألف دينار كويتي، وعانت الشركة المذكورة من خسائر أثرت على أدائها (جريدة النهار، 10 يناير 2017) ونظرا لأهمية توفير رأسمال قادر على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد صدر القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتناولت مواده التي عددها 33 مادة تفاصيل كثيرة لآلية عمل هذا الصندوق. وقد خصص للصندوق رأس مال وقدره مليارين دينار لتحقيق أهدافه، التي تم ذكرها في المادة رقم 3 التي جاء من أهمها، تنمية الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة، ونشر الوعي بمزايا العمل الخاص والترويج المبادرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية، وتمويل المشروعات وفقا لأحكام هذا القانون، حيث تم تعريف المشروع الصغير بأن لا يتعدى عدد الكويتيين العاملين فيه عن أربعة أشخاص ولا يزيد رأس ماله عن 250 ألف دينار، والمشروع المتوسط هو الذي يتراوح عدد الكويتيين العاملين فيه بين خمسة إلى خمسين شخصا ولا يزيد رأسماله عن 500 ألف دينار.

وقد تم تعديل بعض مواد هذا القانون بموجب «القانون رقم 14 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة» الذي صدر بتاريخ 22 أبريل 2018، كما

صدرت اللائحة الداخلية لهذا القانون بتاريخ 28 أكتوبر 2018 بموجب «القرار الوزاري رقم (51) لسنة 2018 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون 2018/14». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الهدف الأساسي من التعديلات هي عدم وضوح اختصاصات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وتداخلها مع الإدارة التنفيذية ولإجراء المزيد من التنظيم لأعمال مدير عام الصندوق واختصاصاته. فوفقا للمادة رقم (1) من هذه اللائحة تم تعديل تعريف المشروعات الصغيرة من حيث عدد العاملين بها بأن لا يتجاوز عددهم عن 50 عاملا ولا تتجاوز أصولها 250 ألف دينار، وألا تتجاوز إيراداتها عن 750 ألف دينار سنوياً، في حين تم تعريف المشروعات المتوسطة بأن لا يقل عدد العاملين فيها عن 51 عاملاً ولا يزيد عن 150 عاملاً ولا تتجاوز أصولها 500 ألف دينار، وألا تتجاوز إيراداتها 1.5 مليون دينار سنوياً.

والجدير بالذكر، أن كلا القانونيين لم يتناول موضوع المشروعات المتناهية الصغر حيث تم دمجهما ضمن المشروعات الصغيرة، ونقصد بالمتناهية الصغر تلك المشروعات التي غالبا ما يديرها شخصاً واحداً إلى 5 أشخاص وتكون عائلية عادة ويكون رأسمالها صغير مقارنة بالمشروعات الصغيرة المذكورة في هذا القانون، والمشروعات المتناهية الصغر منتشرة بالكويت وتدار من قبل غير الكويتيين وتساهم بفاعلية في النشاط الاقتصادي. إن دمج هذا النوع من المشروعات ضمن المشروعات الصغيرة جعل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوم بإهمالها وعدم إعطائها الاهتمام الكافي علما بأن تكلفتها على الصندوق أقل بكثير من المشروعات الصغيرة.

وعلى الرغم من صدور هذا القانون إلا أن المتتبع لأداء الصندوق منذ تأسيسه يلاحظ عدم تحقيقه للنتائج المرجوة من إنشائه في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي ناهيك عن المخالفات المتعددة التي رصدها ديوان المحاسبة خلال السنوات السابقة والتي تضمنت عدد من المخالفات الإدارية والفنية المكلفة (راجع تقارير ديوان المحاسبة للسنوات المالية 2018/2017، 2020/2019، 2022/2021)، كما لاحظ الديوان وجود شواغر في المناصب القيادية والفنية وخاصة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، مشيراً إلى عدم صدور أية قرارات من لجنة المشروعات المتعثرة بشأن حفظ حقوق الصندوق وأصحاب المشروعات رغم إحالة 58 مشروعاً متعثراً من أصل 76 منذ عام 2020 (تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022/2021).

ويبدو أن الصندوق يعاني من عدم استقرار مجالس إداراته ومدرائه العامين وهناك نقص واضح في كوادره الفنية وهيكله التنظيمي، هناك غياب واضح للبيانات والمعلومات المفصح عنها، ولا توجد أية دراسات أو تقارير حديثة صادرة عن هذا الجهاز حيث أن أخر تقرير منشور على الصفحة الإلكترونية لهذا الجهاز عن السنة المالية 2017/2016، ووفقا لهذه التقارير فإن متوسطة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة بلغت نحو 68 ألف دينار تقريباً، وبلغ ذات المتوسط للمشاريع المتوسطة بما يعادل 393 ألف دينار، وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها خلال الفترة من 2016 وحتى تعطيل أعماله في عام تفشي وباء كورونا نحو 870 مشروع صغير ومتوسط بتكلفة إجمالية بلغت 151 مليون دينار (تقرير المركز المالي الكويتي، 16 يوليو 2020).

ولم يقدم الصندوق المذكور أي حلول وافية للمتعثرين بسبب جائحة كورونا، فقد كانت أول مبادرة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أثر وباء كورونا هو صدور قرار مجلس الوزراء رقم 455 بتاريخ 31 مارس 2020، الذي تضمن السماح بمنح قروض ميسرة لتغطية نفقات تلك المشروعات المتعثرة المتعلقة بالرواتب والإيجارات ودفعات الموردين، ولم ينجح هذا القرار في حل تلك الأزمة. وعليه، فقد تم تخويل البنوك المحلية المساهمة في حل هذه الأزمة، وذلك وفقا للقانون رقم 2 لسنة 2021 المؤرخ في 18 أبريل 2021 في شأن إنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة

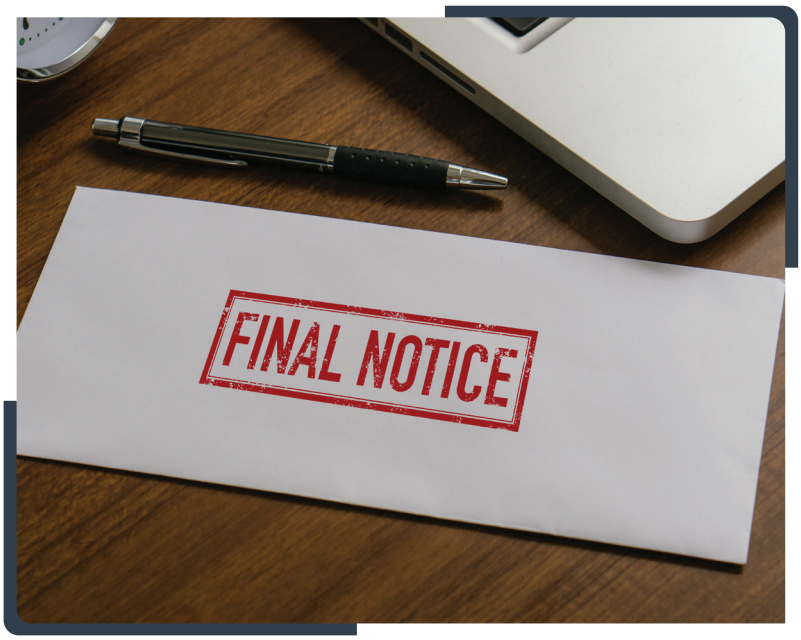

مـــن تداعيـــات أزمـــة فايـــروس كورونـا، الـذي نـص عـلى تمويـل المتعثرين مـن المشروعات الصغيرة والمتوسـطة بعـد تاريـخ 31 ديسـمبر 2019 لتغطيـة العجـز في التدفقـات النقديـة للالتزامـات التعاقديـة عـلى ألا يزيـد التمويـل الممنـوح المتـضرر عـن 250 ألـف دينـار، يتـم تسـديد أصـل التمويـل والعائـد خـلال مـدة لا تتجـاوز 8 سـنوات بعـد فـترة سـماح سـنتين مـن تاريـخ المنـح، وبمعـدل ثابـت للفائـدة بحـد اقـصى 1% فـوق معـدل سـعر الخصـم المعلـن مـن البنـك المركـزي وقـت المنـح، وعـلى أن تتحمـل الخزانـة العامـة للدولـة فوائـد وعوائـد التمويـل خـلال السـنة الأولى والثانيـة مـن تاريـخ المنـح، و90% خلال السـنة الثالثـة، و80% خلال السـنة الرابعة، وعلى أن يتحمـل أصحـاب المشروعات كافة الفوائـد والعوائد التـي لم تتحملهـا الخزانـة العامـة للدولـة في جميـع سـنوات السـداد.

والجديـر بالذكـر أن عـدد المشروعـات المتعثـرة قد بلغ نحـو 72 مشروعـاً مـن أصـل ألـف، قـام الصنـدوق كـما هـو منشـور في إحـدى الصحف بمعالجـة 60 مشروعاً منها واعتبارها مشـاريع ناجحـة، وإن الصندوق يشرف حاليـا عـلى 992 مشروعاً (جريـدة الجريدة، 25 سـبتمبر 2022). وفي هـذا السـياق يمكـن الإشـارة إلى أن عدد الطلبـات المتقدمـة للاسـتفادة مـن القانـون سـالف الذكـر نحـو 627 طلبـاً خـلال الفـترة مـن 18 أبريـل 2021 إلى 30 يونيـو 2022 تمـت الموافقـة عـلى 27 طلبـاً فقـط بتمويـل إجـمالي بلـغ 2.9 مليـون دينـار (جريـدة الجريـدة، 28 نوفمـبر 2022)، وقـد أشـار تقريـر بنـك الكويـت المركـزي الذي نـشرت جريدة الجريـدة ملخصا لـه انـه قـد رفـض 600 طلـب تمويـل وذلـك لعـدة أسـباب منهـا عـلى سـبيل المثـال عـدم وجـود عجـز مـالي للـشركات المتقدمـة. أمـا الحـل الآخـر التـي لجأت إليـه الحكومـة لمعالجـة هـذا الموضـوع هـو تأجيـل دفع الأقسـاط المسـتحقة عـلى المبادرين لمدة سـتة شـهور، وهـو بمثابـة تأجيل حل مشـاكل تلـك الشركات خاصـة المتعثـرة منهـا وهـذا أيضـا يعكـس عـدم قدرة الجهـاز الإداري للصنـدوق الوطنـي لرعايـة وتنميـة المشروعـات الصغيرة والمتوسـطة في معالجة أزمة التعـثر في تلـك المشـاريع.

الحلـول المقترحـة لتفعيـل وتنميـة دور المشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة

هـذا ومـن خـلال اسـتعراضنا لتجربـة المشروعـات الصغيرة والمتوسـطة في الكويـت خلال الفـترة 2017 إلى 2023 يمكـن الإشـارة إلى عدم وجود اسـتراتيجية شـاملة متكاملـة كمـشروع مسـتدام للمشـاريع الصغـيرة والمتوسـطة، فقـد تركـزت الجهـود عـلى تكويـن محفظـة ماليـة لدعـم تأسـيس المشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة وتـم إسـنادها إلى جهـاز

حكومي يحتاج إلى كوادر وخبرات فنية في هذا المجال. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن على الرغم من أن الجانب التمويلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتبر التحدي الرئيسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME'S) في جميع دول العالم إلا انه غير كافي لتفعيل الدور المرتقب لتلك المشروعات في تنويع الاقتصاد والمساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب القوى العاملة، كما أن تجربة الكويت في هذا الجانب لم تعطي الثمار المرجوة منها لعدة أسباب أهمها عدم وجود استراتيجية متكاملة لمسار هذه المشاريع، نظراً لعدم توافر البيانات عن هذا القطاع في الكويت فإنه من الصعب تقييم هذه التجربة بدقة، فقد تم رصد مليارين دينار لها وهو مبلغ ضخم جدا ولم يتم وضع الأسس الكافية لنجاح هذه التجربة، فلو نظرنا لتجربة ماليزيا في تأسيس وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وانا هنا لا أدعو إلى تبني تجربة ماليزيا لان لكل دولة ظروفها الخاصة التي يجب أخذها بالاعتبار عند وضع استراتيجية طويلة الأمد لمسار المشروعات الصغيرة والمتوسطة - نجد أن ماليزيا وضعت خطة (Master Plan) للفترة 2012 - 2022 وكانت تهدف لرفع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار وقد حقق هذا البرنامج مع دعم الحكومة له برفع مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة من 32.2% لعام 2010 إلى 37.1% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، كما ارتفعت نسبة العمالة في هذه المشروعات من 63.8% في عام 2014 إلى 66% في عام 2017 (SME Corp. Malaysia).

ولتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق استدامة نموها وخلق فرص عمل للكويتيين يجب النظر في إعداد استراتيجية شاملة تتضمن أهداف رقمية للفترة القادمة وذلك على النحو التالي:

1| إن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم حاليا في الكويت من خلال البنوك التقليدية، والمصارف الإسلامية وبنك الكويت الصناعي، وصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، وبعض الصناديق والمحافظ، ولا يوجد أدوات أخرى سواء من خلال أسواق المال أو التمويل الجماعي (Crowdfunding) أو المنصات (Peer to Peer lending P2P, Fintech funding).

وعند مقارنة أداء مصادر التمويل من حيث نجاحها نجد أن البنوك كافة ومن ضمنها بنك الكويت الصناعي قد حققت نجاحا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بأداء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أصبح من الواضح انه لا توجد منفعة من وجود جهاز حكومي يكلف الدولة في ميزانيته الإدارية نحو 10 ملايين دينار سنوياً قابله للزيادة، في ظل وجود قطاع مصرفي نشط مؤهل لإدارة محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد يكون من الأفضل أن تسند المحفظة إلى البنوك برقابة بنك الكويت المركزي مع وضع شروط جديدة وميسرة لتمويل تلك المشروعات مع وضع حوافز تنافسية للبنوك التي تحقق نتائج أعلى في تمويل ورعاية تلك المشروعات مع نسب تعثر متدنية، وهنا يجب الأخذ بالاعتبار إعادة تصنيف المشروعات بحيث تتضمن المشروعات المتناهية الصغر. فالإشكالية الوحيدة في التوسع في تمويل تلك المشروعات من قبل البنوك هي ارتفاع مخاطر هذا النوع من المشروعات لعدم وجود ضمانات كافية من المبادرين، حيث يمكن التغلب على هذه المخاوف من خلال توزيع رأسمال الصندوق الوطني على البنوك لإدارته واستخدامه في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل هامش معقول من الربح يتفق عليه تحت إشراف بنك الكويت المركزي، وقد يكون هذا الهامش مثلا الفارق بين سعر

الإقـراض وسـعر الفائـدة عـلى الودائع بتاريخ صفقة التمويل أو أية آلية تراها الجهات الرسمية مناسـبة بحيـث تكـون القـروض ميـسرة دون أن يتحمـل المـال العام أي تكلفة، وقد يكون من المناسب أيضا وضع اطر للتامين عـلى تلـك القـروض.

2| أصبـح مـن الـضروري أن يتخـذ قـرار بشـأن الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة المتعثـرة، بحيـث يتـم دراسـة وضعها الراهـن مـن قبـل البنـوك المحلية واتخاذ قرار بشـأن شـطبها أو اسـتمراريتها.

3| هـذا وعـلى الرغم من أن تمويل المشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة يعتـبر التحـدي الأهـم المتعارف عليه عالميا، إلا أن البيئة الاقتصادية والاجتماعيـة والتعليميـة تعتـبر عنـاصر مهمـة لنجـاح هـذه المشـاريع، يجـب تهيئـة المنـاخ المناسـب مـن خـلال تغيـير فلسـفة التعليم وإدخـال مقررات دراسية تحـث عـلى مهـارات ريـادة الأعـمال والتشـجيع عـلى المهـن والأعـمال الحـرة، ورفـع مهـارات الطلبـة العمليـة والفنية والتكنولوجية وعـدم اقتصارها على الجانـب النظـري، ويجـب أن تكون من شروط الموافقة عـلى طلبـات المشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة هـو التأكـد مـن مهـارات المتقدمـين القياديـة والفنيـة.

4| تشـجيع البحـوث والابتـكارات والتطويـر (R&D) والتكنولوجيـا الحديثـة، حيـث مازالـت نسـبة الـصرف عـلى البحـوث لا يتعـدى 0.5% مـن إجـمالي الناتـج المحـلي الإجـمالي في الكويـت، وقـد يكـون مـن المناسـب الاهتـمام بالمبـادرات والاختراعـات التـي يتـم إعدادها مـن قبـل الباحثـين سـواء مـن الجامعـات أو مؤسسـة الكويـت للتقـدم العلمـي أو مـن معهـد الأبحـاث العلميـة بحيـث يتـم الاسـتفادة منهـا في تأسـيس مشـاريع جديـدة.

5| تسـتحوذ الحكومـة عـلى معظـم الأنشـطة في البـلاد، وتسـتحوذ عـلى 85% مـن القـوى العاملـة، وتوظـف الحكومـة 470 ألـف موظـف 77% منهـم كويتيـين و23% غـير كويتيـين، في حـين يعمـل في القطـاع الخـاص نحـو 1.6 مليـون عامـل 4% فقـط كويتيـين (الهيئـة العامـة للبطاقـة المدنيـة، ينايـر 2022)، وتتزايـد التزامات الحكومة وإنفاقها الجاري سـنوياً في ظـل اعتمادهـا عـلى مـورد واحـد وهـو النفـط ومشـتقاته التـي تتحـدد أسعاره وفقا للطلب والعـرض في الأسـواق العالميـة.

وتسـتطيع الحكومـة البـدء بنقـل بعـض أنشـطتها إلى المشروعـات المتوسـطة مـن خـلال طرحهـا في الأسـواق للمبادريـن، عـلى سبيـل المثـال قـراءة وتحصيـل فواتـير الكهربـاء، وإدارة البريـد، وإدارة المكتبـات العامـة، الفحـص الفنـي للسـيارات، بعـض أقسـام المستشـفيات، وعـدد كبير من الأنشـطة التي تسـتطيع الحكومة خصخصتها وتحويلها إلى الشركات الصغـيرة والمتوسـطة، وهـي بالتالي تحقـق هدفين الأول توظيـف العمالـة الكويتيـة وتخفيـض نفقاتهـا الجاريـة عـلى تلـك الأنشـطة ورفـع كفاءتهـا.

تمكين ورعاية الشباب: دور «القطاع المصرفي» في بناء مجتمع مستدام

بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصارف

تتداول المؤسسات الدولية الفاعلة كالأمم المتحدة والحكومات الرسمية بمختلف الاقتصادات أهمية الاستثمار في الثروة البشرية لاسيما الفئة الشابة، وترسم دورها المستقبلي في خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. حيث تعد فئة الشباب من أهم الفئات العمرية في أي مجتمع، فهم القوة الدافعة والمحركة للتغيير والتطور. إذا تم تمكين الشباب ورعايتهم بالشكل الصحيح، فإنهم بلا شك سوف يسهموا بشكل كبير في بناء مجتمع مستدام ومستقبل أفضل للوطن، ويكمن الهدف هنا إلى استكشاف أهمية تمكين ورعاية الشباب ودورهم الحاسم في بناء مجتمع يستمر في النمو والتطور.

من هنا برز مصطلح (تمكين الشباب)، الذي تتّفق معظم المصادر على تعريفه بأنه عملية منح الشباب الأدوات والموارد والفرص التي يحتاجونها في حياتهم ومستقبلهم. وهذا يشمل توفير التعليم والدعم والوصول إلى الموارد وسلطة صنع القرار حتى يتمكن الشباب من المشاركة الفاعلة في خلق مستقبل أفضل لأنفسهم ومجتمعاتهم. ويمكن أن يؤدي تمكين الشباب إلى زيادة النمو الاقتصادي وبناء مجتمع أقوى.

بحسب الأمم المتحدة، يتم تصنيف الأشخاص الذين يقعون تحت الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً على أنهم شباب. من هذا المنطلق، يعتبر المجتمع الكويتي مجتمعاً شاباً. إذ تشير أحدث الأرقام الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن الشباب الكويتي يشكل غالبية السكان. وتبين التقديرات أن نحو 651 ألف كويتي وكويتية هم في عمر أقل من 19 عاماً، و473.8 ألف من الكويتيين هم في عمر بين 20 و39 عاماً، بينما مجموع الفئتين العمريتين (الذكور والإناث) للكويتيين من الولادة حتى 39 عاماً يبلغ مليوناً و124 ألفاً، أي ما نسبته 74% من إجمالي الكويتيين.

وتأكيداً على أهمية دعم الشباب في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لأي أمة لديها رؤية تنمويّة، كان من بين الركائز السبع لخطة التنمية الوطنية في رؤية الكويت (كويت جديدة 2035) خلق رأسمال بشري إبداعي، وتعتبر رعاية الشباب وتمكينهم من ضمن أهداف هذه الركيزة.

وتتقاطع جهود القطاع الخاص ممثلاً بمؤسساته الكبيرة مع مساعي الدولة في خلق إطار فعال لتمكين

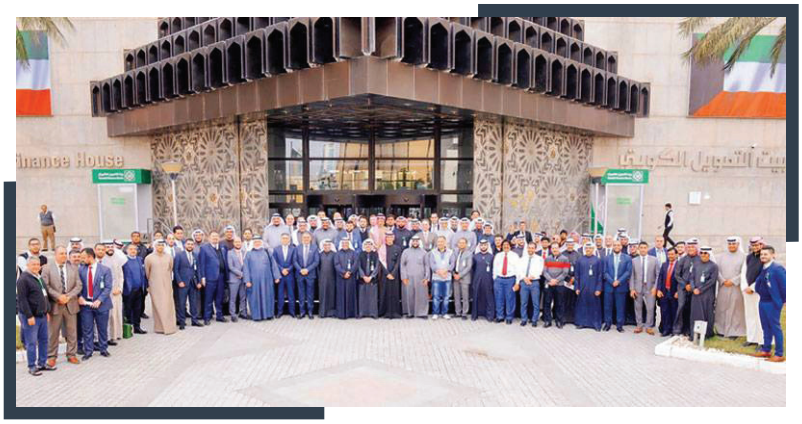

الشباب وخلق الفرص المناسبة لهم لتأهيلهم وتحقيق طموحات وتطلعات أهداف دولة الكويت في التنمية المستدامة.

واستشعاراً لدوره الريادي، وإيماناً منه بدورهم في قيادة قاطرة التنمية، سارع القطاع المصرفي إلى استقطاب الشباب وخلق فرص العمل لهم وتطويرهم ووضع استراتيجيـة متكاملـة تستشـرف مساهمتهم الإيجابية المتوقّعة في قطاع البنوك خصوصاً، والمجتمع عموماً.

من منظور اقتصادي، يسهم توظيف الشباب في المجتمعات الشابة في توليد رأس المال الذي يحتاجه أي اقتصاد لينهض. بالتالي، عدم تفعيل دور القطاع الخاص في تعيين هذه الفئة، سيفرض تحديات كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي. بمعنى أنه عندما يتم توجيه الشباب نحو تفعيل التنمية الاقتصادية، فعلى الأرجح أن تحقق الأمة رؤيتها التنموية.

ومن هذا المنطلق، أَفرَدَت «البنوك الكويتية» خططاً طموحة لتوظيف الشباب الكويتي، ووفّرت لهم دورات تدريب مهني عالية المستوى مع كبرى الجامعات العالمية ومراكز التدريب المرموقة، وهيّأت المناخ الملائم لتمكين الكفاءات الشابة من المناصب العليا.

وعلى المستوى التشغيلي، استثمر القطاع المصرفي بقوة في تجهيز بنية تحتية تكنولوجية على أعلى المستويات، لتوفير أحدث المنتجات والخدمات الرقمية التي تواكب تطلعات الشباب.

وفي إطار مسؤوليتها الاجتماعية في تمكين الشباب، رعت «البنوك الكويتية» العديد من المؤتمرات الشبابية، وقدّمت دعمها لكثير من المبادرات الشبابية من خلال إبرام شراكات استراتيجية أو توقيع مذكرات تعاون مع جهات شبابية، عدا عن دعمها ورعايتها الحثيثة للمبادرات والفعاليات والمناسبات الرياضية.

بفضل الخطوات السبّاقة في رعاية الشباب والدعم اللامتناهي لتمكينهم، يمكن القول إن القطاع المصرفي اليوم شريك أساسي في جهود الدولة الرامية إلى النهوض بدور هذه الفئة في تنمية المجتمع والاقتصاد.

وعلى غرار الدول المتقدّمة في مجال تمكين الشباب من خلال رعاية قطاع التعليم، حرصت البنوك المحلية على تشجيع كل المبادرات العلمية للشباب الكويتي عموماً، والطلبة خصوصاً، بهدف خلق بيئة ترعى وتنمّي الطاقات العلمية الشبابية، وإيجاد سُبل ممهدة تفتح آفاقاً واسعة للمضي قدماً في التطوير والتنمية.

ختاماً، تشير الوقائع إلى أن الشباب هو مؤشر على مدى تطوّر الدولة، وهم من يحدد مدى سرعة أو تباطؤ نمو الاقتصاد. لذلك، يصح القول إن الشباب في المجتمع الحديث هم القوة الدافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، ولهذا تعتبر مشاركتهم في خطط التنمية لأي دولة أمراً بالغ الأهمية، وهو ما ينطبق على دولة الكويت تماماً وما لها من تأثير إيجابي على المجتمع بأكمله كون الشباب هم القادة والمبدعون المحتملون للمستقبل، والاستثمار في قدراتهم وإبداعاتهم تمكنهم من تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل والمساهمة أيضاً في حل المشكلات الكبيرة وخلق فرص عمل جديدة وتنمية اقتصادية.

المصارف
AL MASAREF MAGAZINE

KIB
بنك للحياة

في حوار خاص للمصارف:

منال الربيعان: أهم ما يميز النماذج النسائية القيادية الناجحة حكمتها ووعيها بمهامها ومسؤوليتها وإدارتها لنقاط قوتها بالشكل الأمثل

في حوار خاص مع مجلة المصارف أكدت منال الربيعان المدقق الداخلي العام لبنك الكويت الدولي أن أهم ما يميز النماذج النسائية القيادية الناجحة حكمتها ووعيها بمهامها ومسؤوليتها وإدارتها لنقاط قوتها بالشكل الأمثل. كما أكدت أن القطاع المصرفي يزخر بالكفاءات المهنية المميزة تشرفت بالتعلم منها ومن أبرز القطاعات الداعمة للمرأة وبه عدد كبير من القيادات النسائية. وأشارت إلى أن التميز والأداء المتفوق من أبرز تحديات لتقلد المناصب العليا في القطاع المصرفي. وقالت الربيعان إن التركيز في المسار الوظيفي وترتيب الأولويات في وضع الخطة المهنية أمران ملازمان في مسيرتي المهنية مما يتطلب بذل المزيد من الجهد، وأوضحت أنها تفضل الإدارة التشاركية وترى فيها تعزيزاً وتأكيداً لدور الأفراد الفعال في أداء الأعمال ورفع روح المسؤولية والالتزام.

وأكدت الربيعان على أن بنك الكويت الدولي بيئة عمل داعمة للمرأة ويحرص بشكل مستمر على تمكين وتهيئة العنصر النسائي لتقلد المناصب العليا. وأشارت إلى أن المرأة لديها قدرات ومهارات مهمة ومطلوبة في أداء الأعمال، والنجاح يتطلب استغلالها أمثل استغلال. كما أشارت إلى أن المرأة الكويتية نجحت بأن تكون مثال يحتذى به وتحظى بالعمل بمجتمع عملي واعي تلقى فيه الدعم من الرجال والنساء على حد السواء. وأوضحت أن القطاع المصرفي مصنع خبرات ومحفز للنجاح للأفراد الطموحين والنجاح فيه يتطلب التركيز في المسار الوظيفي والاستمرار بالتدريب والتطوير المستمر. وأوضحت أن منافسة الشخص مع نفسه عما كان عليه في السابق لقياس التطور وتقييم الخطة المهنية المتبعة باستمرار من أهم عوامل النجاح. وفيما يلي نص الحوار:

القطاع المصرفي يزخر بالكفاءات المهنية المميزة تشرفت بالتعلم منها ومن أبرز القطاعات الداعمة للمرأة وبه عدد كبير من القيادات النسائية

ما هو دور المرأة في المناصب القيادية في القطاع المصرفي؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجهها في الصعود إلى المناصب الرفيعة؟

باعتقادي أن القطاع المصرفي يعتبر من أبرز القطاعات الداعمة للمرأة، ويوضح ذلك وجود عدد لا يستهان به من القيادات النسائية في القطاع. فنرى أن دور المرأة اليوم هو دور مهم وريادي كونها تبوأت منصب الرئيس التنفيذي لأكثر من بنك محلي، وكذلك تقلدها مناصب في الإدارات العليا في البنوك، مما يبين التمكين الفعلي للمرأة وتقدير كفاءتها دون تمييز. ولكل وظيفة تحديات، ويعتبر التميز والأداء المتفوق من أبرز التحديات لتقلد المناصب العليا في القطاع المصرفي، وذلك كون القطاع يزخر بالكفاءات المهنية المميزة التي تشرفت بمزاملتها وتعلم الكثير منها. وبالوقت نفسه كانت العامل الأساسي للتحفيز بالنسبة لي شخصيا للسعي دوما لتقديم أفضل أداء ومتابعة آخر المستجدات لضمان الوعي والإلمام المستمر في كل ما يخص القطاع.

لكل شخصية طريقة مختلفة في تحقيق النجاح.. هل لكِ أن تحدثينا عن ذلك من خلال مسيرتك؟ وما الذي تركزين عليه في هذه المرحلة لمواجهة التحديات ومواصلة النجاح؟

هناك أمران ملازمان لي من بداية مسيرتي المهنية إلى الآن، وهما التركيز في المسار الوظيفي وترتيب الأولويات في وضع الخطة المهنية، وهذا بالطبع يتطلب جهداً ومثابرة لتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة كما أنه ينعكس على نمط الحياة، والتحدي دوما قائم للمحافظة على التوازن المطلوب مع جوانب الحياة الأخرى. في المرحلة الحالية أجد أن التحدي مختلف لمواصلة النجاح، فنعيش اليوم في عالم يفاجئنا بالمتغيرات والمستجدات بوتيرة سريعة جدا، كما أنه ليس من السهل تحديد أبعادها أو التنبؤ بما سيلحقها. واعتقد أن الأمر يقودنا للالتفات إلى تعزيز أهمية قطاع الدراسات والبحوث بأساليبها الحديثة في قطاعات العمل واعتبارها متطلب أساسي لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

ما هي نظرتك لفريق العمل وما هي أساليب التعامل المفضلة لديكِ؟ وبرأيك ما هي الركائز التي تعزز نجاح الفريق؟

لا شك أن بيئة العمل وفريق العمل عاملان مهمان للمدير لتحديد نمط الإدارة المطلوب لتحقيق أهداف العمل، ومن أكثر أنماط الإدارة التي أفضلها شخصيا هو الإدارة التشاركية وهي مشاركة فريق العمل بإعداد خطة العمل واتخاذ القرار، أرى فيه تعزيزاً وتأكيداً لدور الأفراد الفعال في أداء الأعمال بالإضافة إلى رفع روح المسؤولية والالتزام كون الهدف العام لا يمكن تحقيقه دون إنجاز كافة المهام والأعمال المنوطة للأفراد.

ما الذي يميز بيئة العمل في بنك الكويت الدولي وخاصة فيما يتعلق بتشجيع المرأة منذ دخولها للبنك ووصولها للمناصب القيادية؟

بنك الكويت الدولي مثال لبيئة العمل الداعمة للمرأة، فيحرص البنك بشكل مستمر على تمكين وتهيئة العنصر النسائي لتقلد المناصب العليا، ونتاج ذلك عدد القيادات النسائية الحالية في البنك، بالإضافة إلى حرص البنك على الاهتمام بالكفاءات في كافة المستويات الوظيفية بتقديم دورات وتعليم مستمر لتحقيق خطة النجاح والتمكين لتقلد المناصب القيادية مستقبلاً.

ما هي نظرتك لفريق العمل وما هي أساليب التعامل المفضلة لديكِ؟ وبرأيك ما هي الركائز التي تعزز نجاح الفريق؟

فريق العمل هو الأصل الحقيقي لأي مؤسسة ونجاح الفريق هو نجاح لقائد الفريق، ولتعزيز روح الفريق الناجح وتحقيق التكامل لابد من التركيز على نقاط القوة لأعضاء الفريق في أداء المهام والتأكيد على أهميتها، بالإضافة إلى التطوير والتدريب المستمر المتبادل بين أعضاء الفريق للمحافظة على روح التعاون فيما بينهم.

ما هي الثوابت الرئيسية التي ترينها لازمة للمرأة لإحراز النجاح في مجال عملها؟

المرأة لديها قدرات ومهارات مهمة ومطلوبة في أداء الأعمال، والنجاح يتطلب استغلالها أمثل استغلال، وذلك بالطبع يتم بإيمانها بأنها قادرة على أداء الأعمال بنجاح وتميز، إضافة إلى أن أهم مقومات النجاح هو إيجاد مجتمع مهني اجتماعي داعم لها يعزز من قدرتها ويعتبر عامل تحفيزي مستمر لاستكمال مسيرة نجاحها.

برأيكِ ما الذي يميز القيادات النسائية بوجه عام والمرأة الكويتية بوجه خاص؟

عندما نتحدث عن القيادات النسائية فأكثر ما يميزها، هو تاريخ امتداد ذكره من القرآن الكريم حتى يومنا هذا، وأهم ما يميز النماذج النسائية القيادية الناجحة حكمتها ووعيها بمهامها ومسؤوليتها بالإضافة إلى إدارتها لنقاط قوتها بالشكل الأمثل، وبالنسبة للمرأة الكويتية أرى أنها نجحت بأن تكون مثال يحتذى به، وذلك لأنها تحظى بالعمل بمجتمع عملي واعي تلقى فيه الدعم من الرجال والنساء على حد السواء، ويتمثل ذلك بمناصب القياديات في مختلف القطاعات في الدولة.

التميز والأداء المتفوق من أبرز تحديات لتقلد المناصب العليا في القطاع المصرفي

ما هي النصائح التي تودين مشاركتها لمن يرغبن في العمل في القطاع المصرفي وبناء مسيرة ناجحة؟

القطاع المصرفي مصنع خبرات ومساحة مهنية متنوعة تشبع كثير من الميول العملية، وهو قطاع محفز للنجاح للأفراد الطموحين. والنجاح في القطاع المصرفي بالنسبة لي يتطلب التركيز في المسار الوظيفي والاستمرار بالتدريب والتطوير المستمر، كذلك الوعي بالمستجدات والمتغيرات على الدوام. وبالنسبة لعوامل النجاح الشخصي، فإن من أهمها التأكيد على منافسة الشخص مع نفسه عما كان عليه في السابق لقياس التطور وتقييم الخطة المهنية المتبعة باستمرار.

هل لكِ أن تحدثينا عن دور بنك الكويت الدولي في مجال المسئولية الاجتماعية؟ وما هي توجهات البنك وتوجهاتك وتفضيلاتك الشخصية في هذا المجال؟

فخورة بأني أعمل في بنك له إسهامات كثيرة ومميزة لخدمة المجتمع، وشعار بنك الكويت الدولي هو بنك للحياة، ومنه كان نهج المسؤولية الاجتماعية للبنك، والتي تهتم بضرورات نمط الحياة للإنسان. فهناك الكثير من المبادرات التي قدمها البنك وأود أن أسلط الضوء على المبادرات الخاصة بالاهتمام بالرياضة بمختلف أنواعها التي كان للبنك بصمة واضحة فيها وذلك بإقامة والمشاركة بكثير من الأنشطة الرياضية على مستوى دولة الكويت، بهدف زيادة الوعي والاهتمام بممارسة الرياضة لما لها من أثر كبير للمحافظة على الصحة الجسدية والنفسية للأفراد.

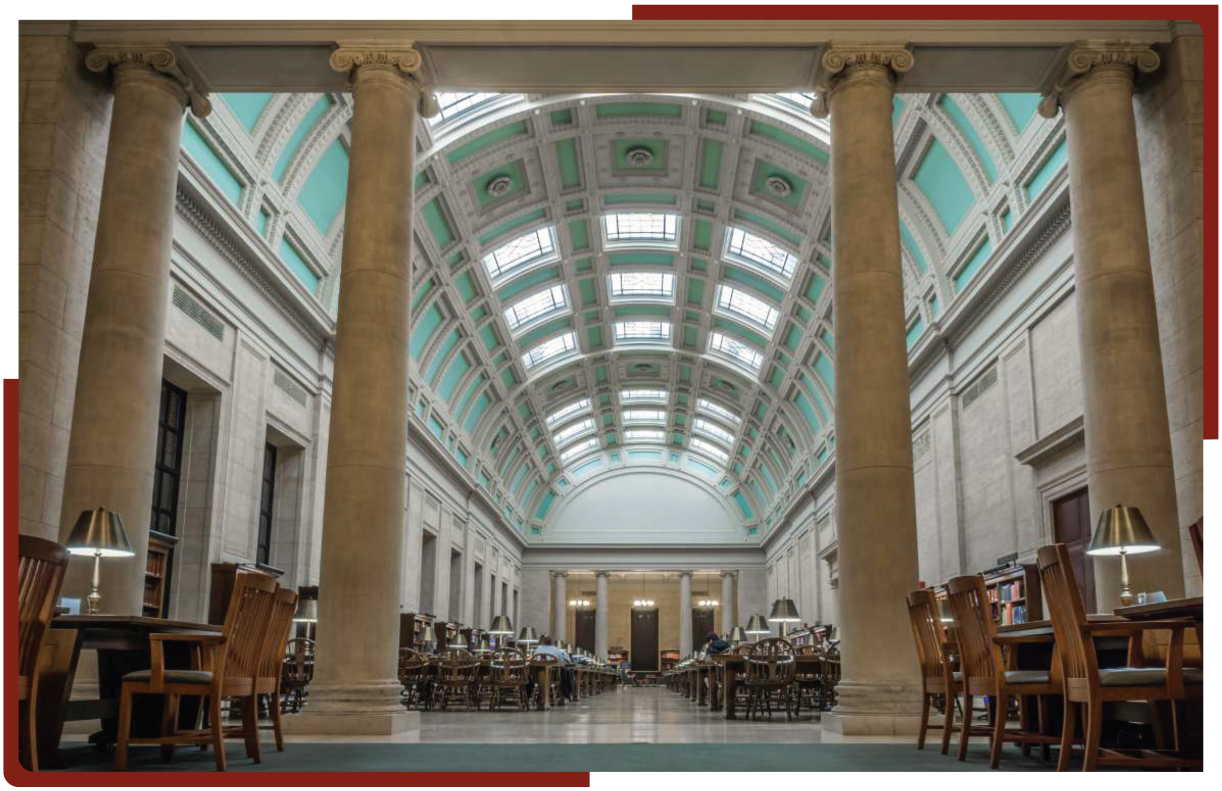

في دراسة لمعهد الدراسات المصرفية بالكويت

المنافسة بين البنوك الكويتية تؤثر بشكل عام على الربحية وحجم المخاطر

نشر معهد الكويت للدراسات المصرفية مؤخراً دراسة بعنوان «تأثير القدرة التنافسية على حجم المخاطر والربحية في البنوك الكويتية»، و تناولت الدراسة عدة موضوعات رئيسية، أهمها دراسة تأثير المنافسة على الربحية والمخاطر في القطاع المصرفي الكويتي، بالإضافة لدراسة تأثير جائحة كوفيد -19 والبيئة الجيوسياسية على المنافسة المصرفية، كما ناقشت الدراسة المنافسة بين البنوك على استقطاب المواهب وتأثيرها على أداء القطاع المصرفي بالكويت، وقد تعرضت الدراسة أيضاً لتقنيات الدفع الرقمية الحديثة وتأثيرها على عائد رسوم الخدمات المصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها مايلي:

• المنافسة بين البنوك الكويتية تؤثر بشكل عام على الربحية وحجم المخاطر.

• المنافسة بين البنوك الكويتية لا تتعارض مع نسبة التركز في القطاع المصرفي الكويتي.

• معدل التركز بالقطاع المصرفي الكويتي له تأثير إيجابي على الربحية وحجم المخاطر.

• معدل أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة ربحية البنوك الكويتية، بينما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان بشكل طفيف، ولكن ليس له تأثير على مخاطر السيولة ورأس المال.

• يؤدي تنويع الدخل إلى زيادة التعرض للمخاطر بشكل طفيف، بسبب صعوبة التعامل مع المخاطر المختلفة المتعلقة بكل قطاع تشارك فيه البنوك الكويتية.

• التأكيد على أهمية تبني الاتجاهات الحديثة للقطاع المصرفي، خاصة مرحلة ما بعد جائحة كوفيد -19، وتقع مسؤولية ذلك بشكل رئيسي على عاتق الحكومة والسلطات التنظيمية، حيث يساهم ذلك في تشكيل مستقبل الصناعة المصرفية، وخاصة السياسات النقدية والتحول الرقمي، والنمو الاقتصادي.

• تحتاج البنوك إلى المزيد من التطوير في البرامج التدريبية وبيئة العمل، للحفاظ على نشاط موظفيها وإنتاجيتهم، بالإضافة لمنحهم التقدير المناسب وإتاحة فرص النمو، وتزويدهم بمكان عمل مرن وصحي للحفاظ على التزامهم وتحسين أدائهم، وذلك لمواجهة مايعرف بحرب المواهب واستقطابها.

• في ظل التطور المتسارع للخدمات الرقمية، يوصى بإنشاء شراكات متنوعة مع شركات التكنولوجيا المالية، من أجل زيادة تمكين البنوك في تعزيز الأرباح القائمة على رسوم الخدمات المالية، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة للجانبين من خلال الاستفادة من قدرة شركات التكنولوجيا المالية على ضخ الأموال لتعزيز استثمارات جديدة من جانب، والاستفادة من ثقة الجمهور بالبنوك وسمعتها من جانب آخر.

• ضرورة تبني البنوك لخطط التحول الرقمي للمساهمة في الحفاظ على قدرتها التنافسية في مواجهة مقدمي الخدمات الرقمية، والارتقاء برفاهية العملاء وتقديم حلول رقمية متميزة بشكل مستمر.

على أساس سنوي في نهاية يناير 2024

2.9% ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.36 مليار دينار

أصدر بنك الكويت المركزي نشرة موجزة لأبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية تستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر يناير لعام 2024 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية. وفيما يلي هذه التطورات:

أولاً التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق «الكتلة النقدية» (M1) بنحو 1.30 مليار دينار وبنسبة 11.0% لتبلغ قيمته نحو 10.49 مليار دينار في نهاية يناير 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.79 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزي التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كنتيجة لانخفاض كل من رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.23 مليار دينار وبنسبة 12.2% لتصل قيمته نحو 8.89 مليار دينار، ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.07 مليار دينار وبنسبة 4.3% لتصل قيمته نحو 1.60 مليار دينار.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) تراجعا بقيمة 0.22 مليار دينار وبنسبة 0.6% لتبلغ قيمته نحو 38.93 مليار دينار في نهاية يناير 2024 مقابل نحو 39.15 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا التراجع كمحصلة لانخفاض رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M2) بنحو 1.30 مليار دينار وبنسبة 11.0% من جهة، وارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة أقل بلغت نحو 1.80 مليار دينار وبنسبة 4.0% من جهة أخرى.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من:

أ. صافي الأصول المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاصة مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى صافي).

ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)

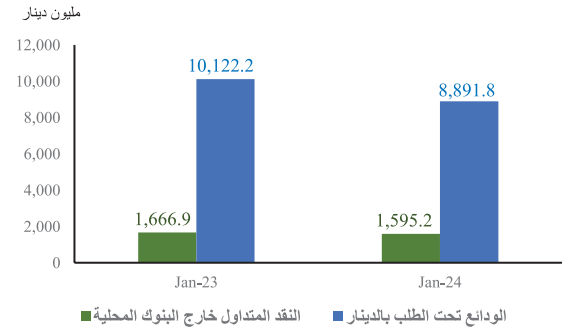

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)

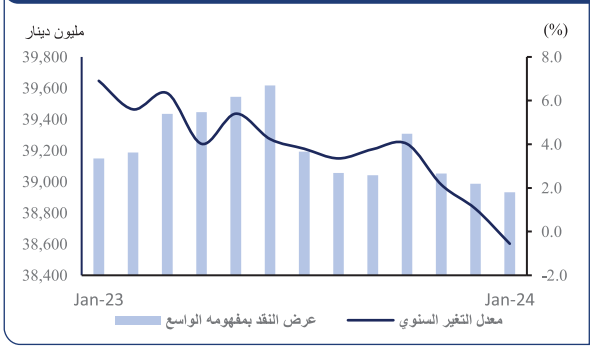

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يناير 2024 جاء كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 2.13 مليار دينار وبنسبة 9.1% من جهة (كنتيجة لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.66 مليار دينار وبنسبة 26.3%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.53 مليار دينار وبنسبة 4.0%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 2.34 مليار دينار وبنسبة 2.9% من جهة أخرى.

ثانياً: التصورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 1.62 مليار دينار وبنسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 87.15 مليار دينار في نهاية يناير 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 85.53 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.22 مليار دينار وبنسبة 9.7% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 25.14 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.03 مليار دينار وبنسبة 2.3% لتبلغ قيمتها نحو 45.24 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بنحو 0.09 مليار دينار وبنسبة 2.6% لتبلغ قيمتها 3.69 مليارات دينار.

وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية، وقروض للبنوك، ومطالب على الحكومة، ومطالب على البنك المركزي، والموجودات الأخرى بنسبة 24.8%، و20.4%، و15.2%، و9.5%، و4.9% لكل منهم على الترتيب (تم الترتيب تنازلياً بحسب نسبة التراجع).

ومن جانب آخر، تمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 51.9% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية يناير 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 51.7% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ومن الجدير ذكره، أن متوسط النسبة خلال هذه الفترة بلغ نحو 52.1%.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية

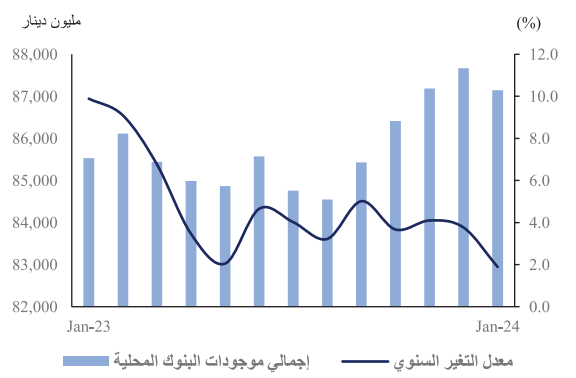

شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية

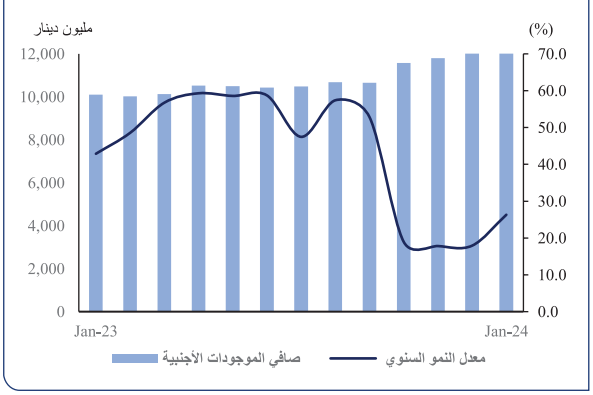

وفيما يخص تطور مكونات الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية على نحو أكثر تفصيلاً كالتالي:

مثلت الموجودات الأجنبية نسبة بلغت نحو 28.9% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية يناير 2024. هذا، وجاء ارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من الاستثمارات الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، وقروض للبنوك الأجنبية، والموجودات الأخرى بنسبة 13.9%، و20.4%، و8.3%، و15.5% لكل منهم على الترتيب من جهة، وتراجع رصيد الودائع لدى البنوك الأجنبية بنحو 2.1% من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.66 مليار دينار وبنسبة 26.3% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 12.76 مليار دينار في نهاية يناير 2024 مقابل ما يعادل نحو 10.10 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزي ذلك الارتفاع بصفة رئيسية كمحصلة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.22 مليار دينار وبنسبة 9.7% من جهة وتراجع رصد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.44 مليار دينار وبنسبة 3.4% من جهة أخرى.

2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجل أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 0.53 مليار دينار ونسبته 1.1% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.63 مليار دينار في نهاية يناير 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.09 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، ويمكن بيان التفاصيل على النحو التالي:

ساهم الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال بنسبة 60.5% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين، وقد بلغت قيمته نحو 28.83 مليار دينار في نهاية يناير 2024 مقابل 28.60 مليار دينار وبنسبة 0.8%. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار الإنشاء (0.48 مليار دينار، وبنسبة 4.2%)، والتجارة (0.24 مليار دينار وبنسبة 7.6%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.18 مليار دينار وبنسبة 17.2%)، وشراء أوراق مالية «أفراد، وشركات ومؤسسات» (0.12 مليار دينار، وبنسبة 20.4%)، والصناعة (0.18

مليار دينار، وبنسبة 7.3%)، والنفط الخام والغاز (0.11 مليار دينار، وبنسبة 5.6%)، والخدمات الأخرى (0.32 مليار دينار، وبنسبة 8.7%)، إلى جانب تراجع محدود في كل من أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة بنسبة 4.4% و0.6% لكل منهما على الترتيب في نهاية يناير 2024 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.36 مليار دينار وبنسبة 2.9% لتبلغ قيمته نحو 48.57 مليار دينار في نهاية يناير 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.21 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع الحكومة بنحو 0.88 مليار دينار وبنسبة 25.4% لتبلغ قيمته نحو 4.37 مليارات دينار في نهاية يناير 2024 مقابل نحو 3.48 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.62 مليارات دينار وبنسبة 10.0% حيث بلغت قيمته 6.87 مليارات دينار في نهاية يناير 2024 مقابل 6.24 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وفي

شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

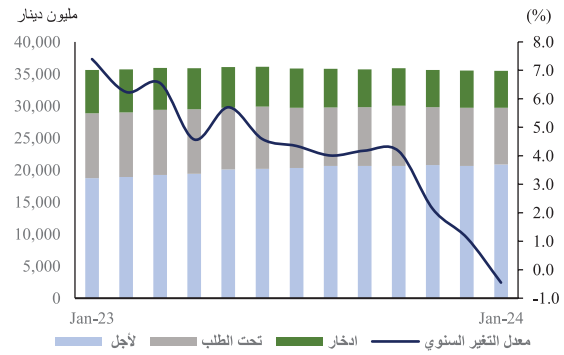

مقابل ذلك، تراجع رصيد ودائع القطاع الخاصة «المقيم». بنحو 0.15 مليارات دينار وبنسبة 0.4% لتبلغ قيمته 37.34 مليارات دينار في نهاية يناير 2024 مقابل 37.48 مليار دينار في نهاية الشهر القابل من العام السابق.

هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 42.8% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير2024. وعلى جانب آخر، بلغت نسبة كل من ودائع الحكومة وودائع المؤسسات العامة نحو 5.0% و7.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير 2024.

أبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:
تراجع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 0.6% لتبلغ قيمته نحو 38.93 مليار دينار
ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بقيمة 2.66 مليار دينار وبنسبة 26.3%
ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 0.53 مليار دينار وبنسبة 1.1%
ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.36 مليار دينار وبنسبة 2.9%، على الرغم من تراجع ودائع القطاع الخاصة «المقيم» بنحو 0.15 مليار دينار وبنسبة 0.4%

وكالات التصنيف الدولية تؤكد متانة الأوضاع المالية للبنوك الكويتية واحتفاظها بنظرة مستقبلية مستقرة

موديز: البنوك الكويتية ستحافظ على ربحية قوية

أكدت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية احتفاظها بنظرة مستقبلية مستقرة للنظام المصرفي الكويتي، مشيرة إلى أن هذه النظرة تعكس توقعاتها بأن النمو المستمر في الاقتصاد غير النفطي في الكويت سيدعم الظروف الائتمانية للبنوك المحلية. وقالت موديز إن بعض القروض الفردية والعمليات الدولية في دول غير مستقرة، مثل تركيا ومصر تفرض مخاطر على قدرة بنوك على سداد ديونها، لكن نقاط الضعف هذه يتم تخفيفها من المخصصات الضخمة التي تملكها البنوك الكويتية، فضلا عن الرساميل القوية والسيولة الوافرة.

ربحية قوية

توقعت وكالة موديز أن تبقى ربحية البنوك الكويتية قوية في حين سيبقى الاعتماد على التمويل منخفضاً، موضحة أن التطورات السياسية والجيوسياسية وانخفاض أسعار النفط لا تزال تشكل مخاطر محتملة على التوقعات المستقرة للقطاع المالي. وإذ توقعت الوكالة استقرار متوسط الدخل على مستوى القطاع المصرفي الكويتي عند 1.4% من الأصول على مدى 12 إلى 18 شهرا المقبلة، مقارنة مع 1.5% حتى سبتمبر 2023، أكدت أن البنوك الكويتية تتمتع باحتياطيات مالية مرتفعة، مشيرة إلى انه من شأن تخفيف السياسة النقدية عبر خفض أسعار الفائدة مستقبلا أن يؤدي إلى خفض تكاليف التمويل وتخفيف المنافسة على تسعير القروض الاستهلاكية، ما سيدعم ربحية البنوك الكويتية.

الاقتصاد غير النفطي

وأشارت «موديز» إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الكويت سيبقى قويا، ما يدعم أعمال البنوك في البلاد. وأشارت إلى أن الاقتصاد الكويتي يواصل تعافيه منذ 2020، وتركز خطة العمل الحكومية للأعوام 2023 - 2027، وهي جزء من رؤية الكويت 2035 لتنويع الاقتصاد، على تقديم مشاريع البنية التحتية الرئيسية لدعم النمو في الاقتصاد غير النفطي، والمتوقع بلوغه 4% في 2024، مدعوماً من زيادة الإنفاق الحكومي.

وقالت: سيؤدي هذا الاتجاه إلى تحسين ظروف عمل البنوك الكويتية، ونتوقع أن تؤدي المشاريع المستهدفة كجزء من خطة كويت 2035 إلى تحقيق نمو ائتماني سنوي بـ5% على مدى الـ 12 إلى 18 شهراً المقبلة.

جودة القروض

رجحت الوكالة أن تبقى القروض المتعثرة منخفضة في النظام المصرفي الكويتي عند نحو 1.8% من إجمالي القروض في 2024، مدفوعة من ظروف تشغيلية قوية للأسواق المحلية لبنوك البلاد، لافتة إلى أن العمليات الدولية في الاقتصادات الأضعف (مثل مصر وتركيا) قد تشكل بعض المخاطر للإقراض. ومع ذلك فإن عمليات البنوك الكويتية في تلك الدول تعتبر صغيرة نسبيا بالمقارنة مع إجمالي الأصول التي تملكها.

وأضافت «موديز»: لا تزال القروض المركزة لكبار المقترضين والتعرض الكبير لأسواق العقارات وأداء الأسهم المتقلبة تشكل نقاط ضعف للبنوك الكويتية. وتشكل القروض الاستهلاكية 35.3% من دفاتر قروض البنوك الكويتية، إلا أن تلك القروض مدعومة بشكل جيد، لأن اغلبها لموظفين حكوميين كويتيين يتمتعون بأمان وظيفي مرتفع ومخصصات رواتب عالية. فيما تبلغ نسبة قروض البناء والعقارات 23% من دفاتر قروض المصارف الكويتية حتى سبتمبر 2023.

احتياطيات رأسمالية قوية

أكدت الوكالة أن البنوك الكويتية تحتفظ باحتياطات رأسمالية قوية، موضحة أن قدرتها تتعزز على استيعاب الخسائر من خلال ارتفاع مخصصاتها، التي تبلغ 246% حتى نهاية سبتمبر 2023، متوقعة نموا معتدلا في القروض، ما من شأنه أن يبقي رؤوس أموال البنوك الكويتية ثابتة على مدار الـ 12 إلى 18 شهرا المقبلة.

الودائع مستقرة

رجحت «موديز» استمرار حصول البنوك الكويتية على التمويل بشكل أساسي من خلال الودائع المستقرة منخفضة التكلفة والقوة الائتمانية التي تتمتع بها، فيما يتناقص الاعتماد على ودائع الهيئات الحكومية ببطء مع تزايد وتيرة ودائع القطاع الخاص في البلاد. وقالت «موديز»: شكلت ودائع العملاء حتى سبتمبر 2023 نحو 70% من التزامات البنوك الكويتية، في حين شكلت الأصول السائلة نحو ثلث إجمالي الأصول. ومع ذلك، فقد تجاوز نمو الائتمان النمو المسجل للودائع في السنوات الأخيرة، ما دفع نسبة القروض إلى الودائع إلى أكثر من 90% مع زيادة طفيفة في تمويل السوق والتي بلغت 21% من الأصول المصرفية الحقيقية. وافترضت الوكالة وجود احتمال كبير جداً للدعم الحكومي للبنوك الكويتية إذا لزم الأمر، مشيرة إلى البنوك الكويتية التي تصنفها تمثل نحو 97% من أصول القطاع المصرفي الإجمالي، ونحو 96% من قروض وودائع القطاع المصرفي في البلاد.

تصنيفات مرتفعة

أشارت «موديز» إلى أن متوسط تقييمها الائتماني الأساسي لموجودات البنوك الكويتية عند مستوى «Baa2»، ومتوسط تصنيف الودائع في مصارف الكويت بالعملة المحلية عند «A2»، ويتضمن هذا التصنيف في المتوسط 3 درجات من زيادة الدعم الحكومي، ما يعكس وجهة نظرنا بوجود احتمال كبير جدا للدعم الحكومي للقطاع المصرفي الكويتي في حالات الضغط أو الأزمات المحتملة.

منحت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» نظرة

فيتش: بقاء رسملة البنوك كافية في 2024 بدعم من الجودة المستقرة للقروض

مستقبلية حيادية للقطاع المصرفي الكويتي، متوقعةً بقاء بيئتي الأعمال والتشغيل للبنوك الكويتية هذا العام على حالها الذي كانت عليه العام الماضي.

وتوقّعت أيضاً أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هذا العام 3.6%، وأن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نسبة 3.1%، مضيفة أن عدم إقرار قانون الدَّين العام وأسعار النفط المرتفعة والأصول الخارجية البالغة القوة ستواصل دعم الإنفاق الحكومي على الأجور والاستثمارات وتحافظ على ثقة الأعمال. ورجّحت «فيتش» معدلاً متواضعاً هذا العام بين 3% و4% للنمو الائتماني لقطاع البنوك، مرجعة السبب في تباطؤ النمو إلى أسعار الفائدة المرتفعة والنمو المعتدل لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فيما أعربت عن اعتقادها بأن النظرة المستقبلية المستقرة لكل البنوك الكويتية تعكس النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف السيادي للبلاد.

تمويل وسيولة

وتفترض الوكالة بقاء مستويات قوية عام 2024 بفضل الودائع الحكومية الضخمة والمستقرة (التي تشكل عادة 25% – 30% من ودائع العملاء) مستفيدة من أسعار النفط المرتفعة. من ناحية أخرى، وفي ظل ارتفاع أسعار النفط، تعتقد الوكالة أن إقرار قانون الدَّين العام ليس ضرورياً للمحافظة على استقرار التمويل في المدى القصير، ولكنه ضروري للمحافظة على استقرار السيولة في المديين المتوسط إلى البعيد.

ورجّحت «فيتش» بقاء رسملة البنوك كافية في 2024 بدعم من الجودة المستقرة للقروض ومخصصات خسائر القروض المرتفعة وتوليد رأس المال الداخلي والنمو المتواضع للقروض، موضحة أن التركزات العالية تبقى مصدر الخطورة الرئيس بالنسبة لرأس المال. وتوقعت أن تظل جودة القروض مستقرة هذا العام كما يتضح من قروض المرحلة 3 المنخفضة (وفق معايير التقارير المالية الدولية 9). وسيتواصل دعم مقاييس جودة الأصول بفعل عمليات إعادة الهيكلة المتزايدة وعمليات شطب الديون، لكنها ستبقى معرّضة لمخاطر التركز العالي للقروض بين أفراد والتركز القطاعي، ما يعكس الطبيعة الضيقة والمتداخلة للاقتصاد المحلي كما هو معهود في المنطقة.

مخصصات وفيرة

وطبّق بنك الكويت المركزي نسخة للخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب نموذج معايير التقارير المالية الدولية 9 أشد صرامة من معظم الأسواق الأخرى. وتتحقق المخصصات للخسائر الائتمانية عند مستوى أعلى من النسخة المتشددة من الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب معايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات «المركزي» المتعلقة بالمخصصات، التي لا تماثلها في اعتقاد «فيتش» أي مخصصات في دول أخرى. ونتيجة لذلك، تتوقع الوكالة بقاء متوسط معدل مخصصات خسائر القروض/ القروض المتعثرة مرتفعاً في 2024 ومتجاوزاً 200%. وتعافت الربحية من أزمة الجائحة ويفترض أن تبقى مستقرة في 2024 بفضل معدلات الفائدة المرتفعة والأحجام المعقولة للأعمال والكفاءة الجيدة للتكاليف.

بالمقابل، ترى الوكالة أن الضغوط الناتجة عن ارتفاع المنافسة محلياً واستمرار الاستثمار في الرقمنة ومتطلبات الهيئات الرقابية لرصد مخصصات عالية ستواصل الحد من أي تغيرات إيجابية في الربحية في 2024.

بارتفاع نسبته 30.4%

1535.4 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في عام 2023

سجلت البنوك الكويتية التسعة ارتفاعا في صافي أرباحها خلال عام 2023 بلغت نسبته 30.4% وقيمته 358.1 مليون دينار لترتفع من نحو 1177.3 مليون دينار في عام 2022 إلى نحو 1535.4 مليون دينار. ويأتي هذا النمو محصلة لما سجلته كافة البنوك من زيادة في أرباحها باستثناء بنك برقان. وتشكل أرباح بيت التمويل الكويتي 38.1% من إجمالي أرباح كافة البنوك في عام 2023 مقابل 30.4% في عام 2022 فيما تشكل أرباح بنك الكويت الوطني 36.5% من إجمالي أرباح كافة البنوك في عام 2023 مقابل 43.2% في عام 2022.

56.9% زيادة في أرباح البنوك الإسلامية

سجلت مجموعة البنوك الإسلامية (أربعة بنوك) ارتفاعا في مساهمتها في أرباح البنوك الكويتية من 38.1% في عام 2022 إلى 45.8% في عام 2023. فقد ارتفعت الأرباح الصافية لهذه المجموعة بنحو 255.3 مليون دينار وبنسبة 56.9% لتصل إلى 703.7 مليوناً في عام 2023 مقابل 448.4 في عام 2022، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بيت التمويل الكويتي والتي بلغت نسبتها 88.8% من إجمالي الزيادة التي حققتها مجموعة البنوك الإسلامية، وشكلت أرباح بيت التمويل 83.1% من إجمالي أرباح البنوك الإسلامية.

14.1% زيادة في أرباح البنوك التقليدية

شهد عام 2023 أداء أفضل لمجموعة البنوك التقليدية مقارنة بعام 2022، فقد سجلت الأرباح الصافية الإجمالية لهذه المجموعة زيادة قيمتها 102.8 مليون دينار ونسبتها 14.1% لتصل إلى 831.7 مليوناً في عام 2023 مقابل 728.9 مليونا في عام 2022، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بنك الكويت الوطني، غير

صافي أرباح البنوك الكويتية - مليون دينار

	2022	2023	التغير	
			قيمة	%
الإجمالي	1177.3	1535.4	358.1	30.4
البنوك التقليدية	728.9	831.7	102.8	14.1
الوطني	509.1	560.6	51.5	10.1
التجاري	73.6	111.2	37.6	51.0
الخليج	61.8	71.2	9.4	15.2
برقان	52.1	43.6	-8.6	-16.5
الأهلي	32.3	45.2	12.9	40.0
البنوك الإسلامية	448.4	703.7	255.3	56.9
بيتك	357.7	584.5	226.8	63.4
بوبيان	57.8	80.4	22.7	39.2
وربة	19.3	19.7	0.4	2.0
الدولي	13.6	19.1	5.5	40.4

المصدر: نتائج أعمال البنوك لعام 2023 - مجلة المصارف

أن مساهمة البنوك التقليدية في الأرباح سجلت تراجعاً ملحوظاً في إجمالي أرباح البنوك الكويتية من 61.9% في عام 2022 إلى 54.2% في عام 2023. ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بنك الكويت الوطني، والتي بلغت نسبتها 50.1% من إجمالي الزيادة التي حققتها مجموعة البنوك الإسلامية، وشكلت أرباح الوطني 67.4% من إجمالي أرباح البنوك التقليدية.

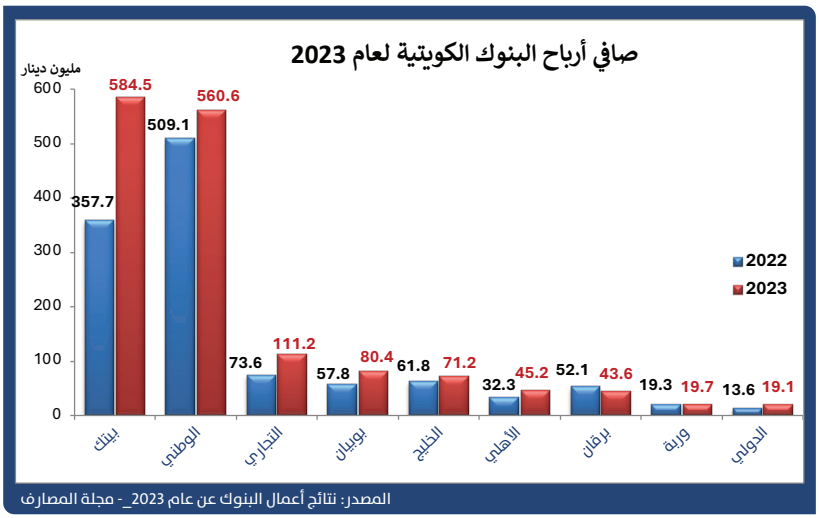

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن عام 2023_ - مجلة المصارف

«بيتك» يسجل أعلى أرباح بين البنوك الكويتية وأعلى معدل نمو بين البنوك

وقد سجل بيت التمويل الكويتي الأعلى صافي أرباح بين البنوك التسعة مسجلا نحو 584.5 مليون دينار خلال عام 2023 مقارنة بنحو 357.7 مليون دينار في عام 2022 بنمو ملحوظ بلغت قيمته 226.8 مليونا ونسبته 63.4% وهو أعلى معدل نمو في صافي الأرباح بين كافة البنوك. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 388.6 مليون دينار أي بنحو 36.2%، وصولاً إلى نحو 1.461 مليار دينار مقارنة بنحو 1.072 مليار دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل ببلوغه نحو 965.9 مليون دينار مقارنة بنحو 800.5 مليون دينار، أي مرتفعاً بنحو 165.4 مليون دينار وبنسبة 20% 7.. وشهد أيضاً بند صافي إيرادات استثمار ارتفاعاً بنحو 140 مليون دينار أو ما نسبته 316.7%، ليصل إلى نحو 184.2 مليون دينار مقارنة بنحو 44.2 مليون دينار في عام 2022. ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 166.4 مليون دينار أو بنحو 47.7%، وصولاً إلى نحو 515.4 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.3% بعد أن كانت نحو 32.5%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 17.7 مليون دينار أو بنسبة 28.5%، وصولاً إلى نحو 44.4 مليون دينار.

تلاه في المرتبة الثانية **بنك الكويت الوطني** ليصل إلى 560.6 مليون دينار خلال عام 2023 (ليتصدر بذلك قائمة البنوك التقليدية) مقارنة بنحو 509.1 مليون دينار في عام 2022 بنمو بلغت قيمته 51.5 مليونا ونسبته 10.1%. وجاء ذلك محصلة لارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 15.6% أي نحو 157 مليون دينار، حين بلغ نحو 1.167 مليار دينار. وارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 685.1 مليون دينار، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 544.3 مليون دينار، وبذلك ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 140.8 مليون دينار ليبلغ 724.6 مليون دينار. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 180.5 مليون دينار، أي أن صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) بلغ نحو 905.1 مليون دينار، أي بارتفاع بقيمة 149.3 مليون دينار وبنسبة 19.8%. وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 40.3 مليون دينار أو ما نسبته 10.4%، وصولاً إلى نحو 426.4 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود مصروفات التشغيل. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، نجد أن المصروفات التشغيلية ارتفعت من نحو 285.3 مليون دينار إلى نحو 315.9 مليون دينار، أي ارتفعت بنحو 30.6 مليون دينار أو بنسبة 10.7%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 103.1 مليون دينار، أي مرتفعاً بنحو 57.7 مليون دينار أو بنسبة 127.2%.

وفي المرتبة الثالثة **البنك التجاري الكويتي** مسجلاً نحو 111.2 مليون دينار بنمو بلغت قيمته 37.6 مليونا ونسبته 51% مقارنة بنحو 73.6 مليون دينار في عام 2022. وجاء ذلك محصلة لارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 30.3 مليون دينار وبنسبة 21.7%، وصولاً إلى نحو 170.2 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 27.5 مليون دينار وبنسبة 32.1%، وصولاً إلى نحو 113.1 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 1.7 مليون دينار أو بنحو 4.1%، وصولاً إلى نحو 44.5 مليون دينار. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 16.4 مليون دينار أو بنحو 44.2%، وصولاً إلى نحو 53.5 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت قيمة جملة المخصصات نحو 142 ألف دينار، منخفضة بنحو 25.65 مليون دينار أو بنسبة 99.4%.

وجاء في المرتبة الرابعة **بنك بوبيان** مسجلا نحو 80.4 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 22.7 مليونا ونسبته 39.2% مقارنة بنحو 57.8 مليون دينار في عام 2022. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 16.7 مليون دينار أي نحو 8.3%، ليصل إلى 218 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 5.3 مليون دينار أو بنسبة 3.1%، ليصل إلى 172.5 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 8.4 مليون دينار وبنسبة 124.1%، وصولاً إلى 15.2 مليون دينار. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ ارتفع بنحو 9.8 مليون دينار وبنسبة 9.7%، وصولاً إلى نحو 110.6 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 50.7% بعد أن كانت نحو 50.1%. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 11.9 مليون دينار أي بنسبة 27.2%، وصولاً إلى نحو 31.7 مليون دينار.

وجاء في المرتبة الخامسة **بنك الخليج** بقيمة 71.2 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 9.4 مليونا ونسبته 15.2% مقارنة بنحو 61.8 مليون دينار في عام 2022. وجاء ذلك محصلة لارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 9.2 مليون دينار أي ما نسبته 5.1%، وصولاً إلى نحو 190.3 مليون دينار.

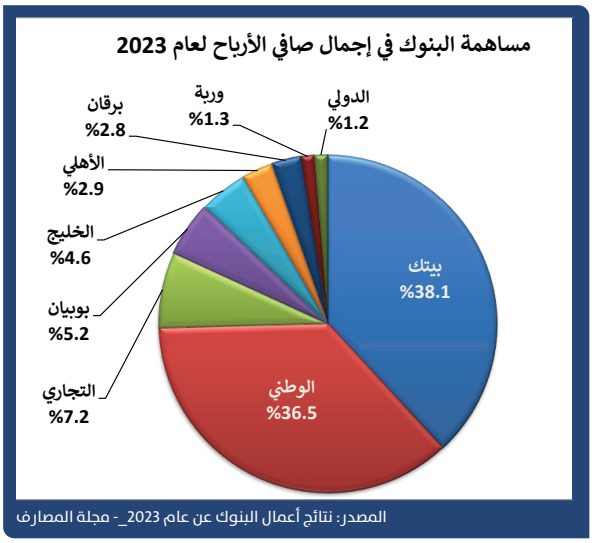

ويعود الارتفاع في الإيرادات التشغيلية إلى ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 8.2 مليون دينار أو بنسبة 5.8%، وصولاً إلى نحو 150.4 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند إيرادات أخرى بنحو 937 ألف دينار أو بنحو 73.4% ليصل إلى نحو 2.2 مليون دينار. من جانب آخر، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 641 ألف دينار أو بنسبة 0.7%، لتصل إلى نحو 86.8 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية بقيمة 2.3 مليون دينار، باستثناء بند مصروفات موظفين الذي انخفض بقيمة 1.7 مليون دينار. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 45.6%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 1.4 مليون دينار أي بنسبة 4.7%، لتصل إلى نحو 28.6 مليون دينار.

وفي المرتبة السادسة **البنك الأهلي الكويتي** بأرباح بلغت قيمتها 45.2 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 12.9 مليونا ونسبته 40% مقارنة بنحو 32.3 مليون دينار في عام 2022. وجاء ذلك محصلة لارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية إلى نحو 185 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 13.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.8%. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 12 مليون دينار أو بنحو 9.6%، وصولاً إلى نحو 137.4 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 2.3 مليون دينار وبنحو 7.2%، وصولاً إلى نحو 34.9 مليون دينار. وارتفعت جملة المصروفات

التشغيلية للبنك بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية، إذ ارتفعت بنحو 6.9 مليون دينار أو بنسبة 8.5%، لتصل إلى نحو 87.9 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 47.5%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 7.9 مليون دينار أو بنسبة 16.7%، لتبلغ نحو 39.5 مليون دينار.

وجاء في المرتبة السابعة **بنك برقان** بقيمة أرباح بلغت نحو 43.6 مليون دينار وتراجعا بلغت قيمته 8.6 ملايين ونسبته -16.5% مقارنة بنحو 52.1 مليون دينار في عام 2022. وجاء ذلك الانخفاض محصلة لانخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 6.2 مليون دينار أو بنسبة 2.7%، وصولاً إلى نحو 221.7 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 12.6 مليون دينار أو بنحو 8.5%، وصولاً إلى 134.9 مليون دينار. بينما ارتفع بند صافي الأرباح من العملات الأجنبية بنحو 5.1 مليون دينار أو بنسبة 33.4%، وصولاً إلى نحو 20.4 مليون دينار. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 9.1 مليون دينار أو بنسبة 8.6%، وصولاً إلى نحو 116.2 مليون دينار، نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 52.4%. وارتفعت قيمة جملة المخصصات بنحو 23.4 مليون دينار أو بنحو 92.6%، حين بلغت نحو 48.7 مليون دينار.

وفي المرتبة **الثامنة بنك وربة** بأرباح بلغت قيمتها 19.7 مليون دينار بزيادة قيمتها 0.4 مليونا ونسبته 2% مقارنة بنحو 19.3 مليون دينار في عام 2022. وجاء ذلك محصلة لانخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 15.1 مليون دينار أو بنسبة 19.0%، وصولاً إلى 64.1 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 12.9 مليون دينار وبنسبة 54.3%، وصولاً إلى نحو 10.8 مليون دينار. وانخفض أيضاً، بند صافي إيرادات التمويل بنحو 4.2 مليون دينار وبنسبة 8.7%، وصولاً إلى نحو 44.0 مليون دينار. من جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 5.8 مليون دينار أي بنسبة 16.7% وصولاً إلى نحو 40.9 مليون دينار، وشمل الارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية مقارنة مع نهاية عام 2022. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 63.8%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 21.3 مليون دينار أي بنسبة 89.5%، حيث بلغت نحو 2.5 مليون دينار مقارنة بنحو 23.8 مليون دينار في عام 2022.

وفي المرتبة التاسعة **بنك الكويت الدولي** بقيمة أرباح بلغت 19.1 مليون دينار ونمو قيمته 5.5 ملايين دينار ونسبته 40.4% مقارنة بنحو 13.6 مليون دينار في عام 2022. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 10.1 مليون دينار أي بنسبة 16.2%، وصولاً إلى نحو 72.6 مليون دينار.

وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 9.2 مليون دينار أي ما نسبته 21.1%، وصولاً إلى نحو 52.9 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند إيرادات استثمارات بنحو 655 ألف دينار وبنسبة 12.6%، ببلوغه نحو 5.8 مليون دينار. ومن جانب آخر، ارتفعت المصروفات التشغيلية بقيمة 2.4 مليون دينار أو بنسبة 5.4%، وصولاً إلى نحو 47.4 مليون دينار، نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 65.3%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.9 مليون دينار أو ما نسبته 69.0%، وصولاً إلى نحو 4.7 مليون دينار.

تحسن مضاعف السعر إلى الربحية وارتفاع معدل العائد على الأصول

سجل مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك نحو 15.6 ضعف مقارنة بنحو 22.2 ضعف لعام 2022. وارتفعت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك مقارنة مع عام 2022، حيث ارتفع العائد على إجمالي الموجودات إلى نحو 1.3% مقارنة بنحو 1.0%. وارتفع أيضاً، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 11.2% مقارنة بنحو 9.1%. وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للبنوك التسعة نحو 739.9 مليون دينار مقارنة مع نحو 634.7 مليون دينار، أي بارتفاع بنحو 16.6%.

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً صافية بقيمة 560.6 مليون دينار للسنة المالية 2023

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. حيث حققت المجموعة صافي أرباح بلغ 560.6 مليون دينار كويتي (1.8 مليار دولار أميركي) مقابل 509.1 مليون دينار كويتي (1.7 مليار دولار أميركي) في العام 2022، بنمو بلغت نسبته 10.1% على أساس سنوي. ونمت الموجودات الإجمالية كما في نهاية ديسمبر من العام 2023 بواقع 3.7% على أساس سنوي، لتبلغ 37.7 مليار دينار كويتي (122.8 مليار دولار أميركي). فيما ارتفعت ودائع العملاء بواقع 8.8% على أساس سنوي لتصل إلى 21.9 مليار دينار كويتي (71.6 مليار دولار أميركي)، كما بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 22.3 مليار دينار كويتي (72.6 مليار دولار أميركي) بنهاية ديسمبر من العام 2023، مرتفعة بنسبة 6.1% عن مستويات العام السابق في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 3.7 مليار دينار كويتي (12.0 مليار دولار أميركي) بنهاية العام 2023 بنمو بواقع 7.3% على أساس سنوي.

البحر: مجلس الإدارة أوصى بتوزيع 25 فلس نقداً عن النصف الثاني بإجمالي 35 فلس عن العام 2023

أما على صعيد التوزيعات، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع 25 فلس للسهم كأرباح نقدية عن النصف الثاني من العام 2023 لتصبح بذلك إجمالي التوزيعات النقدية عن العام بالكامل 35 فلس نقداً لتعادل إجمالي قيمة التوزيعات 50% من صافي الأرباح. كما أوصي مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5%. وتخضع التوزيعات المقترحة لموافقة الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها في مارس 2024.

وقد بلغت ربحية السهم 68 فلس للسهم الواحد بنهاية العام مقابل 61 فلس بنهاية العام 2022.

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني السيد/ حمد البحر: «حقق بنك الكويت الوطني نتائج مالية قوية في عام 2023 عكست مرونة نموذج أعمالنا وبرهنت على السير بخطى ثابتة نحو تقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لعملائنا ومساهمينا ولمجتمعاتنا».

وأضاف البحر: «نواصل إحراز تقدم كبير في تنفيذ أجندتنا الإستراتيجية، ونحن واثقون من أن العمل الذي قمنا به خلال العام الماضي سيوفر لنا محركاً لأداء أقوى في المستقبل».

وأكد البحر على أن الوطني يتمتع بميزانية عمومية قوية وقاعدة رأسمال متينة ومستقرة، وهو ما يدعم

عززنا في 2023 موقعنا الريادي كأكبر مساهم في المسؤولية الاجتماعية في الكويت

حمد البحر / رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني

نواصل تنفيذ مبادرات تدعم ممارسات الأعمال المسؤولة وتساهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي

تلبية احتياجات عملائه المتنامية إلى جانب تحقيق أفضل العوائد لمساهميه.

وعبر البحر عن أمله في أن تتلقى البيئة التشغيلية في الكويت زخماً وقوة دافعة خلال الفترة المقبلة خاصة بعد حالة الاستقرار السياسي وكذلك تعيين رئيس وحكومة جديدة تعطى الأولوية لأجندتها في معالجة التحديات الاقتصادية وتعمل على استعادة الثقة في مناخ الأعمال.

وقال البحر: «خلال العام الماضي كرس البنك موقعه كرائد في المسؤولية الاجتماعية في الكويت من خلال مساهمات بلغت إجمالي قيمتها أكثر من 28 مليون دينار كويتي في مجالات الصحة ورعاية الأطفال

الصقر: أطلقنا منتجات وحلولًا مبتكرة تساعد عملاءنا على تلبية احتياجاتهم المصرفية المتطورة

والمجتمع، والبيئة والرياضة والتعليم».

وشدد البحر على أن الاستدامة أصبحت محركاً حاسماً لتعزيز فرص نمو البنك على المدى الطويل، مشيراً إلى أن الوطني يواصل تنفيذ العديد من المبادرات الهامة التي تدعم ممارسات الأعمال المسؤولة وتساهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي والتي كان آخرها الانضمام إلى قائمة الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يعد أكبر مبادرة استدامة للشركات لممارسات الأعمال المسؤولة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام جاسم الصقر: «سجلنا أداءً قوياً في عام 2023، وحققنا نموًا في الإيرادات والأرباح، واستمر الأداء التشغيلي الجيد في أعمالنا وواصلنا الاستفادة من فوائد مزيج أعمالنا المتنوع واستثماراتنا الاستراتيجية في المواهب والتكنولوجيا».

وأكد الصقر على أن قطاعات أعمال البنك الرئيسية حققت أداءً جيداً في خلال العام وسجلت مزيداً من الزخم في الأداء التشغيلي للمجالات الرئيسية التي شملت العمليات الدولية وإدارة الثروات والتي تشهد توسعاً كبيراً يتماشى مع خطط المجموعة للنمو في الأسواق الرئيسية وفي تقديم خدمات الاستثمار وإدارة الثروات.

وأضاف الصقر قائلاً: «ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة بنسبة 15.6% على أساس سنوي ليبلغ 1.2 مليار دينار كويتي بدعم من نمو صافي دخل الفوائد، ودخل الأتعاب والعمولات».

كما أوضح الصقر أن نمو الربحية يتزامن مع تعزيز صلابة المركز المالي للبنك، حيث تم الحفاظ على وتيرة نمو

عصام الصقر / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني

سنظل في 2024 ملتزمين بالحفاظ على تركيزنا على الربحية وقوة رأس المال والنمو المستدام

محفظة القروض وإجمالي الأصول بشكل عام وودائع العملاء، مع الاحتفاظ بمعدلات جودة أصول قوية، بفضل سياسة الوطني المتحفظة في إدارة المخاطر.

وأشار الصقر قائلاً: «شكل 2023 مثالاً جيداً على قوة فلسفتنا الاستثمارية في مبادرات النمو، فضلاً عن قيمة تواجدنا بجانب عملائنا وهو ما ساهم في استمرار نمو قطاعات أعمالنا المختلفة، حيث واصلنا خلال العام الاستثمار في المستقبل، وعززنا قدراتنا الرقمية لخدمة عملائنا بشكل أفضل كما أطلقنا منتجات وحلولاً مبتكرة ستساعد عملاءنا على تلبية احتياجاتهم المصرفية بسهولة أكبر».

وأكد على أن البنك خلال العام واصل التركيز المستمر على وضع عملائه في محور الاهتمام ودعم أهدافهم المالية من خلال تزويدهم بخدمات ومنتجات رقمية مبتكرة، نالت خلال العام العديد من الجوائز المرموقة، بما في ذلك حصولنا على الأكثر ابتكارا على مستوى العالم في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية من مجلة غلوبال فاينانس.

وقال الصقر: «بينما نستكشف الفرص والتحديات لعام 2024، فإننا نظل ملتزمين بالحفاظ على تركيزنا على الربحية وقوة رأس المال والنمو المستدام، كما لا نغفل أن هناك عدداً من التحديات التي يجب مراقبة تداعياتها عن كثب منها التوترات الجيوسياسية. لذلك تبقى لدينا نظرة ترقب وحذر مستقبلية خاصة بالبيئة التشغيلية في المنطقة».

وأشار الصقر إلى أن المجموعة ومن منطلق إيمانها بالقيادة المسؤولة قامت خلال العام الماضي باعتماد المسار الجديد لإستراتيجيتها الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال إطار رسمي لحوكمة

نمو ربحيتنا القوي في عام 2023 تزامن مع تعزيز صلابة مركزنا المالي

معايير ESG التي انعكست على دمج تلك المعايير في خدمات ومنتجات مثل قروض الرهن العقاري الأخضر، والقروض الاستهلاكية للسيارات الكهربائية وقروض الإسكان خالي الانبعاثات والتمويلات المرتبطة بالاستدامة.

بالإضافة إلى الالتزامات التي قطعها البنك بخفض إجمالي الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25% بحلول عام 2025، ومساعيه الوصول إلى نسبة انبعاثات صفرية من الناحية التشغيلية بحلول عام 2035، وتمثل كل هذه الجهود جزءا من خطط البنك الشاملة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060 وهو ما ساهم في ترقية تصنيف البنك الخاص بالحوكمة ضمن مؤشر MSCI ESG عند مستوى BBB وفقًا لمراجعة عام 2023.

أبرز النتائج والمؤشرات للعام 2023

صافي الإيرادات التشغيلية بلغ 1.2 مليار دينار كويتي (3.8 مليار دولار أميركي) في العام 2023 بارتفاع نسبته 15.6% عن مستويات عام 2022
8.8% نمو سنوي بودائع العملاء لتبلغ 21.9 مليار دينار كويتي
6.1% نمو سنوي بإجمالي القروض والتسليفات لتبلغ 22.3 مليار دينار كويتي
إجمالي حقوق المساهمين بلغ 3.7 مليار دينار كويتي بنمو سنوي 7.3%
معايير جودة الأصول تحافظ على مستويات جيدة حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية 1.38%، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 271%
احتفاظ المجموعة بمستويات رسملة مريحة مع بلوغ معدل كفاية رأس المال 17.3%، متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات المطلوبة

البنك التجاري الكويتي يحقق أرباحا صافية 111.2 مليون دينار لعام 2023 بنمو نسبته 51%

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 111.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 73.6 مليون دينار كويتي لسنة 2022 مرتفعة بنسبة 51.0% على أساس سنوي مقارن حيث بلغت ربحية السهم 59.9 فلس لسنة 2023 (2022: 37.2 فلس)، وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 25 فلس لكل سهم عن النصف سنة الثاني من 2023 وبذلك يبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للعام 37 فلس لكل سهم.

الدعيج: الأرباح الصافية هي الأعلى خلال الـ 15 عاماً الماضية وتعكس نمواً قوياً على أساس سنوي مقارن

النسب الرقابية:

جاءت النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 18.1%، ونسبة تغطية السيولة 198.2%، ونسبة صافي التمويل المستقر 113.4% ونسبة الرفع المالي 11.8%.

الأداء التشغيلي للبنك:

وقد استهل الشيخ أحمد دعيج الصباح رئيس مجلس إدارة البنك تعليقه على النتائج المالية قائلاً: «إن الأرباح الصافية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والبالغة 111.2 مليون دينار كويتي هي الأعلى خلال الـ 15 عاماً الماضية، مبيناً أن أرباح السنة الحالية تعكس نمواً قوياً على أساس سنوي مقارن بلغ 37.6 مليون دينار كويتي أو نسبة مقدارها (51.0%).

وتابع مبيناً أن النتائج المالية للسنة جاءت مدفوعة بمعدلات الفائدة المرتفعة والزيادة في الإيرادات من الرسوم والعمولات بنسبة 4.1% إضافة إلى انخفاض حجم المخصصات مقارنة بالعام الماضي وهو ما ساهم في زيادة الربحية الصافية للبنك».

نسب ومعدلات الأداء:

أكد الشيخ أحمد الصباح أن التحسن الكبير في مؤشرات الأداء الرئيسية كان نتيجة المبادرات

الشيخ أحمد دعيج الصباح / رئيس مجلس إدارة البنك التجاري

الاستراتيجية التي اتخذها البنك في السنوات الماضية، إذ ارتفع صافي هامش الفائدة بنسبة 2.77% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بنسبة مقدارها 2.13% لعام 2022، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 16.8% (2022: 9.9%) ونسبة العائد على الأصول 2.6% (2022: 1.7%) وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك البالغة 31.4% ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال:

وقال الشيخ أحمد الصباح أن الزخم الذي شهدناه خلال عام 2023 لجهة ترسية المشاريع التنموية من المتوقع أن يتواصل في عام 2024.

وهذا التوجه، إلى جانب الاستقرار المأمول، سوف

توزيعات الأرباح النقدية السنوية بلغت 37 فلساً لكل سهم

يستفيد منه القطاع المصرفي بصورة كبيرة.

وتابع مبيناً أن البنك قد قام بافتتاح فرعاً جديداً مجهزاً بأحدث التقنيات والخدمات الرقمية في الخيران لتلبية احتياجات العملاء.

كما قام البنك بنقل فرعه في السالمية وافتتح فرعاً بديلاً بمساحة أكبر في السلام مول مجهزاً بأحدث التقنيات المصرفية.

وعلى صعيد التحسينات في مجال الخدمات الرقمية والابتكار والحلول المقدمة للعملاء، أوضح الشيخ أحمد الصباح أن البنك مجهز بأحدث التقنيات والخدمات الرقمية ويواصل تطويرها وفق أفضل المعايير المطبقة في الصناعة المصرفية الرقمية بما يمكّنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية وتقديم خدمات جديدة ومميزة بهدف توفير الراحة للعملاء وتخفيف الضغط على الفروع من خلال تطبيق البنك على الهواتف الذكية وتعزيز مراكز الخدمات المصرفية الذاتية المتوفرة في معظم فروع التجاري لتسهيل معاملات العميل المصرفية من خلال نقطة واحدة.

هذا، وقد حصد التجاري جائزة ماستركارد كأعلى بنك بنسبة تفعيل خاصية رقمنة البطاقات على المحافظ الإلكترونية، وذلك خلال منتدى الأعمال «ماستركارد مينا إيست» على مستوى الشرق الأوسط –الذي أقيم في دبي، والخاص بمستقبل التجارة الرقمية والإلكترونية ما يدل على تميز التجاري في جهود التحول الرقمي.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

أشار الشيخ أحمد الصباح أن التجاري قد حظي بتقدير رفيع المستوى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بحصوله على جائزة «المشروع الرائد في العمل الاجتماعي» لعام 2023 عن حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» الموجهة لعملاء البنك والهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقوم به أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة.

كما حصل البنك أيضاً على جائزة «المشروع الرائد في إحلال وتوطين العمالة» تقديراً لالتزام البنك بتطوير وتشجيع المواطنين الكويتيين وخاصة فئة الشباب، حيث يحرص التجاري على تحفيزهم على العمل لديه مع تدريبهم وصقل مواهبهم وقدراتهم وإكسابهم المهارات والخبرات المهنية إيماناً من البنك بأهمية دعم الطاقات الكويتية الشابة.

وأضاف أن التجاري قد أظهر التزاماً راسخاً بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على مدار العام. وعلى هذا النحو، أصدر البنك أول تقرير شامل عن الاستدامة لعام 2022.

وقد غطى التقرير جميع مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وألقى الضوء على مساعي البنك نحو التمويل المستدام والتحول الأخضر والمسؤولية الاجتماعية بصفته بنكا مسؤولا اجتماعياً.

وتابع موضحاً أن التجاري يعمل على مواصلة التوسع في تطبيق مبادرات «التحول إلى مؤسسة داعمة للتحول الأخضر GO Green» والتي جرى إطلاقها سابقاً من خلال تقديم

قروض وتسهيلات للعديد من الشركات التي تعمل في مجال الأنشطة الصديقة للبيئة مثل إدارة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات الطبية وإعادة تدوير الإطارات المصنوعة من المطاط.

هذا، ويعمل «التجاري» أيضاً بصورة مستمرة داخل مقراته وفروعه على توسيع نطاق تطبيق طرق توفير الطاقة وتجنب الهدر في الموارد.

وعلى صعيد توعية العملاء، يواصل التجاري دعمه لحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع.

وواصل البنك استخدام قنواته وحساباته الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بأهمية حماية معلوماتهم المصرفية من محاولات الاحتيال.

شكر وتقدير

وأختتم الشيخ أحمد دعيج الصباح حديثه رافعاً أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ومن رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح وموجهاً الشكر لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، وكذلك للمساهمين والإدارة التنفيذية والموظفين والعملاء مهنئاً الجميع بحلول شهر رمضان المبارك ومتمنياً أن يكون شهر خير وبركة على الجميع.

أهم المؤشرات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على النحو الآتي:
ارتفعت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك بنسبة 51.0% لتصل إلى 111.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 73.6 مليون دينار كويتي لسنة 2022
ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 13.5% لتصل إلى 116.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 102.8 مليون دينار كويتي لسنة 2022
ارتفع صافي إيراد الفوائد بنسبة 32.1% ليصل إلى 113.1 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 85.6 مليون دينار كويتي لسنة 2022
ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 4.1% ليصل إلى 44.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 42.8 مليون دينار كويتي لعام 2022
انخفض إجمالي الأصول بنسبة 3.1% ليصل إلى 4,176.0 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 4,310.5 مليون دينار كويتي لعام 2022
ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 0.4% لتصل إلى 2,430.0 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 2,419.5مليون دينار كويتي لسنة 2022

بنمو نسبته15.2%

بنك الخليج يحقق أرباحاً بقيمة 71.2 مليون دينار في عام 2023

ويوصي بتوزيع 12% نقداً و5% منحة

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 2023، حيث حقق صافي ربح بلغ 71.2 مليون د.ك. وذلك بزيادة نسبتها 15.2% بالمقارنة مع عام 2022، فيما ارتفعت ربحية السهم بنسبة 13.2% لتصل إلى 21 فلس. كما سجل البنك أرباحاً تشغيلية قبل احتساب المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بلغت 103.4 مليون د.ك بزيادة نسبتها 9% بالمقارنة مع عام 2022.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 12 فلس للسهم، بنسبة توزيع تبلغ 57%، بالإضافة إلى إصدار أسهم منحة بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للبنك الذي سيعقد في مارس 2024.

وتعزى الزيادة في صافي الربح بشكل أساسي إلى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بواقع 8.2 مليون د.ك. أو بنسبة 5.8% بالإضافة إلى التحسن في الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 2.5% أو 1 مليون د.ك، والانخفاض في إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بنسبة 4.7% أو 1.4 مليون د.ك.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% كما في 31 ديسمبر 2023، بالمقارنة مع نسبة العام الماضي البالغة 1.1%. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال البنك يتمتع بنسبة تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة تبلغ 466% بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

وبلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 312 مليون د.ك في نهاية عام 2023، بينما بلغت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة) 187 مليون د.ك. مما يعني أن البنك يتمتع بمستويات عالية جداً من المخصصات الإضافية بلغت 125 مليون د.ك. مما يفوق بشكل كبير متطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية.

ومقارنة بتاريخ 31 ديسمبر 2022، ارتفع إجمالي الأصول بواقع 4.7% إلى 7.2 مليار د.ك، كما ازدادت القروض والسلف بنسبة 1.3% إلى 5.2 مليار د.ك. وارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 13.4% لتصل إلى 817 مليون د.ك. وعلاوة على ذلك، ارتفعت إجمالي الودائع بمقدار 6.9% لتصل إلى 5.4 مليار د.ك للسنة المنتهية في 2023.

جاسم مصطفى بودي: قيام موديز برفع النظرة المستقبلية للبنك إلى «إيجابية» يُعد تقديراً لقوة رأس مال البنك وتحسن ربحيته وجودة أصوله

وبالنظر إلى نسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2023 فقد بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.8% أي أعلى بنسبة 3.8% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 18.0% أي أعلى بنسبة 4.0% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

قوة الأداء

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح جاسم مصطفى بودي، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «تظهر النتائج المالية لعام 2023 النمو المستمر في ربحية بنك الخليج مما يجعلنا في الطليعة لتحقيق أهدافنا الإستراتيجية مرتكزين على متانة ميزانيتنا العامة وجودة أصولنا، ويساهم في تحقيق القيمة المستدامة لجميع الأطراف من مساهمين وعملاء».

التميز التشغيلي

وأشار جاسم مصطفي بودي إلى أن النجاح التشغيلي لبنك الخليج خلال عام 2023 والسنوات السابقة يعكس قوة علامته التجارية وشبكة فروعه الواسعة في الكويت، مضيفاً «يجني البنك ثمار إستراتيجيته المرتكزة على السوق الكويتي، كما يخطو خطوات ثابتة نحو تحقيق أبرز أولوياته الاستراتيجية المعنية بالعملاء والتحول الرقمي».

جاسم مصطفى بودي / رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

نتوقع أن تنعكس أنشطة شركة «الخليج كابيتال» إيجابياً على البنك من بند الإيرادات من الرسوم والعمولات في المستقبل

وأضاف: «تهدف استراتيجيتنا إلى تعزيز تجربة العملاء والتسريع من عملية تطوير الأعمال ودعم الكفاءة التشغيلية»، مبيناً أن من أبرز الإنجازات التي حققها بنك الخليج خلال عام 2023 كان تطبيق المرحلة الأولى من النظام الجديد للخدمات المصرفية الأساسية. ويعد هذا الإنجاز نقلة نوعية في مسيرة التحول الرقمي للبنك التي من شأنها تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل التعامل المصرفي للعملاء الذي سيساهم في تعزيز مكانة بنك الخليج كشريك مالي موثوق به. ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققها البنك خلال العام هو إطلاق تطبيق الخدمات

يجني البنك ثمار إستراتيجيته المرتكزة على السوق الكويتي، كما يخطو خطوات ثابتة نحو تحقيق أبرز أولوياته الاستراتيجية المعنية بالعملاء والتحول الرقمي

المصرفية عبر الهاتف النقال المحدث والذي سيوفر للعملاء تجربة بنكية سلسة، وتقديم مزايا جديدة متطورة في مجال أمن المعلومات لحماية بيانات العملاء وعملياتهم المالية.

ثقة المساهمين

من جهة أخرى، أشار جاسم مصطفى بودي إلى أن البنك استكمل بنجاح عملية اكتتاب في زيادة رأس المال بإجمالي 60 مليون د.ك. ومن المقرر استخدام العوائد الناتجة عن هذه الزيادة في تعزيز قاعدة رأس مال البنك ونسب رأس المال الرقابي وتمكين فرص النمو المستقبلية بما يتماشى مع إستراتيجية البنك. وقد تجاوزت نسبة تغطية اكتتاب الأسهم المطروحة بنحو 7 أضعاف، مما يعكس ثقة المساهمين في إمكانيات بنك الخليج.

الخليج كابيتال للاستثمار

وبالإضافة إلى ذلك، حصل بنك الخليج على كافة الموافقات الرقابية اللازمة لترخيص شركة الخليج كابيتال للاستثمار «Invest GB» لتباشر العمل رسمياً كشركة استثمارية مملوكة بالكامل للبنك تقدم الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول كأنشطة مكملة لأعمال البنك الأساسية التي من شأنها تحسين العروض المقدمة للعملاء، تحديداً عملاء الخدمات المصرفية الخاصة وعملاء البنك من الشركات. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الأنشطة المكملة إيجابياً على بند الإيرادات من الرسوم والعمولات للبنك في المستقبل.

النظرة المستقبلية

لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيفات جيدة لجدارته الائتمانية وقوته المالية على المستوى الدولي، حيث قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين العام الماضي بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A3» مع تعديل النظرة المستقبلية إلى «إيجابية» من «مستقرة» مما يُعد تقديراً من قبل الوكالة بقوة رأس مال البنك وتحسن ربحيته وجودة أصوله.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المُصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، وتصنيف الجدوى المالية في المرتبة «bbb-». كما تم تثبيت التصنيف الائتماني للعملات الأجنبية على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس.

الالتزام بمبادئ الاستدامة

تعتبر الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية بنك الخليج ومكملاً لها. وحول التزام بنك الخليج تجاه الاستدامة، علق جاسم مصطفى بودي بالقول: «نحن نؤمن بأن تضمين الاستدامة ومعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارساتنا وأنشطتنا سوف يساعدنا على تعزيز تجربة عملائنا بشكل أكبر وطرح المنتجات والخدمات المستدامة في السوق، كما سيضعنا في موقع الريادة في

مبادرات الاستدامة بين المؤسسات المالية المحلية والإقليمية. ونحن نكرر التزامنا تجاه مساهمينا وعملائنا والاقتصاد الكويتي بشكل عام».

جوائز مرموقة

تم تقدير بنك الخليج خلال عام 2023 من قبل العديد من المؤسسات المرموقة، حيث حصد جوائز عدة من بينها جائزة «البطاقة مسبقة الدفع الأفضل في الكويت» خلال منتدى ماستركارد للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك عن بطاقة بنك الخليج ماستركارد مسبقة الدفع. بالإضافة إلى ذلك، حصل بنك الخليج على جائزتين عن «أفضل تدريب وتطوير» و«التميز في التنوع والشمول» خلال حفل توزيع جوائز إدارة الموارد البشرية في قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يدل على الجهود المتميزة التي يبذلها بنك الخليج في تعزيز مهارات موظفيه وإنجازاتهم في إطار سعيه لتعزيز مبادئ الاستدامة في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، حصل بنك الخليج على جائزة «التميز في الابتكار» من قمة

تجاوز نسبة تغطية الاكتتاب في زيادة رأس المال بـ 7 أضعاف يعكس ثقة المساهمين ويعزز قدرة البنك على النمو المستقبلي

فينوفكس تقديراً لتميزه في الاستفادة من البيانات في إحداث التغيير الإيجابي وإيجاد فرص جديدة في الصناعة المصرفية.

شكر وتقدير

واختتم بودي تصريحه قائلاً: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى مساهمينا على ثقتهم المستمرة وموظفينا على التزامهم وتفانيهم. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الجهات الرقابية على دعمها المستمر. وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر إلى عملائنا الكرام على ولائهم مكرراً التزامنا بتقديم أفضل تجربة مصرفية لهم».

مؤشرات إيجابية في عام 2023
15.2% نمو في الأرباح الصافية
21 فلس ربحية السهم
4.7% ارتفاع في إجمالي الأصول ليبلغ 7.2 مليار دينار كويتي
1.2% نسبة القروض غير المنتظمة مقابل تغطية جيدة لها بلغت 466%
15.8% نسبة الشريحة الأولى لرأس المال
18.0% معدل كفاية رأس المال
13.4% زيادة في حقوق المساهمين لتصل إلى 817 مليون د.ك
7 أضعاف نسبة تغطية الاكتتاب في زيادة رأس المال

بنمو 40% خلال عام 2023

45.2 مليون دينار كويتي أرباح مجموعة البنك الأهلي الكويتي

حققت مجموعة البنك الأهلي الكويتي صافي أرباح بقيمة 45.2 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2023 بنمو 40% مقارنة مع 32.29 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2022. ووصلت ربحية السهم إلى 19 فلساً مقارنة مع 13 فلساً بنمو 46% مقابل الفترة نفسها من العام 2022. وارتفع صافي الأرباح التشغيلية بنسبة 7% ليبلغ 97.1 مليون دينار كويتي، بينما بلغ إجمالي الأصول 6.28 مليار دينار كويتي، في حين وصلت ودائع العملاء إلى 3.83 مليار دينار كويتي. وفي الوقت نفسه، زادت محفظة القروض بنسبة 5% لتصل إلى 4.25 مليار دينار كويتي، في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة (NPL) 1.33% وقد تمت تغطيتها بمخصصات تبلغ 445%. وبلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) 16.74%، بينما بلغت حقوق المساهمين 619.55 مليون دينار كويتي بنمو 22.9%.

طلال بهبهاني: نعمل على الارتقاء بموقعنا التنافسي في السوق الكويتي وفي جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة

طلال بهبهاني / رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي

إستراتيجية متكاملة

وبهذه المناسبة، صرح السيد طلال بهبهاني رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي «تعكس نتائج عام 2023 نمو أرباحنا الصافية بنسبة 40% ونجاحنا في مواكبة تطورات القطاع المصرفي بخطط واضحة ومتكاملة تعزز موقعنا التنافسي في السوق الكويتي وفي الأسواق الإقليمية التي نعمل بها في كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة».

وأفاد أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تواصل العمل على تنفيذ إستراتيجية التحول الخاصة بها والتي تهدف إلى تطوير العمليات التشغيلية، وابتكار المزيد من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تواكب التغيرات المستمرة في احتياجات العملاء.

وأضاف أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تحرص على تحقيق قيمة مضافة لجميع المتعاملين معها، لافتاً إلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 9% أي بواقع 9 فلوس عن كل سهم، وأسهم منحة بنسبة 5% بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم.

ولفت بهبهاني إلى اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز الميزانية العمومية للبنك خلال العام

عبدالله السميط: المؤشرات المالية تعكس قدرتنا على مواكبة التغيّرات الاقتصادية المحلية والعالمية وتواجدنا في الأسواق التي نعمل فيها

الماضي، ومن بينها زيادة رأس المال بقيمة 100 مليون دينار كويتي عبر عملية اكتتاب شهدت إقبالاً كبيراً تجاوز المبلغ المطلوب بنحو 3.3 مرة من قبل المساهمين والمستثمرين، إلى جانب إصدار سندات مساندة بقيمة 50 مليون دينار كويتي ضمن الشريحة الثانية لكفاية رأس المال.

تصنيفات مرتفعة

وذكر بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي استمرت في محافظتها على تقييماتها المرتفعة من وكالات التصنيف العالمية، حيث حصلت على تصنيف A من وكالة فيتش وA2 من وكالة موديز مما يعكس القوة المالية التي تتمتع بها المجموعة.

اقتناص الفرص

وأفاد بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي ستواصل العمل على اقتناص الفرص المميزة سواء داخل دولة الكويت أو في الأسواق الإقليمية أو حول العالم، واستعدادها للمشاركة بقوة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى ضمن إطار خطة التنمية «كويت جديدة 2035».

وشكر بهبهاني جميع الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال وكذلك البنك المركزي في مصر ومصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي على الدعم غير المحدود للبنك الأهلي الكويتي.

نمو متواصل

من جهته، قال عبدالله السميط الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة «تؤكد المؤشرات المالية للعام 2023 النمو المتواصل الذي تشهده عمليات مجموعة البنك الأهلي الكويتي، وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية ومواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية بنجاح».

وأفاد أن المجموعة واصلت العمل على تنفيذ خطط التحول الرقمي لديها، وهو ما تجلى من خلال افتتاح الفرع الرقمي الأول من نوعه بتقنية الهولوغرام في السوق الكويتي، لافتاً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد افتتاح المزيد من الفروع الرقمية لخدمة العملاء بسهولة على مدار الساعة وفق أرقى التقنيات التكنولوجية في القطاع المصرفي.

حضور إقليمي

وأضاف أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي عملت على تعزيز تواجدها في جمهورية مصر العربية عبر افتتاح 4 فروع جديدة بأحدث التقنيات ضمن إطار خطة التوسع التي تعتمدها لتعزيز تواجدها وخدمة العملاء في مختلف أنحاء جمهورية مصر العربية.

وذكر أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي نجحت في تقديم العديد من القروض الكبيرة داخل دولة الكويت ومن خلال فرعي البنك الأهلي الكويتي

نواصل تنفيذ إستراتيجية التحول لتطوير عملياتنا التشغيلية وابتكار المزيد من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية

في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع مركز دبي المالي العالمي DIFC، مما يعكس الثقة التي باتت تتمتع بها المجموعة لدى الشركات والمستثمرين الدوليين.

وأشاد السميط بجهود جميع الموظفين في مجموعة البنك الأهلي الكويتي، مؤكداً أنهم يشكلون العنصر الرئيسي في تحقيق هذه الإنجازات مؤكداً حرص البنك الدائم على تطوير قدراتهم ومهاراتهم، لمواكبة التوسع في عمليات المجموعة بشكل عام.

الاستدامة والحوكمة

ويأتي ذلك في وقت تحرص مجموعة البنك الأهلي الكويتي على الأهمية المتزايدة لمبادئ الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة للمستثمرين وجميع المتعاملين معها، ودمج هذه المبادئ في أعمالها، بما يسهم في التأكيد على التنمية المستدامة وتعزيز النمو على المدى الطويل.

المسؤولية الاجتماعية

وسلطت مجموعة البنك الأهلي الكويتي الضوء على دورها الرائد في المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشمل دعم ورعاية وتنفيذ مبادرات وأنشطة وفعاليات في مجالات مختلفة

عبدالله السميط / الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة

ومتنوعة، بما يشمل المشاركة في معارض التوظيف في الجامعات لدعم الطلاب والتعليم، والعديد من الفعاليات الرياضية.

ويواصل البنك أيضاً دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، لرفع الوعي المالي والمصرفي بين العملاء، وتعزيز الشمول المالي في المجتمع.

ويظهر الأداء المالي الاستثنائي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي خلال عام 2023 مرونتها والتزامها الدائم بتحقيق النمو المستدام ومنح قيمة مضافة لجميع المتعاملين معها، مع استمرارها بتعزيز مكانتها التنافسية في القطاع المصرفي، كما تواصل العمل على قيادة الابتكار في الحلول المصرفية وتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء في جميع الدول التي تعمل بها.

بنمو نسبته 40%

مجموعة KIB تحقّق أرباحاً بقيمة 19 مليون دينار كويتي بنهاية العام 2023

وتوصية بتوزيع أرباح 5% نقدي، 3% أسهم منحة

أعلن رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الدولي (KIB)، الشيخ محمد جرّاح الصباح، عن النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، حيث حقق KIB صافي أرباح عائدة على المساهمين بمبلغ 19 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 40% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بربحية 10.28 فلس للسهم، في حين ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 16% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 73 مليون دينار كويتي تقريباً في نهاية العام 2023.

وفي تصريح له عن النتائج المالية الأخيرة التي حقّقها KIB، أكد الجرّاح أن البنك يواصل مسار النمو المستدام بما يعكس قوة مركزه المالي ونجاح استراتيجيته ومرونة نموذج أعماله لتعزيز مكانته كأحد البنوك الرائدة في دولة الكويت، علماً بأن البنك واصل تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبّي احتياجات عملائه، وطرحها بمزايا حصرية وحلول رقمية تواكب توجهاتهم العصرية ونمط حياتهم العصري.

وفيما يخص الأداء المالي خلال العام 2023، فقد ارتفعت الإيرادات التمويلية بنسبة 51% لتصل إلى 172 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 114 مليون دينار كويتي تقريباً للعام الماضي، وكذلك ارتفعت إيرادات الاستثمار بنسبة 13% لتصل إلى 6 مليون دينار كويتي تقريباً مقارنة بمبلغ 5 مليون دينار كويتي للعام الماضي.

ولفت إلى استمرار KIB في تحسين قيمة وجودة أصوله، فقد بلغت إجمالي الموجودات 3.62 مليار دينار كويتي، كما بلغ حجم المحفظة التمويلية للبنك 2.49 مليار دينار كويتي، في حين بلغت محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية المتركّزة على استثمارات في صكوك عالية الجودة 363 مليون دينار كويتي تقريباً كما في 31 ديسمبر 2023.

وأضاف: «إن البنك يتمتّع بمركز مالي قوي وقاعدة رأس مال متينة ومستقرة، الأمر الذي يسهم في دعم جهوده لتلبية احتياجات عملائه المتنامية إلى جانب تحقيق أفضل العوائد لمساهميه»، مؤكداً حرص البنك على توسيع نطاق أنشطته التمويلية والاستثمارية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، عبر المساهمة في صفقات التمويل المشترك وغيرها، وبالتعاون مع عملائه في العديد من القطاعات».

أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح على المساهمين، أفاد الجراح بأن مجلس إدارة KIB قرّر التوصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس للسهم الواحد، إضافة إلى توزيع أسهم منحة مجانية بواقع 3% من رأس المال

الجراح: البنك يتمتّع بمركز مالي قوي وقاعدة رأس مال متينة ومستقرة بما يسهم في دعم جهوده لتلبية احتياجات عملائه المتنامية

المُصدر والمدفوع، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة لمساهمين البنك والجهات الرقابية المختصة.

كما أشار الجرّاح إلى اعتماد KIB في استراتيجيته على اتباع نموذج تشغيلي مرن، ونهج يواكب التطورات المستمرة في المجال المصرفي ويتكيف مع تغيّراته، مبيناً أن قطاعات أعمال البنك الرئيسية حققت أداء جيداً خلال 2023 وسجلت مزيداً من الزخم في الأداء التشغيلي، مؤكداً مواصلة البنك استثماره في البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز خدماته الرقمية تماشياً مع استراتيجيته للتحوّل الرقمي، ليحافظ بذلك على ريادته ومكانته التنافسية في القطاع المصرفي.

وفي تعليقه على النتائج المالية لعام 2023، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة KIB، رائد جواد بوخمسين بأن نمو ربحية KIB يتزامن مع تعزيز المركز المالي للبنك، بالإضافة إلى سياسات تحوطية شاملة وسديدة لإدارة المخاطر، وبنهج معتمد وموثوق لإدارة الأزمات.

حيث أشار بوخمسين إلى ارتفاع صافي الإيرادات التمويلية بنسبة 21% لتصل إلى مبلغ 53 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 44 مليون دينار كويتي تقريباً للعام الماضي، وبالنسبة للمركز المالي للبنك فإن حسابات المودعين قد تجاوزت مبلغ 2 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023، في حين ارتفعت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك بنسبة 31% لتصل إلى 333 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر

الشيخ محمد جرّاح الصباح / رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الدولي (KIB)

البنك يتبع نموذج تشغيلي مرن، ونهج يواكب التطورات المستمرة في المجال المصرفي ويتكيف مع تغيّراته

2023، وأضاف أن KIB مستمرّ في الحفاظ على معدلات كافية في نسب رأس المال، حيث بلغ معيار كفاية رأس المال (بازل III) 19.78%.

وأضاف بوخمسين: «لقد شهد العام 2023 نجاح عملية الزيادة في رأسمال البنك، وذلك تماشياً مع تبنّي KIB لاستراتيجية التحوّل الرقمي والخطط الجوهرية التي تشملها، والجهود الهادفة إلى تحديث نموذج الأعمال ورفع مؤشرات النمو المستدام وتحقيق مزيد من التطور، حيث استكمل KIB، خلال شهر يونيو 2023، عملية الاكتتاب في زيادة رأس المال بنجاح من خلال طرح 428,571,429 سهماً بقيمة 60 مليون دينار

بوخمسين: نمو ربحية KIB يتزامن مع تعزيز المركز المالي للبنك، وسياسات تحوطية شاملة وسديدة لإدارة المخاطر، وبنهج معتمد وموثوق لإدارة الأزمات

كويتي. فقد بلغت نسبة الزيادة في رأس المال المدفوع 34.98% ليصل إلى 165.4 مليون دينار كويتي، وقد تجاوزت عملية الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية – التي امتدت من 30 مايو حتى 13 يونيو - نسبة 687%، ما يعكس ثقة المساهمين والمستثمرين باستراتيجية KIB الديناميكية ورؤيته المستقبلية».

كما أشار بوخمسين إلى أن 2023 كان عاماً حافلاً بالإنجازات على الصعيد الرقمي، حيث إن تركيز البنك خلال السنوات الماضية على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطوير مهارات رأسماله البشري أدت إلى إحداث ثورة على صعيد الحلول والمنتجات الرقمية المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية وعلى أعلى المستويات العالمية.

ولفت إلى أن KIB كشف العام الماضي عن ثلاث منصّات رقميّة جديدة متطوّرة، هي منصة KIB Aqari العقارية الرقمية بالكامل، والتجديد الشامل للمنصّة الرقمية للشركات، وتطبيق KIB موبايل بحلّته الجديدة، وذلك تأكيداً على التزام البنك بمواكبة أحدث الابتكارات الرقميّة وخطة التوسّع بالخدمات والمنتجات المصرفيّة الإلكترونية، من أجل توفير كافة احتياجات العملاء بأسلوب أكثر شمولاً وكفاءة وأماناً.

من جهة أخرى أشار بوخمسين إلى إطلاق شركة «KIB مركز مبادر» لدعم شريحة رواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى تأسيس شركة الدولي انفست للاستثمار (KIB Invest) برأس مال قدره 45 مليون دينار كويتي لممارسة أنشطة الاستثمار الإسلامي والتي تعتبر الذراع الاستثماري

رائد جواد بوخمسين / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة KIB

تركيز البنك على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطوير مهارات رأسماله البشري أدت إلى إحداث ثورة على صعيد الحلول والمنتجات الرقمية المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية وعلى أعلى المستويات العالمية

لـ KIB، لتباشر أعمالها في توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستثمارية، التي تلبّي طموحات وتطلعات العملاء في الأسواق المحلية والعالمية، من خلال فريق عمل متميز يتمتع بقدر عال من الخبرة والاحتراف. حيث قال بوخمسين «يأتي تأسيس الشركة الجديدة ضمن مساعي KIB المتواصلة لتعزيز دوره المحوري في تنشيط سوق رأس المال المحلي،

وتوفير فرص استثمارية مميزة للعملاء، وزيادة قاعدة عملائه من المستثمرين، وتزويدهم بخيارات استثمارية مدروسة ومتنوعة تحقق لهم أعلى العوائد بأقل المخاطر».

المسؤولية الاجتماعية

يعتبر برنامج KIB الشامل للمسؤولية الاجتماعية واحداً من أقوى البرامج على مستوى المؤسسات الكبرى في القطاع المصرفي، حيث يبرز بشكل كبير التزام البنك المجتمعي، والبيئي، وفي حوكمة الشركات، وحرصه على تفعيل دوره التنموي في هذا المجال على أوسع نطاق وفي العديد من الميادين للوصول لأكبر شريحة من أفراد المجتمع.

وفي هذا الإطار، استهلّ KIB عام 2023 بمواصلة دعمه لحملة التوعية المصرفية لنكن على دراية، للعام الثالث على التوالي، والتي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية، حيث ركّز البنك على اختيار أماكن استراتيجية مثل المجمعات الحيوية للوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع إلى جانب مواصلة نشر رسائله التوعوية عبر وسائل الإعلام وقنواته البنك الرقمية.

كما حرص على اتخاذ خطوات فعّالة من أجل تعزيز الثقافة الرياضية والاجتماعية في دولة الكويت من خلال تقديم الرعاية للفعاليات المختلفة في هذا الشأن. كما أصدر KIB تقريره السنوي الثاني للاستدامة لعام 2022، مجدّداً من خلاله التزامه بمبادراته وجهوده الواضحة والمركزة في تطبيق ودمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في كافة أعماله وأنشطته المصرفيّة.

الجوائز والتكريمات

أشاد بوخمسين بحصول البنك على العديد من الجوائز المرموقة خلال 2023، ما يؤكد استمراره بتحقيق التقدّم والإنجازات الكبيرة في مجال التمويل الإسلامي والمسؤولية الاجتماعية، حيث حصد KIB عدة جوائز من مجلة وورلد فاينانس، وهي جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت لعام 2023»، للعام العاشر على التوالي، وجائزة «أفضل المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تركز على العملاء في الكويت»، للعام الثالث على التوالي.

كما كرّمت وورلد فاينانس قيادة KIB، حيث حصل رئيس مجلس إدارة البنك الشيخ محمد الجراح الصباح، من جديد، على جائزة «إنجاز الحياة في الصيرفة الإسلامية والتفاني في خدمة المجتمع»، بينما تم تكريم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين بجائزة «الرئيس التنفيذي الكويتي صاحب الرؤية – محرك التنمية والنمو»، لعام جديد آخر.

كما حصل البنك على جوائز متنوعة من كابيتال فاينانس إنترناشيونال (CFI) إذ توّج بجائزة «أفضل رؤية مصرفية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023»، للعام الثالث على التوالي، وجائزة «أفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2023»، إضافة إلى جائزة «أفضل بنك في برنامج الثقافة المصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023».

وحصل KIB كذلك على جائزة «أفضل بنك في الكويت من حيث نشر الوعي المالي والتوعية المصرفية لعام 2023» من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، كما حصد أولى جوائز Qorus Reinvention في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو البرنامج الذي يسلّط الضوء على أبرز المؤسسات التي تسهم في الابتكار والإبداع على نطاق واسع بهدف صياغة وتشكيل مستقبل الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تمّ اختيار منصّة البنك الرقمية KIB Aqari، الجديدة والأولى من نوعها في الكويت، للفوز بهذه الجائزة ضمن فئة «الابتكار في التوزيع».

بنك برقان يحقّق 106 ملايين دينار أرباح تشغيلية في 2023

أعلن بنك برقان عن نتائجه المالية لعام 2023 والمنتهي في 31 ديسمبر 2023، حيث اختتم البنك العام بأداء مالي جيد وأصول مستقرّة ومركز رأسمالي قوي. وبلغت إيرادات البنك بنهاية العام 2023 نحو 222 مليون دينار، مدعومة بنمو صافي الدخل من غير الفوائد بنسبة 8% لتصل إلى 87 مليون دينار، فيما حقّق دخلاً قويّاً من الفوائد وصل إلى 135 مليون دينار، بينما بلغت الأرباح التشغيلية 106 ملايين دينار. وحقّق البنك دخلاً صافياً للمساهمين بقيمة 43.5 مليون دينار في العام 2023، بانخفاض هامشي عائد إلى خسائر بنك برقان - تركيا جراء التضخم المرتفع في تركيا وعدم وجود إيرادات من مصرف بغداد الذي تم بيعه في الربع الأول من العام 2023. وفي المقابل، حافظت جودة أصول بنك برقان على استقرارها، إذ بلغت نسبة القروض المتعثّرة 2% بنهاية العام 2023، مع انخفاض في تكلفة الائتمان إلى نحو 10 نقاط أساس، متحسّناً من مستوى 40 نقطة أساس في العام 2022.

عبدالله الناصر: عام 2023 من أكثر السنوات المحورية بتاريخ البنك.. ووضعنا أسساً طويلة المدى للتحول والتغيير

واستمر بنك برقان بتنفيذ إعادة التوزيع الاستراتيجي لأصول محفظته كأولوية قصوى وركيزة أساسية ضمن استراتيجيته الشاملة للتحوّل والتغيير، وذلك بعد استكمال عملية بيع حصته في مصرف بغداد خلال الربع الأول من العام 2023، إضافة إلى بيع 52% من حصته في بنك برقان - تركيا، خلال الربع الرابع من العام ذاته. ونتيجة لهذه الصفقات، ارتفعت مستويات رأس المال بشكل كبير في 2023، مع تحسّن ملموس في ملف مخاطر البنك. وارتفعت نسبة حقوق المساهمين (CET1)، بمقدار 270 نقطة أساس إلى 13.5%، وارتفاع نسبة رأس مال الشريحة 1 بمقدار 290 نقطة أساس إلى 16.1% في حين ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بمقدار 320 نقطة أساس إلى 20.0% حتى نهاية السنة المالية 2023.

وتعليقاً على النتائج التي حقّقها البنك، قال الشيخ عبدالله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: «لقد كان العام 2023 من أكثر السنوات المحوريّة في تاريخ بنك برقان، والتي تمتدّ لما يقارب الخمسين عاماً، حيث وضعنا أسس استراتيجيتنا طويلة المدى للتحوّل والتغيير، مع رؤية ورسالة جديدتين. وقد حافظ بنك برقان على قاعدة مالية قوية ونموذج عمل مرن، ولكن لضمان تسجيل نمو مستدام في السنوات المقبلة، كان من الضروري أن نتبنى نهجاً أكثر جرأة لتحقيق هذا التقدّم».

وأضاف: «تتطلّب استراتيجيتنا الجديدة ضخّ استثمارات كبيرة في عملياتنا، سواء في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، أو في تطوير رأسمال البنك البشري. ولا بد من التركيز على الموازنة بين جهود تسريع وتيرة النمو والإدارة الفعالة للمخاطر، مع الحفاظ على حقوق المساهمين». وفي إطار تركيز بنك برقان على تعزيز عملياته في الكويت، أكد رئيس مجلس الإدارة، قائلاً: «أحد محاور استراتيجيتنا للتحول هو تعزيز نشاطنا الأساسي في الكويت. وهدفنا مواصلة إعادة التوزيع الاستراتيجي لأصول محفظتنا، وإعادة تقييم

عبدالله ناصر الصباح / رئيس مجلس إدارة بنك برقان

جوانب معينة من عملياتنا الشاملة وتحسينها بما يتماشى مع أهداف أعمالنا الأساسية، حيث يتضمن ذلك إعادة هيكلة محفظة برقان، والاستمرار في التخارج من الأصول غير الأساسية، والاستثمار في أسواق جديدة، والبحث عن فرص نمو في قطاعات غير مستغلة». وأشار أيضاً إلى المركز المالي القوي والمكانة المستقرة لبنك برقان، واللذين ينعكسان بوضوح من خلال استمرار البنك في الحصول على تصنيفات ائتمانية مميزة، عند الدرجة الاستثمارية، من جميع وكالات التصنيف الرائدة مع منحه نظرة مستقبلية مستقرة.

ولا يزال البنك يحافظ على موقعه المتقدّم في التصنيف من قبل كافة وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، حيث كان تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل من قبل وكالة فيتش «A» مع نظرة مستقبلية مستقرّة، وتصنيف الودائع طويلة الأجل من قبل وكالة موديز «Baa1» مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً. بينما كان التصنيف الائتماني للمصدر من قبل ستاندرد آند بورز «BBB+» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وكذلك أكدت كابيتال إنتيليجنس تصنيف العملات الأجنبية طويلة الأجل عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

تتطلّب استراتيجيتنا الجديدة ضخّ استثمارات كبيرة في عملياتنا، سواء في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، أو في تطوير رأسمال البنك البشري

ريادة في الابتكار لتقديم تجربة مصرفية مميزة

وفي سياق متصل، قال رئيس مجلس الإدارة: «إن تعزيز تجربة العملاء يعتبر ركناً أساسياً في الاستراتيجية الجديدة لبنك برقان، ولذلك فإن البنك واصل خلال العام 2023 سعيه الدؤوب نحو توفير تجربة مصرفية متميزة لمختلف شرائح العملاء». وأضاف: «نحن نعتمد نهجاً متكاملاً ومدفوعاً بالابتكار في توفير حلولنا المصرفية للعملاء. كما إننا نسعى إلى دمج تحوّلنا الرقمي مع التزامنا الراسخ باتباع أساليب حديثة في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وذلك بهدف تقديم تجربة مصرفية متطورة للعملاء وأكثر شمولاً وتخصيصاً. وتعتبر الرقمنة جزءاً أساسياً في استراتيجيتنا لتحقيق أهدافنا في تمكين العملاء من القيام بعمليات مصرفية مميزة وأكثر ابتكاراً واستدامة». وتابع قائلاً: «لقد بدأنا تنفيذ استراتيجيتنا الشاملة للتحوّل والتغيير، والعام 2023 مهّد الطريق لما نسعى إلى ترسيخه على أنه طريقة برقان في تقديم الخدمات المصرفية».

تطوير الأعمال والخدمات

وفي إطار رؤيته الجديدة، يسعى البنك إلى مواصلة مسيرة التطوير في جميع أعماله وخدماته، ويشمل ذلك الاستمرار في توسيع قاعدة العملاء لخدمة الأفراد والشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر باقة من المنتجات الأكثر تنوّعاً، إلى جانب مواكبة وتوفير أحدث الحلول المالية والارتقاء بتجربة العملاء إلى مستويات أعلى وأكثر تخصيصاً.

وخلال العام 2023، قام بنك برقان بإطلاق خدمة «Tijarati Pay» الأولى من نوعها في المنطقة، وهي الميزة الفريدة والتحسين الجديد على منصة «تجارتي» المصمّمة حصرياً لتوفير سهولة أكبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في تنفيذ وإدارة عمليات الدفع في وجهة واحدة.

وإضافة إلى ذلك وفي خطوة غير مسبوقة، أطلق بنك برقان بطاقات السحب الآلي الصديقة للبيئة والداعمة للغة برايل، وذلك بهدف تسهيل معاملات عملائه من ذوي الإعاقات البصرية وتوفير حل مبتكر يعزز الاستدامة والشمولية. كما إنه قام خلال الربع الرابع من 2023 بإطلاق بطاقة مصرفية افتراضية جديدة لمواكبة التحوّل في الصناعة المصرفية ولتوفيرها كخيار رقمي صديق للبيئة وأكثر سرعة وأماناً من البطاقات المصرفية التقليدية، حيث تقدم للعملاء تجربة أكثر راحة وتطوراً. وعمل البنك على التوسّع بعروض الدفع الرقمية خلال العام 2023 عبر إطلاق خدمات متنوّعة مثل Apple Pay وGoogle Pay لتمكين العملاء من إنجاز مدفوعاتهم بطريقة آمنة ولاتلامسية عبر منصات Android وiOS. كما كان أول من يطبّق حلول فيزا في منطقة أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا، والتي تسمح لحاملي البطاقات بالتسجيل بمنتهى السهولة في العديد من المحافظ الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية، من خلال تطبيق بنك برقان للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

وفي إطار جهوده المستمرّة للارتقاء بمستوى التجربة المصرفيّة المخصّصة لعملائه من ذوي الدخل المرتفع، أعلن بنك برقان إطلاق باقة Elite الجديدة لشريحة عملائه المتميّزين، والتي توفّر لهم مجموعة واسعة من المزايا الاستثنائية والخدمات المصرفية الأكثر ابتكاراً وتطوّراً وفخامة، إضافة إلى تجديد باقة بريمير وتعزيزها بمزايا مخصّصة. كما قام البنك خلال العام 2023 بإعادة تصميم حساب كنز للسحب والادخار، والذي يعدّ واحداً من أفضل وأقوى حسابات الربح والادخار في السوق، وذلك من أجل مكافأة عملائه وزيادة فرصهم بربح جوائز قيّمة قد تغيّر حياتهم، حيث تتيح الجوائز التي تم تجديدها بالكامل فرصة حصرية لربح 2,000 دينار في السحب الشهري و500,000 دينار في السحب نصف السنوي، بينما يتم تتويج الفائز في السحب السنوي بالجائزة الكبرى وقيمتها 1,500,000 دينار.

الاستمرار في عملية التكويت وتطوير رأس المال البشري على المدى الطويل

ومن جانب آخر، أوضح رئيس مجلس الإدارة أن التركيز على الاستثمار في تطوير رأس المال البشري يعدّ جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الجديدة لبنك برقان، وقال في هذا الصدد:

«إن البنك عمل في العام 2023 على إعادة هيكلة واسعة النطاق، تضمّنت العديد من التعيينات والترقيات الاستراتيجية على مستوى القيادات التنفيذية لترسيخ مكانة البنك بين أكثر البنوك تقدّماً وتأثيراً في الكويت». ويواصل البنك، ضمن أولوياته، تخصيص استثمارات كبيرة لتنمية موظفيه وتمكينهم من شغل المناصب القيادية، في إشارة واضحة إلى التزامه بتنمية رأس المال البشري وتطويره بشكل مستمر، والمضيّ قُدماً بقيادة خطط البنك نحو التحوّل والتغيير.

وخلال العام 2023، تم تتويج البنك بشهادة Great Place to Work® (أفضل بيئة للعمل®)، وتصنيفه من أفضل أماكن العمل في الكويت وآسيا، حيث تم اختياره ضمن قائمة أفضل 20 مكان عمل في الكويت لعام 2023، إضافة إلى تصنيفه في المرتبة 27 بين الشركات الكبرى ضمن قائمة أفضل أماكن العمل في آسيا 2023. وهذه التصنيفات تعتبر تقديراً رفيع المستوى يعزّز تفاني البنك في تطوير رأسماله البشري ومواصلة تخصيص استثمارات كبيرة لتنمية وتطوير موظفيه، بما يحافظ على مكانته كواحد من أفضل أماكن العمل للكفاءات المصرفية الكويتية الطموحة وذات الخبرات العالية.

وبحلول نهاية العام 2023، وصلت نسبة العمالة الوطنية في بنك برقان إلى 83%، متجاوزاً حدود المتطلبات المفروضة من قبل الجهات المعنية في هذا الخصوص بما يزيد عن 13%، علماً بأن هذه النسبة تعتبر من بين أعلى النسب في سوق العمل على مستوى القطاع الخاص بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. كما شكل الكويتيون نسبة 95% من إجمالي التعيينات التي تمت خلال العام الماضي. في حين شكّل العنصر النسائي نحو 48% من إجمالي العمالة في البنك خلال العام 2023، ما يؤكد نهج البنك القائم على المساواة في تطوير رأسماله البشري.

وبناء على فلسفة البنك الرائدة في تطوير رأسماله البشري، فقد حصد جائزة التميّز في إحلال العمالة الوطنية، من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وتُعتبر هذه الجائزة المرموقة والمخصّصة لشركات القطاع الخاص التي تحقّق أعلى نسبة توطين للوظائف على مستوى دول المنطقة، دليلاً واضحاً على التزام بنك برقان باستراتيجية التوطين والإحلال.

هدفنا مواصلة إعادة التوزيع الاستراتيجي لأصول محفظتنا، وإعادة تقييم جوانب معينة من عملياتنا الشاملة وتحسينها بما يتماشى مع أهداف أعمالنا الأساسية

وإضافة إلى الحرص على استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية، جدّد البنك تحديد مسارات وظيفية لضمان تطوير خبرات جميع الموظفين وصقل مهاراتهم، وفي هذا الإطار وفّر أكثر من 46,994 ساعة من المواد التعليمية والتدريبيّة لأكثر من 758 موظفاً كويتياً. وكجزء من جهوده الرامية إلى دعم وتطوير المواهب من خلال مسارات تنمية مخصصة وفقاً لمستوياتهم الوظيفية، قام البنك بتصميم برنامج المواهب الاستراتيجي «رؤية» والذي يعتبر من أكثر البرامج ابتكاراً في مجال تطوير الكفاءات البشرية في القطاع المصرفي، حيث تخرّج 52 مشاركاً في البرنامج خلال العام 2023. وهذه الاستراتيجية الرائدة في تنمية الموارد البشرية أدت إلى تتويج البنك بجائزة براندون هول 2023 الفضية لتميّزه في إدارة رأس المال البشري، تقديراً لجهوده المستمرّة في تطبيق معايير فئة "التعلّم والتطوير - التعلّم خلال العمل».

واختتم رئيس مجلس الإدارة تصريحه متقدّماً بالشكر من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لدعمهم المستمر لبنك برقان والقطاع المصرفي الكويتي بشكل عام، ووصل الشكر إلى مجلس إدارة بنك برقان والإدارة التنفيذية والمساهمين والعملاء وجميع الموظفين في كافة الأقسام، لما يقدّمونه من إسهامات متواصلة في تطوّر البنك.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المجمّعة للبنك تشمل نتائج عمليات المجموعة في الكويت وحصتها من نتائج الشركات التابعة لها في بنك برقان تركيا، بنك الخليج الجزائر وبنك تونس العالمي. كما إن البنك يتميّز بواحدة من أضخم شبكات الفروع الإقليمية في كل من الكويت وتركيا والجزائر وتونس، إلى جانب مكتب تمثيلي في الإمارات العربية المتحدة.

المرزوق: صافي أرباح قياسية لمساهمي «بيتك» بلغت 584.5 مليون دينار كويتي لعام 2023 بنسبة نمو 63.4%

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حمد عبد المحسن المرزوق، أن «بيتك» حقق - بفضل الله وتوفيقه - صافي أرباح للمساهمين لعام 2023، بلغت 584.5 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 63.4% مقارنة بالعام السابق 2022، وهي أرباح قياسية وتاريخية والأعلى على مستوى القطاع المصرفي الكويتي، وقد مثلت حصة الجهات الحكومية وشبه الحكومية لدولة الكويت منها مبلغ 224 مليون دينار كويتي وهي اعلى مما كانت عليه قبل الاستحواذ بمبلغ 74.5 مليون دينار كويتي أي بزيادة 50%. إضافة إلى ذلك فقد زاد نصيب الجهات الحكومية من القيمة السوقية لمجموعة بيتك بمبلغ 285 مليون دينار كويتي مقارنه بنصيبها من القيمة السوقية لما كانت عليه قبل الاستحواذ لعام 2021 وهو ما يعكس الاستفادة الكبيرة للمال العام من الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة.

وارتفعت ربحية السهم (بعد توزيع الأسهم الخاصة بالاستحواذ) لتصل إلى 38.49 فلسا لعام 2023 بنسبة نمو 29.6% مقارنة بالعام السابق 2022 والتي كانت 29.7 فلس. وارتفع صافي إيرادات التمويل لعام 2023 ليصل إلى 965.9 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 20.7% مقارنة بالعام السابق 2022. وكذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 945.4 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 30.7% مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع رصيد مديني التمويل ليصل إلى 19.4 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 624.7 مليون دينار كويتي، وبنسبة زيادة 3.3% مقارنة بالعام السابق.

وبلغ رصيد إجمالي الموجودات 38.01 مليار دينار كويتي لعام 2023، بزيادة قدرها 1.04 مليار دينار كويتي، وبنسبة زيادة 2.8% مقارنة بالعام السابق. كما بلغ إجمالي حقوق مساهمي البنك 5.3 مليار دينار كويتي لعام 2023. وزادت حسابات المودعين لتبلغ 21.8 مليار دينار كويتي لعام 2023، بزيادة قدرها 782.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة نمو بلغت 3.7% مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع معدل كفاية رأس المال إلى 18.18% لعام 2023، (17.66% لعام 2022) متخطيا الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد على متانة المركز المالي لـ «بيتك».

وأوضح أن الوضع المالي القوي الجديد لمجموعة «بيتك» عزز من قدرة البنك على زيادة التوزيعات النقدية لمساهميه لهذه السنة وللسنوات المالية القادمة، حيث أوصى مجلس إدارة «بيتك» بتوزيعات أرباح نقدية عن عام 2023 على المساهمين بواقع 10 فلس للسهم الواحد عن المتبقي من الأرباح حتى نهاية عام 2023 وذلك بخلاف ما تم توزيعه للنصف الأول من 2023 والتي بلغت 10 فلس للسهم الواحد. بإجمالي توزيعات نقدية 20% لعام 2023 مقارنة بتوزيعات نقدية بواقع 15% للعام السابق. كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم المنحة بواقع 9% من رأس المال المدفوع.

أفضل مستوى من الأداء المالي

وقال المرزوق أن النتائج غير المسبوقة التي وصل إليها «بيتك» في السنة الأولى تشهد على نجاح الخطوات الخاصة بالاستحواذ وذلك على كافة الأصعدة، حيث أصبح أكبر بنك في دولة الكويت من حيث إجمالي الأصول المجمعة والتي بلغت 38 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023، وثاني أكبر بنك إسلامي

المرزوق: «بيتك» أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الموجودات وصافي الأرباح

في العالم، مبينا أن الاستحواذ ساهم في الارتقاء بمستوى الربحية حيث نجح «بيتك» بتحقيق أفضل مستويات ومعدلات الأرباح على مستوى القطاع المصرفي الكويتي، بالإضافة إلى تحقيق أعلى نسب عوائد على مجمل المؤشرات الرئيسية. وأوضح المرزوق أن «بيتك» نجح في تحقيق الأهداف الرئيسية في استراتيجية المجموعة وتعزيز المكانة الرائدة، متغلبا على صعوبات البيئة التشغيلية والتحديات المختلفة، منوها بنسب السيولة الكبيرة والقاعدة الرأسمالية المتينة والأداء التشغيلي القوي الذي نتج عنه تسجيل نمو في الإيرادات التشغيلية وفي الأرباح وفي المحفظة التمويلية وفي جميع المؤشرات المالية الرئيسية. ونوّه المرزوق إلى زيادة القيمة السوقية الرأسمالية للمجموعة، حيث حقق التداول على سهم «بيتك» سيولة عالية جدا وبمستويات قياسية، وتصدّر «بيتك» قائمة الشركات المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية الرأسمالية التي وصلت حاليا إلى 11.4 مليار دينار كويتي، مما يعكس ارتفاع القيمة الرأسمالية لحملة أسهم «بيتك»، وأكثر من ثلثهم مؤسسات حكومية أو شبه حكومية. كما توسعت خدماته لتشمل دولًا استراتيجية جديدة منها بريطانيا ومصر وغيرها، وذلك بعد إتمام الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد – البحرين الذي آتى ثماره خلال عامه الأول، مشيرا إلى الانتهاء من عملية تحول البنك الأهلي المتحد (البحرين) من نشاطه التقليدي إلى الإسلامي في وقت قياسي وبسلاسة عالية، حيث حصل البنك رسمياً على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، وبدأ البنك اعتبارا من ديسمبر الماضي بتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، بما يشمل خدمات الأفراد، وخدمات الشركات، وأدوات التوفير والاستثمار، إضافة إلى حلول تمويل التجارة وإدارة الثروات.

وذكر المرزوق: «لقد نتج عن الاستحواذ أرباح وقيمة تراكمية (Ac-cretion) بالنسبة لحصة الأرباح لكل سهم من أسهم مساهمي بيتك بلغت 17.9% في العام الأول كما في 31 ديسمبر 2023 (قبل الوفورات) والتي من المتوقع أن تزيد مع تحقيق الوفورات خلال

حمد عبد المحسن المرزوق / رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»

الفترات القادمة خاصة بعد استكمال عملية الدمج مع البنك الأهلي المتحد – الكويت». وبلغ العائد على متوسط حقوق الملكية الملموسة 20.5% (قبل الوفورات) كما في 31 ديسمبر 2023، وهو من أعلى نسب العوائد على حقوق الملكية في القطاع. وقد ارتفعت نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في بيتك لتصل إلى 12.92% في نهاية 2023 مقارنة بنسبة 10.34% في نهاية 2021 ونسبة 7.44% في نهاية 2019، أي ارتفعت بنسبة 73.6% مقارنة بنهاية 2019، مما يعكس قوة سهم «بيتك» بعد الاستحواذ ورغبة وثقة الجهات الاستثمارية المحترفة في اقتنائه. وتجدر الإشارة إلى انه يتم حاليا العمل على إتمام عملية الدمج بالضم بين بيتك الكويت والبنك الأهلي المتحد - الكويت، وهي إحدى المراحل النهائية لعملية استحواذ «بيتك» على مجموعة البنك الأهلي المتحد، حيث سيترتب عليها مزايا وفوائد عديدة للبنكين وللقطاع المصرفي في دولة الكويت. وأضاف: «لقد أصبح الكيان الجديد والمركز المالي للبنك بعد استحواذ «بيتك» على مجموعة الأهلي المتحد من القوة بمكان بحيث يعزز قدرته على مواجهة الأزمات المالية بشكل أكبر ومكانته كبنك رائد محلياً وإقليمياً ودوليا، على نحو يدعم هدف دولة الكويت في التحول إلى مركز مالي منافس مع ترسيخ ريادته في مجال الصيرفة الإسلامية على المستوى الإقليمي أخذا بالاعتبار التركيز على توفير فرص عمل مناسبة للعمالة الوطنية».

الرشود: «بيتك» حقق أفضل معدل أرباح وأعلى معدلات على مجمل المؤشرات الرئيسية

عبد الوهاب عيسى الرشود / الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف

دعم الشركات والمشاريع الكبرى

وأشار المرزوق إلى أن الوضع الجديد المتميز لـ «بيتك» كمجموعة مصرفية تنتشر في 11 دولة ساهم في تعزيز دوره وقدرته في دعم الاقتصاد الكويتي وتعزيز وضع بيتك كأحد البنوك المهيمنة في الشرق الأوسط، حيث مكن «بيتك» من الدخول إلى أسواق جديدة ومواصلة دوره في توفير التمويل اللازم للشركات والمشاريع الكبرى على المستوى المحلي والإقليمي بكفاءة عالية. وجدير بالذكر أن بيتك قد شارك في صفقات تمويل لمشاريع الكهرباء والبتروكيماويات وصناعة الطيران على المستوى الإقليمي، بلغ إجماليها نحو 10.5 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى العديد من صفقات التمويل المحلية والإقليمية التي أكدت قوة «بيتك» المالية وقدرته العالية على تمويل المشاريع الضخمة. ونوّه المرزوق بدور «بيتك» في دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع متناهية الصغر، وقد حقق نموا في محفظته التمويلية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أن «بيتك» يعتبر شريكاً استراتيجياً للمجتمع ويساهم في المبادرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تهم المجتمع.

7.5 مليارات دولار أمريكي إصدارات صكوك

وقال المرزوق إن مجموعة «بيتك» عززت دورها الريادي في مجال إصدارات الصكوك الدولية، فمن خلال شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية للمجموعة نجح «بيتك» في إدارة وترتيب إصدارات صكوك تتجاوز قيمتها 7.5 مليارات دولار أمريكي لجهات إصدار متنوعة، تغطي الإصدارات السيادية وإصدارات الشركات عبر مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

وقال إن «بيتك» واصل جهوده في الاستدامة وتعزيز منتجات التمويل الأخضر سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، ولعب دوراً هاماً في الاستدامة عبر ربط تعاملاته المالية مع الاستدامة، منوّها بمشاركة «بيتك» الفعالة في قمة COP28 الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي أقيمت مؤخرا في دبي. وقال إن «بيتك» نجح في تتويج جهوده في الاستدامة خلال 2023 بحصد العديد من الجوائز منها: جائزة «أفضل بنك إسلامي في معايير الاستدامة في العالم» من مجلة يورموني العالمية. وأوضح أن مساهمات «بيتك» المجتمعية خلال سنة 2023 كانت هادفة وشاملة، حيث نجح في تنفيذ أنشطة استراتيجية ذات قيمة مضافة وأثر إيجابي على المجتمع بكافة شرائحه، وحصل على تصنيف «رائد سوق» في المسؤولية المجتمعية على مستوى الكويت من مجلة يورموني العالمية.

مركز مالي قوي

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف- عبد الوهاب عيسى الرشود، أن «بيتك» تمكن من الحفاظ على قوة ميزانيته العمومية وتعزيز المركز المالي للمجموعة، كما نجح في الاحتفاظ باحتياطي رأسمالي قوي، مستفيداً من مستوى السيولة الوفيرة والتنوع المستمر في التمويل، ومرونة نموذج الأعمال، والانتشار الجغرافي الواسع، وتناغم أداء بنوك المجموعة، وغيرها العديد من عناصر القوة. وأشار

إلى أن «بيتك» حقق أفضل معدل أرباح وأعلى معدلات على مجمل المؤشرات الرئيسية، منوها بتعزيز جودة الأصول، وتنمية الأرباح التشغيلية وتعزيز الإيرادات وتنوعها، ما حقق المتانة المالية والنمو المستدام.

التحول الرقمي

وأضاف الرشود أن «بيتك» يقود المنافسة ويحقق نموا في قاعدة العملاء وفي الحصة السوقية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد، منوّها بالمضي قدما في استراتيجية التحول الرقمي ومواصلة تعزيز الريادة في طرح الحلول والخدمات المالية الرقمية المبتكرة من خلال KFH Online (على الموبايل والموقع الإلكتروني)، وأجهزة (XTM) وأجهزة (ATM)، وفروع (KFH-GO) الذكية، مشيرا إلى إطلاق بنك «تم» الرقمي وهو أول بنك رقمي إسلامي في الكويت، وكذلك إطلاق منصة الدفع الرقمية «زاهب» للتجار، إلى جانب العديد من الحلول المصرفية المبتكرة. وأشار إلى أن «بيتك» حصل على تصنيف «رائد سوق» في الحلول الرقمية من مجلة «يوروموني» العالمية تقديرًا لتميزه في التحول الرقمي.

تمكين المواهب والكفاءات الوطنية

وأكد الرشود نجاح جهود «بيتك» في تمكين المواهب والكفاءات الوطنية والفكر الإبداعي في العمل، من خلال جهود التوظيف والتدريب الضخمة، حيث تم توظيف حوالي 400 موظف وبنسبة تكويت 99% من إجمالي التعيينات خلال سنة 2023، وبذلك تجاوزت نسبة التكويت لدى البنك 81%. بالإضافة إلى تسكين الكفاءات الوطنية في المناصب القيادية خلال العام. كما تم تسجيل أكثر من 83,000 ساعة تدريبية لعدد 3116 موظفاً.

تداولات الصكوك فاقت 13 مليار دولار أمريكي

ولفت الرشود إلى أن الخزانة للمجموعة واصلت أنشطتها الاستثمارية وصناعة السوق في سوق رأس المال الأولي والثانوي، مبينا أن تداولاتها فاقت 13 مليار دولار خلال العام، واستمرت في توسيع نطاق تداولها للصكوك قصيرة الأجل من إصدارات المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة (IILM). كما حافظت الخزانة للمجموعة على مكانتها الرائدة كمتداول رئيسي في السوق الأولي لصكوك IILM.

26 جائزة مرموقة

وقال الرشود إن «بيتك» فاز بـ 26 جائزة مرموقة تقديرا لتفوقه ولما قدمه من ابتكار وخدمات ومنتجات مصرفية متطورة، مبينا أن الجوائز تؤكد دور «بيتك» الريادي في التحول الرقمي ونقل التجربة المصرفية إلى آفاق جديدة، وتحقيق تطلعات العملاء، وكذلك تؤكد قوة الأداء المالي، والريادة في صناعة التمويل الإسلامي. ومن أبرز الجوائز التي حصدها «بيتك» خلال 2023، «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم «من مجلة «غلوبل فايننس» العالمية، وجائزة «بنك العام- الكويت» من «ذي بانكر» العالمية.

أهم المؤشرات المالية
ربحية السهم 38.49 فلسا لعام 2023 بنسبة زيادة 29.6%
توزيعات نقدية مقترحة بنسبة 20% وأسهم منحة مقترحة بنسبة 9%
أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الموجودات تتجاوز 38 مليار دينار ومن حيث صافي الأرباح
ارتفاع صافي إيرادات التمويل إلى 965.9 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 20.7%
ارتفاع صافي إيرادات التشغيل إلى 945.4 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 30.7%
224 مليون دينار حصة الجهات الحكومية من صافي أرباح 2023 وبزيادة 50%
نسب سيولة كبيرة وقاعدة رأسمالية متينة وأداء تشغيلي قوي
إدارة وترتيب إصدارات صكوك تتجاوز قيمتها 7.5 مليارات دولار أمريكي

بنسبة نمو بلغت 39%

ارتفاع الأرباح الصافية لبوبيان في 2023 إلى 80.4 مليون دينار كويتي والتوصية بتوزيع 8 فلساً نقداً و 6% منحة

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً صافية عن عام 2023 بلغت 80.4 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 39% عن عام 2022، فيما بلغت ربحية السهم 18.8 فلس مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح 8 فلساً نقداً و6% أسهم منحة، في الوقت الذي واصل فيه البنك سياسته التحوطية بتجنيب مخصصات بقيمة 31.7 مليون دينار كويتي. وقال رئيس مجلس الإدارة لبنك بوبيان عبد العزيز عبد الله دخيل الشايع تعليقاً على ذلك «بحمدالله» سعداء جداً باستمرار نمو نتائجنا المالية خلال عام 2023 ليعكس هذا الأمر قوة المركز المالي واستدامة الأرباح ونجاح استراتيجية بوبيان نحو الإتقان لتعزيز مكانته كأحد أهم المؤسسات المالية في المنطقة وثالث أكبر البنوك من حيث محفظة التمويل وإجمالي الأصول في السوق الكويتية.

وأوضح الشايع أن جميع مؤشرات البنك الرئيسية شهدت نمواً ملحوظاً في العام 2023، حيث ارتفع إجمالي الأصول المجمعة لمجموعة لبنك بوبيان إلى 8.4 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 7%. وكذلك بلغ إجمالي ودائع العملاء 6.5 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 9%، فيما بلغت محفظة التمويل 6.3 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 7% وبلغت الإيرادات التشغيلية 218 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 8%. وتقدم الشايع بجزيل الشكر للمساهمين والمستثمرين وجميع عملاء بوبيان على ثقتهم وولائهم، مؤكداً دعم مجلس الإدارة الكامل والمستمر لجهود الإدارة التنفيذية للبنك ذات الاحترافية والتوجيهات الحكيمة في سبيل تحقيق أفضل النتائج ولجميع الموظفين على تفانيهم في العمل خلال العام الماضي.

عام الإنجازات والأداء القوي

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد أن العام الماضي شهد تحقيق أهداف وإنجازات وتوسعات إقليمية ودولية عديدة بفضل ما تستند إليه رؤية واستراتيجية المجموعة من ركائز قوية، حيث أتم البنك إستراتيجيته الخمسية «بوبيان 2023» التي بدأها في عام 2019 بهدف التحوّل الإيجابي في أعماله، ليصبح بوبيان نموذجاً مصرفياً استثنائياً يُرسخ بصمته في الصناعة المصرفية الإسلامية.

وأشار إلى أنه بالتزامن مع مرور 19 عاماً على انطلاق مسيرة «بوبيان» الثرية بالنجاحات المصرفية، استطاع وبخطوات مدروسة أن يصبح علامة تجارية رائدة رغم حدة التنافسية بين مؤسسات القطاع المصرفي متخذاً مساراً نوعياً يعزز مستوى رضا عملائه البالغ نسبة 96% بين جميع البنوك المحلية الإسلامية والتقليدية.

وأكد الماجد أن حصة البنك السوقية ونموها المستمر تعكس المستويات العالية في خدمة العملاء والتفوق التكنولوجي وذلك انعكاس لاستراتيجية البنك الواضحة وحرفية الفريق التنفيذي والاستثمار المستمر في موارد البنك البشرية والتركيز على العنصر الوطني.

عبد العزيز الشايع: النتائج المالية تعكس قوة المركز المالي ونجاح الإستراتيجية لتعزيز مكانته كأحد أهم المؤسسات المالية في المنطقة

جوائز وتصنيفات دولية

حصد بوبيان خلال 2023 22 جائزة وشهادات وتصنيفات دولية من مؤسسات عالمية مرموقة في مختلف المجالات وقطاعات العمل ليثبت ريادته المصرفية والرقمية وقوة الاستراتيجية التي انتهجها منذ سنوات على المستويين المحلي والإقليمي وأيضاً العالمي.

وتقديراً لتفوق البنك في تطوير قاعدة حلوله وريادته الراسخة في عمليات التحول الرقمي حصد البنك جائزة «أفضل بنك إسلامي في العالم في مجال الخدمات المصرفية الرقمية للعام التاسع على التوالي» وجائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت في مجال الخدمات المصرفية الرقمية» و«جائزة الأفضل على مستوى الشرق الأوسط» في نفس المجال بالإضافة إلى جائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية الرقمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة» على مستوى الكويت من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية. كذلك جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الشخصية» على مستوى العالم، كما صُنف كأكثر المؤسسات المالية الإسلامية أماناً في الكويت والثاني خليجياً من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية بالإضافة إلى جائزتي «أفضل البنوك الإسلامية للتحول الرقمي» و«الأفضل في الحلول الرقمية» من مؤسسة يورومني العالمية.

وعلى مستوى قطاع الشركات، حصد بوبيان جائزة أفضل مؤسسة إسلامية لهيكلة المنتجات على مستوى العالم من يورومني العالمية ليؤكد ريادته في الاستحواذ على حصة من السوق الكويتي في تمويل الشركات وتعزيز قدراته التنافسية لتقديم حلول ومنتجات تمويلية متميزة. كما واصل بوبيان تربعه على قمة خدمة العملاء في الكويت بحصوله على جائزتين من مؤسسة «سيرفس هيرو» العالمية المتخصصة بقياس مستوى رضا العملاء كأفضل بنك

عبد العزيز دخيل الشايع / رئيس مجلس الإدارة لبنك بوبيان

إسلامي في خدمة العملاء للعام الثالث عشر على التوالي منذ عام 2010 والأول في خدمة العملاء على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في الكويت. بالإضافة إلى ذلك، استقرت تصنيفات البنك من وكالات موديز وستاندر آند بورز وفيتش عند A2 Ag Ag على الترتيب. وبالنسبة للتصنيف الائتماني دون الدعم الحكومي أو ما يُعرف بـ «xgs» من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، فإن استحداث هذا المعيار الجديد يُعبر عن رؤية وكالة فيتش للتصنيف الائتماني للملاءة الائتمانية لبوبيان في حال استبعاد فرضيات وجود دعم استثنائي من الحكومة. وقد حصل بوبيان على ثاني أفضل تصنيف في الكويت وفقاً لهذا المعيار.

المنتجات والخدمات

قدم بوبيان مجموعة من الخدمات والمنتجات وكذلك الحلول الرقمية المبتكرة عبر تطبيق البنك للأفراد وأيضاً الشركات والمعنية بخلق قيمة مضافة لعملائه وحرصه على ضرورة الحفاظ على ريادته في مجال الابتكار لضمان دعم عملائه وإثراء تجربتهم المصرفية وجعلها أكثر سهولة لاسيما

عادل الماجد: بوبيان قدم نموذجاً مصرفياً استثنائياً يُرسخ بصمته في الصناعة المصرفية الإسلامية

في ظل التنافسية في مختلف قطاعات الأعمال ليعكس من خلالها النهج المستمر لتطوير نطاق البنية التحتية الرقمية بالإضافة إلى تقديم الأفضل في مجال الدفع الرقمي.

وخلال 2023 افتتح بوبيان مجموعة من الفروع لتصل شبكة فروعه المنتشرة في الكويت إلى 48 فرعاً تم تطويرهم وتحديثهم بشكل كامل وفقاً لأحدث النظم والمعايير المطبقة عالمياً، كما تم تزويدها بالكفاءات المصرفية المميزة وكافة الإمكانيات التي توفر للعملاء السرعة والراحة والسهولة لأداء الخدمة المصرفية المتميزة بما يتواكب مع تطورات الخدمات المصرفية. وعلى مستوى حساب الأعمال والشركات، أخذ بوبيان على عاتقه مسؤولية تمكينهم بالخبرات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع وتحفيز فرص نموها مثل إطلاق SoftPOS والمتاحة من خلال تطبيق SoftPOS، وطرح تحديث جديد لخدمته المميزة e-Pay والخاصة بتحصيل المدفوعات رقمياً ليشمل مجموعة من الحلول المصرفية الرقمية ذات المزايا الاستثنائية اغلبها يُطرح لأول مرة في الكويت مثل خدمة جدولة المدفوعات و e-Pay Mandoob بالإضافة إلى خدمة eRent المتاحة على تطبيق بوبيان للشركات ليتمكنوا من خلالها من متابعة وإدارة جميع عقاراتهم الاستثمارية بالإضافة إلى تحصيل الإيجارات الشهرية بصورة رقمية من خلال منصة رقمية واحدة. وسعياً منه لمنح عملائه تجارب مصرفية مميزة، أطلق بنك بوبيان خلال العام الحالي حساب «بريميوم» الجديد والذي تم تصميمه خصيصاً ليُمثل تجربة مميزة للعملاء ذوي الملاءة المالية ويُقدم لهم مجموعة مميزة من الخدمات والمنتجات والعروض المميزة التي تتناسب مع احتياجاتهم اليومية ويجعلها أكثر سهولة داخل الكويت وخارجها.

المسؤولية المجتمعية

مع اختتام عام 2023 نجح بوبيان في تقديم نموذجاً متميزاً

عادل عبدالوهاب الماجد / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان

للمسؤولية الاجتماعية ودعم الاستدامة من خلال العديد من الفعاليات والمبادرات ذات البصمة الواضحة والتي أبرزت تفوقه اجتماعياً واستمرار خططه الساعية ليتوج بجائزة «أفضل بنك إسلامي في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى العالم» من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية لما قام به تجاه المجتمع كجزء من مسؤوليته الاجتماعية في دعم مختلف القطاعات والشرائح المجتمعية التي تؤكد مساره الصحيح لتعزيز عملية التنمية المستدامة سواء داخل الكويت أو خارجها. ولعل أبرز ما يميز برنامج المسؤولية الاجتماعية في بنك بوبيان هو التنوع في المجالات التي يتناولها ودعمها من خلال مساهماته المختلفة والأعمال التطوعية والخيرية بما يتناسب مع مختلف الشرائح العمرية وعلى سبيل المثال الاهتمام بالجانب الصحي والرياضي والشبابي والتعليمي وكذلك البيئي وغيرها من المجالات المؤثرة بشكل واضح في مسيرة البنك وتطويرها لتحقيق نمو مستدام. وقد تواصلت مسيرة مبادرات بوبيان الإنسانية من خلال حملة «نور بوبيان» السادسة والتي انطلقت إلى الجمهورية الموريتانية الإسلامية بالتعاون مع الهيئة

الخيرية الإسلامية العالمية ومبادرة دينارين لتستكمل الحملة رسالتها الإنسانية تجاه الدول النامية من خلال إجراء أكثر من 14 ألف عملية لإزالة المياه البيضاء على مدار 6 حملات في العديد من الدول الأفريقية بمشاركة مجموعة من الأطباء الكويتيين المتطوعين. واستكمالاً لدعم المشاريع الشبابية الكويتية الناشئة نظم بوبيان فعاليات مهرجان الكويت للقهوة بمشاركة أكثر من 45 مطعم وكافيه متخصص للقهوة من المشاريع الشبابية الكويتية وشهد حضوراً كثيفاً تجاوز 88 ألف زائر على مدار يومي المهرجان وسط أجواء عائلية وترفيهية مميزة من خلال مجموعة منوعة من الأنشطة والفعاليات والجوائز.

الموارد البشرية.. ركيزة النجاح

يمكن القول إن موظفي بوبيان هم إحدى الركائز الأساسية للنجاح المتواصل من خلال تطبيق معايير رؤية بوبيان المستقبلية لتتماشى تماماً مع تفعيل مبدأ تنوع المهام الوظيفية في بيئة العمل وهو ما يساهم وبشكلٍ كبير في تقديم أفكار ومخرجات قائمة على الإبداع والابتكار تؤثر تأثيراً ملحوظاً على زيادة إنتاجية ومعدلات ربحية المؤسسة. ونتيجة لذلك استطاع البنك الوصول إلى أعلى نسبة من العمالة الوطنية على مستوى القطاع الخاص تجاوزت 81% مع اتخاذ العديد من القرارات التي ساهمت بشكل كبير في زيادة نسبة تقلد الكوادر النسائية لمناصب قيادية وارتفاع نسبة الكوادر النسائية في البنك التي تقترب من 30%.

Nomo Bank والتوسع دولياً

وشهد العام 2023 انفراد Nomo Bank البنك الرقمي من بنك لندن والشرق الأوسط التابع لمجموعة بنك بوبيان بإطلاق منتجات وخدمات جديدة تتساوى مع كبرى المؤسسات المالية إلى جانب عقد مجموعة من الاتفاقيات الهامة ومن بينها اتفاقية شراكة مع بنك أبو ظبي التجاري ومصرف الهلال الرقمي لمنح المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة فرص الاستفادة من خدمات وحلول بنك Nomo المبتكرة من خلال تطبيقي ADCB – Nomo و Al Hilal – Nomo.

كما أطلق Nomo حسابه الجديد المتعدد العملات والذي يتيح لعملائه إنجاز معاملاتهم المصرفية بست عملات مختلفة تمنحهم تجربة الدفع بالعملة المحلية في أكثر من 25 دولة في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط في ثوان من خلال تطبيق Nomo والاستفادة من خدمات تحويل أو إرسال الأموال على الفور هذا بالإضافة إلى ربطها تلقائياً مع بطاقة Nomo و Apple Pay.

واستطاع Nomo أن يكون ضمن أفضل خيارات التمويل العقاري المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة لتوفير مجموعة من الخدمات العقارية والتمويلية والاستشارية المتكاملة الخاصة بامتلاك وحدات عقارية بسوق المملكة المتحدة لعملائه في الكويت والمنطقة عبر شراكاته مع كبرى الشركات العقارية مثل أعيان العقارية وبلوبرينت و Great Portland.

أهم المؤشرات المالية لبنك بوبيان - المبالغ بالمليون د.ك			
المؤشـر	خلال عام 2023	خلال عام 2022	التغيير
صافي الأرباح	80.4	57.8	%39
الإيرادات التشغيلية	218	201	%8
ودائع العملاء	6,479	5,962	%9
محفظة التمويل	6,321	5,914	%7
الأصول	8,405	7,881	%7

«وربة» يحقق 19.7 مليون دينار أرباحا صافية لعام 2023 ويوصي بتوزيع 6% أسهم منحة

أعلن بنك وربة عن نتائجه المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، حيث أظهرت النتائج تحقيق البنك لأرباح صافية بلغت 19.7 مليون دينار ما يعادل 8.05 فلساً ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بأرباح بلغت 19.3مليون دينار، ما يعادل 7.16 فلساً ربحية للسهم وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع 6% أسهم منحه على المساهمين المسجلين بسجلات البنك في الجمعية العمومية، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات الرقابية. وبلغ إجمالي إيرادات التشغيل 245 مليون دينار بنسبة نمو 53% مقارنة بنفس الفترة من العام 2022 والتي بلغت 160 مليون دينار، وشهدت محفظة التمويل نمواً بلغ 10% لتصل إلى 3.5 مليار دينار، بينما ارتفع إجمالي أصول البنك لتصل إلى 4.8 مليار دينار، بزيادة قدرها 631 مليون دينار بنسبة 15%، مقارنة بذات الفترة من العام السابق، والتي بلغت 4.2 مليار دينار وزادت حسابات المودعين لتصل إلى2.9 مليار دينار، بزيادة قدرها 233 مليون دينار في العام 2023، وبنسبة نمو بلغت 9% عن ذات الفترة من العام 2022. فيما بلغ الاستثمار في رصيد الاستثمار في الصكوك مبلغ 360 مليون دينار، بارتفاع قدره 75 مليون دينار، وبنسبة 26% عن نهاية العام 2022. بالإضافة إلى ذلك بلغ معدل كفاية رأس المال 16.98% متخطياً الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية، وهي نسبة تؤكد متانة المركز المالي لـ «وربة».

وفي معرض تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك قال رئيس مجلس إدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير: «سعداء بتحقيقنا أرباحاً قوية في عام 2023، وتزامنها مع مواصلة التقدم في مسار تحقيق أهدافنا الاستراتيجية، التي ترسخ مكانة بنك وربة وتعزز نموه المستقبلي، في ظل اعتماده على مصادر إيرادات مستدامة».

وتوقع الساير استمرار نمو ربحية «وربة» في المستقبل بدعم من قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، والرسملة القوية، التي يتمتع بها البنك، إضافة إلى حصافة استراتيجية «وربة» في تنويع الإيرادات وإدارة المخاطر، والاستثمارات الضخمة التي حافظت على تفوق البنك في تقديم الخدمات الرقمية التي تدعم الأسس الصلبة التي يتمتع بها بنك وربة، وتدفع مساره نحو نمو مستقبلي مستدام، وتعزز جهوده من أجل تعظيم القيمة لمساهميه.

وأضاف الساير: «كل قطاعات الأعمال الرئيسية حافظت على وتيرة النمو، ما ساهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات وتحسن نسبة التمويلات المتعثرة لتبلغ 0.83% مقارنة بـ 1.07% كما في 2022».

وذكر أن البنك سيواصل مسيرته في تقديم خدمات فائقة التطور والتميز للعملاء والاستثمار في تطوير الموظفين من الكوادر الوطنية وزيادة الاعتماد على الموردين المحليين، مؤكداً على مواصلة النمو المسؤول الذي يأخذ في الاعتبار تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والالتزام بمعايير قياسية للخدمات المصرفية المسؤولة في الكويت.

وأوضح الساير بأن نمو الربحية يتزامن مع تعزيز صلابة المركز المالي للبنك، حيث تم الحفاظ على وتيرة نمو

الساير: أرباحنا القوية تتزامن مع مواصلة التقدم في مسار تحقيق أهدافنا الاستراتيجية لترسخ مكانة «وربة» وتعزز نموه المستقبلي

محفظة التمويل وودائع العملاء، وإجمالي الأصول، مع الاحتفاظ بمعدلات جودة أصول قوية، بفضل سياسة «وربة» المتحفظة في إدارة المخاطر.

وأشار الساير إلى أن «وربة» يواصل جهوده في تعزيز دور القطاع المصرفي وتقوية مكانته من خلال تحقيق الربحية والنمو المستدام، ومواكبة التطورات في مجالات الرقمنة وتطبيق الذكاء الاصطناعي والابتكار في المنتجات والحلول التمويلية والاستثمارية، والاستثمار الأمثل في الموارد البشرية وتعزيز المعرفة واستقطاب المواهب والكفاءات المصرفية الوطنية الشابة، ودعم ريادة الأعمال، وتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية للشركات، ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة، منوهاً بأهمية مواصلة دور «وربة» السباق في المسؤولية الاجتماعية وتنفيذ المبادرات المجتمعية الاستراتيجية داخل المجتمع الكويتي.

بدوره قال الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم إن النتائج المالية القياسية المحققة حتى نهاية العام 2023، والنمو المستدام الذي حافظ عليها «وربة» خلال السنوات الأخيرة جاء نتيجة التنفيذ الأمثل للاستراتيجية، وتجسيداً للأداء التشغيلي القوي، والالتزام بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية المسؤولية، وإدارة المخاطر، والتوازن في تقديم الأولويات، وتعزيز الملاءة المالية والجدارة الائتمانية لبنك «وربة».

وأكد الغانم على أهمية مواصلة بنك وربة تحقيق نتائج إيجابية قوية، مثمناً ثقة المساهمين والعملاء ودعم مجلس الإدارة. كما أثنى على دور الجهات الرقابية، وعلى جهود الموظفين وكافة الشركاء، مؤكداً المضي قدماً

حمد مساعد الساير / رئيس مجلس إدارة في بنك وربة

نمو ربحية السهم يتزامن مع تعزيز صلابة المركز المالي للبنك، والمحافظة على وتيرة نمو محفظة التمويل وودائع العملاء وإجمالي الأصول

في تعزيز ريادة ومكانة «وربة» في السوق المحلي.

ولفت الغانم إلى أن استراتيجية «وربة» في التحول الرقمي تكتسب زخماً كبيراً، مبيناً أن الجهود والتطبيقات الرقمية شملت العديد من المجالات بهدف تحسين تجربة العملاء ومواكبة تطلعاتهم، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الشمول المالي عبر إتاحة منظومة واسعة من الحلول المالية تحت تصرف العميل في أي وقت ومكان من خلال القنوات البديلة، مثل فروع وربة الذكية، و (الموقع الإلكتروني وتطبيق وربة عبر الهاتف)، والأجهزة التفاعلية الحديثة.

الغانم: نتائجنا المالية القياسية نتاج التنفيذ الأمثل للاستراتيجية وتجسيداً للأداء التشغيلي والالتزام بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية

وأشار الغانم إلى أن أي تطوير أو استحداث لخدمة جديدة هو نتاج التفاعل مع مختلف شرائح العملاء والاستماع بصورة مستمرة إلى آرائهم للوقوف على أساسيات ومنهجيات التطوير والتغيير لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز محفظة الخدمات والمنتجات.

وأفاد الغانم بأن بنك وربة أعلن مؤخراً عن منظومة متكاملة من الحلول المبتكرة المتوافرة عبر تطبيقه للهواتف الذكية سواءً للأفراد أو الشركات مثل خدمة «حاسبة الزكاة» وهي خدمة جديدة وفريدة تتضمن حساب زكاة الذهب وأسهم بنك وربة في القائمة الجانبية لتطبيق بنك وربة، وخدمة التداول بالذهب لعملائه في تطبيق بنك وربة الذي يعمل بنظامي IOS & Android إضافةً إلى إطلاق أول بطاقة مسبقة الدفع للرياضات الإلكترونية في الكويت، والتي تم تصميمها بشكل حصري لجذب شريحة جديدة من العملاء فضلاً عن إطلاق تجربة الواقع الافتراضي ثلاثية الأبعاد للموارد البشرية.

ونوه الغانم إلى أن بنك وربة شارك خلال العام 2023 في تمويلات مشتركة لإنشاء مشاريع كبرى في الخليج مفيدا أن مشاركة وربة في هذه المشاريع تأتي ضمن خطته الإستراتيجية الهادفة لتوسعة نطاق عملياته التمويلية العابرة للحدود معتبرا أن «وربة» داعم للقطاع الاقتصادي محلياً وإقليميا باختياره أفضل الفرص التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وذكر الغانم أن «وربة» حصد جوائز عالمية مرموقة تقديراً لدوره الرائد وإسهاماته البارزة في مجالات شتى في صناعة الصيرفة الإسلامية، وتميز حلوله وخدماته المالية. ونجح بنك وربة في تعزيز وزيادة

شاهين حمد الغانم / الرئيس التنفيذي في بنك وربة

استراتيجية «وربة» في التحول الرقمي تكتسب زخماً كبيراً وهدفنا المستمر تحسين تجربة العملاء ومواكبة تطلعاتهم

تصنيف «ستاندرد أند بورز» للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023 بنسبة 141% ليصبح البنك الإسلامي الأعلى تصنيفاً في الكويت. كما حصل على شهادة الأيزو 27001:2022 لنظام إدارة أمن المعلومات كأول بنك في الكويت يعلن عن حصوله على تلك الشهادة، كما منحت «ماستر كارد» بنك وربة جائزتين كونه الشريك الأسرع نمواً في مجال خدمات بوابة الدفع الإلكتروني.

واختتم الغانم تصريحه بأن بنك وربة قام بنقلة نوعية لمساهماته في المسؤولية الاجتماعية حيث قام البنك بالتركيز على المشروعات المستدامة والتي تمثل حالياً أساساً لمشروعات بنك وربة والتي تتوافق مع توجهات

«وربة» سيواصل مسيرته في تقديم خدمات فائقة التطور والتميز للعملاء والاستثمار في تطوير الموظفين من الكوادر الوطنية

وجهود الدولة الرامية إلى الحفاظ على البيئة والتأثير الأكبر لذلك في حماية بيئة الكوكب ككل، وقد أسهمت كل هذه الجهود بالإضافة إلى أنشطة وفعاليات البنك التي نظمها على مدار العام الماضي في تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في دعم مجتمعنا المحلي.

والجدير بالذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة خلال فترة وجيزة حيث احتلّ مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية للأفراد، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين فيه، وتلك من أبرز المقومات التي تجعل البنك قريب من جميع أفراد المجتمع.

دعم كبير لحملة «لنكن على دراية»

أكد الغانم على أن بنك وربة استمر للعام الثالث على

نثمن ثقة المساهمين والعملاء ودعم مجلس الإدارة وجهود الموظفين وكافة الشركاء

التوالي في دعم حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت لتوعية المواطنين والمقيمين بالكثير من الأمور المصرفية انطلاقاً من مسؤولية البنك الاجتماعية.

المواهب الوطنية

رعى «وربة» العديد من المعارض الوظيفية مؤخراً في إطار دعم البنك المستمر لاستكشاف المواهب الوطنية وتوفير فرص عمل وتدريب للشباب الراغب في الالتحاق بالعمل في القطاع المصرفي.

83.5% عمالة وطنية

واصل البنك دعم موارده البشرية لا سيما الوطنية التي بلغت نسبتها أكثر من 83.5% مع تمكين المرأة في العديد من المناصب القيادية.

أرقام ذات دلالة:
245 مليون دينار إجمالي إيرادات التشغيل بنسبة نمو 53%
10% نمو في محفظة التمويل لتصل إلى 3.5 مليار دينار
2.9 مليار دينار إجمالي حسابات المودعين بزيادة قدرها 9%
ارتفاع إجمالي أصول البنك إلى 4.8 مليار دينار بنسبة نمو قدرها 15%
16.98% معدل كفاية رأس المال متخطياً الحد الأدنى لمتطلبات الجهات الرقابية
نسبة التمويلات المتعثرة تبلغ 0.83%

الشريك المؤسس ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
لشركة «فلاورد» في حوار خاص للمصارف:

اللوغاني: الشباب الكويتي يتمتع بمهارات وكفاءات إبداعية هائلة وأثبتوا قدرتهم على إطلاق شركات ناشئة حققت نجاحاً وتوسعاً كبيرين

في حوار خاص مع مجلة المصارف أكد عبدالعزيز اللوغاني الشريك المؤسس ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «فلاورد» أن الشباب الكويتي يتمتع بمهارات وكفاءات إبداعية هائلة وأثبتوا قدرتهم على إطلاق شركات ومشاريع ناشئة حققت نجاحاً وتوسعاً كبيرين. وأشار إلى أن فكرة «فلاورد» جاءت نتيجة لغياب شركة محلية أو إقليمية متميزة تقود صناعة الهدايا أونلاين في المنطقة التي يعد التهادي فيها جزءاً من الثقافة والعادات والتقاليد، وأنها وسعت نشاطها إلى السعودية والإمارات وقطر والبحرين والمملكة المتحدة وعُمان ومصر والأردن، وأصبح لديها أكثر من ألف موظف في نحو 40 مدينة. وأوضح أن جاءت من خلال الاستثمار مع مجموعة من الشركاء من الأصدقاء والأقارب، واستثمرنا أموالنا الخاصة لشراء شركة ورود كانت موجودة بالفعل.

وقال اللوغاني إن التحديات الرئيسية التي واجهتنا كانت الصعوبة في العثور على المهارات المناسبة وتوظيفها بالطريقة التي تتوافق مع احتياجات العمل. وأكد على أن أي مشروع ناشئ يجب عليه أن يقدم حلاً لمشكلة تواجه المجتمع في هذا المجال أو أن يسد فجوة موجودة في صناعة معينة، وأن رائد الأعمال يتعين عليه التأكد من أهمية اختيار فريق متنوع يتمتع بمجموعة متنوعة من المهارات لمواجهة التحديات بفعالية وكفاءة. وقال إننا حرصنا على التأكد من أن شركاءنا يتمتعون بمكانة ريادية في مجالهم ويقدمون منتجات أو خدمات متميزة تتوافق مع علامتنا التجارية.

وأكد اللوغاني أن التسويق ليس مجرد إعلانات وحملات ترويجية، بل هو عملية شاملة تهدف إلى بناء علاقات دائمة ومتينة مع العملاء، وأن «تهادوا تحابوا» كانت العبارة الأكثر تأثيرا في رؤيتنا للتسويق لمدى ارتباطها بصناعة الهدايا وثقافة المجتمع. كما أكد أن بيئة ريادة الأعمال في الكويت تواجه بعض التحديات، وتتعلق ذلك بقوانين ومعايير حوكمة جديدة تحتاج إلى مزيد من التوافق مع احتياجات الشركات الناشئة. وأشار إلى أن هناك نقص في فرص التمويل المتاحة للمشاريع الناشئة، وعدد محدود من صناديق رأس المال الجريء، وأن هناك تركيز على السياحة والسفر والأجهزة الكهربائية والاستهلاكية والأزياء والطعام، أما القطاعات الأخرى، فهي تعد صحراء يمكن تحويلها إلى تربة خصبة للتحول الإلكتروني في أي وقت.وفيما يلي نص الحوار:

فلاورد
FLOWARD

فكرة فلاورد جاءت لغياب شركة محلية أو إقليمية متميزة تقود صناعة الهدايا أونلاين في المنطقة التي يعد التهادي فيها جزءاً من الثقافة والعادات والتقاليد

كيف جاءت فكرة تطبيق فلاورد؟

كانت بداية شركة فلاورد في عام 2017 وهي عبارة عن متجر إلكتروني لطلب وتوصيل الورود والهدايا أونلاين وأتت الفكرة نتيجة لغياب أي شركة محلية أو إقليمية متميزة تقود صناعة الهدايا أونلاين في المنطقة التي يعد التهادي فيها جزءاً من الثقافة والعادات والتقاليد. إن صناعة الهدايا تشمل العديد من القطاعات، وكان لابد من اختيار سوق معين بإمكاننا أن نحظى فيه بحصة سوقية كبيرة بفترة وجيزة. وقد بلغت قيمة سوق الورد المقطوف في دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 1.5 مليار دولار وهناك آلاف المتاجر التقليدية دون وجود علامة تجارية مميزة تقود المشهد، لذا وقع الخيار كبداية على سوق الورود ومن ثم توسعنا لأصناف أخرى.

قررنا أن نقدّم تشكيلة واسعة من الورود عالية الجودة مع إكسسوارات وهدايا أخرى عبر التطبيق والموقع، على أن يتم توصيلها بطريقة سهلة وسريعة من خلال مراكز عملياتنا وأسطولنا الخاص للتوصيل.

في البداية، حرصنا على الوصو ل إلى أفضل مزارع الورود في العالم واستيراد ورود عالية الجودة بأفضل الأسعار. ثم، قمنا بتطوير تجربة عرض المنتج بشكل سلس وسهل الاستخدام، بما في ذلك التوصيل للعملاء مباشرة، لضمان تجربة عميل متميزة. بحلول نهاية عام 2020، كنا قد وسّعنا نشاطنا إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والمملكة المتحدة. بعد ذلك، قمنا بالتوسّع إلى سلطنة عُمان ومصر والأردن. وفي الوقت الحالي، يعمل لدينا أكثر من ألف موظف في نحو 40 مدينة.

من أين حصلت على تمويل المشروع؟

كانت بدايتنا تشبه بدايات معظم الشركات الناشئة، حيث قمنا بالاستثمار مع مجموعة من الشركاء من الأصدقاء والأقارب، واستثمرنا أموالنا الخاصة لشراء شركة ورود كانت موجودة بالفعل. بعد ذلك، عملنا على إعادة تسميتها وتطويرها بشكل شامل، بما في ذلك تقديم تجربة مستخدم جديدة تماماً عبر موقعنا وتطبيقنا وحرصنا على توفير تشكيلة واسعة من تنسيقات الورود بتصاميم مميزة ومختلفة منذ انطلاقتنا.

ما أكبر تحد واجهته في حياتك العملية؟

من بين التحديات الرئيسية التي واجهتنا كانت الصعوبة في العثور على المهارات المناسبة وتوظيفها بالطريقة التي تتوافق مع احتياجات العمل. بالإضافة إلى ذلك، كان علينا تغيير طريقة التفكير وثقافة العملاء فيما يتعلق بالورود، ونيل ثقتهم لطلب الورود عبر الإنترنت. وبالطبع، تأثرنا بشكل كبير مع بداية انتشار جائحة كورونا، كما حدث مع معظم الشركات في المنطقة وحول العالم. ومع ذلك، فقد كان للجائحة تأثير إيجابي على التجارة الإلكترونية، حيث شهدت نمواً كبيراً، مما ساهم في نجاحنا وتطورنا.

هناك نقص في فرص التمويل المتاحة للمشاريع الناشئة، وعدد محدود من صناديق رأس المال الجريء

وسّعنا نشاطنا إلى السعودية والإمارات وقطر والبحرين والمملكة المتحدة وعُمان ومصر والأردن. ولدينا أكثر من ألف موظف في نحو 40 مدينة

بما تنصح الشباب لبداية مشروعاتهم ومواجهة الأزمات والتحديات؟

في اعتقادي، يجب على أي مشروع ناشئ أن يقدم حلاً لمشكلة تواجه المجتمع في هذا المجال أو أن يسد فجوة موجودة في صناعة معينة. وعندما يتم العثور على هذا الحل، يتعين على رائد الأعمال التأكد من أهمية اختيار فريق متنوع يتمتع بمجموعة متنوعة من المهارات لمواجهة التحديات بفعالية وكفاءة. كما يجب عليه أيضاً التأكد من حجم السوق المتاح بالكامل (TAM)، حيث تزداد فرص النمو كلما زاد حجم السوق الذي يعمل به المشروع.

برأيك ما أهم مواصفات الشريك المثالي في المشروعات؟

على الرغم من أن بدايتنا في فلاورد كانت مقتصرة على الورود، إلا أن طموحنا كان منذ البداية أن نصبح المنصة الرائدة في المنطقة في مجال الهدايا. ولذلك، بعد وقت قصير من انطلاقنا، قررنا الدخول في شراكات مع علامات تجارية محلية وعالمية. هذه الشراكات تسمح لهذه العلامات التجارية بدمج منتجاتها مع تنسيقات الورود الخاصة بنا، حيث إننا نؤمن بأن الورود تضيف جمالاً وتميزاً لأي هدية. وحرصنا على التأكد من أن شركاءنا يتمتعون بمكانة ريادية في مجالهم، وأنهم يقدمون منتجات أو خدمات متميزة تتوافق مع علامتنا التجارية وقيمنا وتقدم قيمة مضافة لعملائنا. أما من ناحية فريق العمل، فهم خط الدفاع الأول لمواجهة التحديات والفرص ويفترض أن يكونوا ذو مهارات وخبرات مكملة لبعض.

كيف يمكن الحفاظ على رضا العملاء وخلق علاقة مستدامة معهم؟

من الضروري أن تقدم أي شركة منتجات وخدمات متميزة لعملائها، ولكن الأهم من ذلك هو الاستمرار في تقديم الخدمات بجودة عالية والاستماع بشكل مستمر إلى ما يقوله ويطلبه العملاء، مع الحرص على تلبية احتياجاتهم ورغباتهم. يسهم تواجد الشركة وفريق العمل في قلب المجتمعات التي يخدمونها في زيادة رضا العملاء وضمان استمرارية علاقتهم مع الشركة، حيث يثقون بالخدمة المقدمة لهم ويعودون لاستخدامها بانتظام.

كيف ترى أهمية التسويق بالنسبة للمشروعات وخاصة لروّاد الإعمال؟

التسويق ليس مجرد إعلانات وحملات ترويجية، بل هو عملية شاملة تهدف إلى بناء علاقات دائمة ومتينة مع العملاء. من خلال التسويق، تسعى الشركة إلى فهم احتياجات العملاء بدقة وتقديم الحلول التي تلبي تلك الاحتياجات بشكل فعّال. الاستراتيجية التسويقية يجب أن تتبنى نهجًا شاملاً يجمع بين المعايير العالمية للتسويق والعوامل الثقافية والاجتماعية المحلية. عندما تتمكن الشركة من تقديم رسائل تسويقية تتفاعل بشكل إيجابي مع المجتمع المستهدف، يمكن أن تحقق مستوى أعلى من التفاعل من قبل العملاء.

«تهادوا تحابوا كانت العبارة الأكثر تأثيراً في رؤيتنا للتسويق لمدى ارتباطها بصناعة الهدايا وثقافة المجتمع

بالتالي، يجب أن تكون الحملات الإعلانية والمحتوى التسويقي مصممة بعناية لتحقيق أقصى استفادة منها. يجب أن تكون هذه الحملات قادرة على التواصل بشكل فعّال مع العملاء، وتعكس قيم ورؤية الشركة بطريقة تلهم وتجذب الجمهور المستهدف. بالنسبة فلاورد، «تهادوا تحابوا» (الحديث النبوي) كانت العبارة الأكثر تأثيرا في رؤيتنا للتسويق لمدى ارتباطها بصناعة الهدايا وثقافة المجتمع.

قمنا بالاستثمار مع مجموعة من الشركاء من الأصدقاء والأقارب، واستثمرنا أموالنا الخاصة لشراء شركة ورود كانت موجودة بالفعل

ما رؤيتك لعالم الأعمال في الكويت والتحديات التي يواجهها؟

من وجهة نظري، يتمتع الشباب الكويتي بمهارات وكفاءات إبداعية هائلة، حيث أثبتوا قدرتهم على إطلاق شركات ومشاريع ناشئة حققت نجاحاً وتوسعاً كبيرين في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، تواجه بيئة ريادة الأعمال في الكويت بعض التحديات، وتتعلق ذلك بقوانين ومعايير حوكمة جديدة تحتاج إلى مزيد من التوافق مع احتياجات الشركات الناشئة، خاصة تلك المتخصصة في التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية، والتي من شأنها تسهيل بيئة الأعمال وتسريع وتيرة إطلاق هذه المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في فرص التمويل المتاحة لهذه المشاريع، وعدد محدود من صناديق الرأس المال الجريء. هذا الأمر يضطر الشباب إلى البحث عن فرص التمويل من دول أخرى، مما يعرقل قدرتهم على تطوير مشاريعهم بشكل كامل.

من وجهة نظرك، ما أهم القطاعات الواعدة في الكويت بالنسبة لريادة الأعمال؟

شهد معدل التجارة الإلكترونية ارتفاعاً ملحوظاً وتضاعفاً خلال وبعد أزمة «كورونا». وفقًا لتقارير، وصل حجم التجارة الإلكترونية في الكويت إلى 3.6 مليار دولار بنهاية عام 2020، ما يمثل حوالي 2% من حجم الاقتصاد الكويتي. هذا يدل بوضوح على توجهنا المستقبلي نحو التجارة الإلكترونية. المستفيد الأكبر من هذه الثورة الرقمية هو الذي يكون جاهزًا لها. توجد فرص واعدة لقطاعات مختلفة للانتقال إلى التجارة الإلكترونية، حيث يبلغ حجم الاقتصاد في الوطن العربي 3.5 تريليون دولار في عام 2020، ولكن الاقتصاد الرقمي يمثل فقط 29 مليار دولار من إجمالي حجم الاقتصاد، وهو أقل من 1% تسيطر عليها بعض القطاعات، مثل السياحة والسفر والأجهزة الكهربائية والاستهلاكية والأزياء والطعام، أما القطاعات الأخرى، فهي تعد صحراء يمكن تحويلها إلى تربة خصبة للتحول الإلكتروني في أي وقت.

باستخدام قاعدة «الساعات الخمسة» الناجحون وقادة الأعمال ملتزمون بالتعلم ويتعّمدون ممارسته

أسـواق العمل الحالي تفرض على الموظفين ورواد الأعمال واقع التعلم المسـتمر وتحسـين المهارات لتحقيق النجاح الوظيفي المطلوب. ولا يمكن ترك نفسـك للركود المعرفي والاستسـلام لتخبط ظروف الحياة، لأن العالم الوظيفـي حاليـا يقـوم عـلى المنافسـة في كل شيء الأفـكار، والتقنيـات والمعرفـة. ويتسـاءل الكثـيرون عـن العوامـل المشـترك بين أكـثر الناس ثـراءً ونجاحاً في العـالم؟ وأحد هذه العوامل وقاعدة «السـاعات الخمسـة» هـي عـادة يمارسـها العديـد الأشـخاص الأكـثر نجاحـاً في العـالم، مثـل مؤسـس مايكروسـوفت، بيـل غيتـس، والمسـتثمر الأسـطوري وارن بافيـت، وأغنـى رجـل في العالم إيلـون ماسـك. ورواد الأعمال الناجحـون يدركون جيـداً مـدى أهمية قاعدة «السـاعات الخمسـة»، ومـدى الفرق الـذي تصنعـه في حياتهم الفكريـة والعملية.

إن تخصيص قدر معين من الوقت كل يوم للتعلم بوعي أو ممارسة مهارات جديدة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على حياتك بوجه عام وحياتك المهنية بوجه الخاص. بغض النظر عن مجال العمل، يتيح لك استخدام قاعدة «الساعات الخمسة» توسيع قاعدة المعرفة ومجموعة المهارات الخاصة بك. يمكن أن تكون القدرة على استخدام هذه القاعدة لصالحك عاملا مهما في تطورك الشخصي والمهني.

والتساؤل الآن ما هي قاعدة «الساعات الخمسة»، وكيف تعمل، ولماذا يجب استخدامها وشرح وكيفية استخدامها لتحسين المعرفة.

ما هي قاعدة «الساعات الخمسة»؟

قاعدة 5 ساعات هي مفهوم قضاء ساعة واحدة على الأقل كل يوم عمل في تعلم أشياء جديدة بوعي أو ممارسة أنشطة مختلفة. يمكن أن يساعدك القيام بذلك على اكتساب مهارات ومعارف جديدة، مما قد يؤدي إلى التطوير الشخصي والمهني. يمكن أن يساعدك أيضا في تحديث معرفتك بمواضيع معينة.

كيف تعمل قاعدة «الساعات الخمسة»؟

الفرضية الرئيسية لقاعدة «الساعات الخمسة» هي أنه بغض النظر عن مدى نجاحك أو معرفتك، فإن قضاء خمس ساعات على الأقل كل أسبوع في تعلم شيء جديد عن عمد يمكن أن يكون له فوائد هائلة على المدى الطويل. معظم الناس الذين يمارسونها يقسمون الوقت إلى ثلاث فئات منفصلة:

• القراءة:

يمكن أن يساعدك قضاء الوقت كل يوم في القراءة على الاسترخاء وتنمية معرفتك بمرور الوقت. يتطلب استخدام هذا الوقت بأكبر قدر ممكن من الكفاءة عادة أن يكون لديك أهداف قراءة، والتي يمكن أن تشير إلى عدد معين من الفصول في اليوم أو الكتب في الشهر. والقراءة هي البوابة التي تجعل كل أشكال التعلم ممكنة، من المسائل اللفظية المعقدة ومعنى تاريخنا، إلى الاكتشافات العلمية والكفاءة التكنولوجية.

• التأمل والتفكير:

التفكير هو ممارسة تحليل ومعالجة المعلومات. إلى جانب التفكير في الأحداث المختلفة في العمل أو في حياتك الشخصية، يمكنك استخدام ساعاتك الخمس الأسبوعية لقراءة المعلومات التي حصلت عليها من الكتب ثم التفكير فيها.

• التجارب:

إلى جانب أخذ المعلومات ومعالجتها، يمكنك أيضا استخدام خمس ساعات لاختبار الأفكار والنظريات الجديدة. يمكن أن يؤدي وضع معرفتك النظرية موضع التنفيذ إلى تحسين إبداعك ومساعدتك على الابتكار، حتى تتمكن من استخدام التجارب غير الناجحة كدروس حول كيفية التحسين.

وربما يتساءل كثيرون عن كيفية إيجاد الوقت وسط الكثير من المهام اليومية بما في ذلك العمل ورعاية الأطفال والأعمال المنزلية، إلا أن الخبراء يؤكدون أن هذه مجرد حجج، لأن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما نفسه كان يجد وقتاً للقراءة أثناء انشغاله بمهام الرئاسة الكثيرة، كما أنه عزا نجاحه إلى القراءة. وبالإضافة إلى أشخاص ناجحين وأثرياء كثيرين يشتهرون بحرصهم على القراءة،

لماذا يجب عليك استخدام قاعدة «الساعات الخمسة»؟

بعض الأسباب الرئيسية لاستخدام قاعدة «الساعات الخمسة» يمكن أن تكون مفيدة وتساعدك في حياتك بوجه عام وحياتك المهنية بوجه خاص:

• **الحصول على معلومات جديدة:** من المرجح أن يؤدي قضاء الوقت كل يوم في القراءة عن الموضوعات التي تحبها إلى توسيع معرفتك بشكل كبير حيث تتلقى باستمرار معلومات جديدة.

• **تحديث المعلومات الموجودة:** بمرور الوقت، قد ينسى الناس ما تعلموه من قبل، لذا فإن القراءة المستمرة عن الموضوعات التي تريد التعرف عليها يمكن أن تبقي هذه المعلومات جديدة في ذاكرتك. أيضا، تصبح المعرفة الحالية قديمة تدريجيا بمرور الوقت بفضل الأبحاث الجديدة، لذا فإن قضاء الوقت كل يوم في البحث عن مواضيع مختلفة يمكن أن يعرضك لأحدث التطورات في المجالات التي تهمك.

• **تطوير مهاراتك الحالية:** القراءة والتفكير وتجريب الموضوعات التي تهمك يمكنك تحديث وتحسين مجموعة المهارات الحالية الخاصة بك.

• **تطوير مهارات جديدة:** يمكنك الاستيعاب المستمر للمعلومات الجديدة من اكتساب مهارات جديدة يمكنك استخدامها بعد ذلك للتطوير الشخصي أو المهني.

• **تحسين سرعة التعلم لديك:** يمكن أن يساعدك تعلم أشياء جديدة باستمرار على تطوير مهاراتك التعليمية وبمرور الوقت من المحتمل أن تتعلم المزيد خلال نفس الساعات الخمس كل أسبوع.

• **اكتشاف شغف وهوايات جديدة:** إلى جانب توسيع مجموعة المهارات وقاعدة المعرفة الخاصة بك، فإن قضاء بعض الوقت من كل يوم للتعلم أو التفكير أو التجربة يمكن أن يساعدك على اكتشاف أشياء جديدة أنت متحمس لها وتستمتع بالقيام بها.

• **تحسين حياتك الشخصية**: يمكن أن يساعدك الإلمام بمجموعة متنوعة من الموضوعات وامتلاك مجموعة متنوعة من المهارات في المحادثات وتمكينك من أن تصبح أكثر ثقة.

كيفية استخدام قاعدة «الساعات الخمسة»

ضع في اعتبارك اتباع هذه الخطوات لتنفيذ قاعدة 5 ساعات في الروتين اليومي:

1

حدد الوقت المناسب كل يوم

يمكنك البدء في تنفيذ قاعدة «الساعات الخمسة» من خلال تحديد الوقت الأنسب لك من اليوم لقضاء ساعة في التعلم أو التفكير أو التجربة. يمكن أن يعتمد هذا على جدولك الزمني أو ساعات ذروة الإنتاجية أو أي عوامل أخرى تؤثر على جدولك الزمني. إن تحديد وقت محدد من اليوم وإفساح مساحة في جدولك الزمني لهذه الأنشطة هو الخطوة الأولى نحو استخدام قاعدة 5 ساعات بنجاح.

2

البحث عن مصادر المعلومات

إلى جانب الكتب، هناك العديد من مصادر المعلومات الأخرى التي يمكنك استخدامها للتعرف على الموضوعات التي تهتم بها. تعد الكتب الصوتية طريقة فعالة للحصول على معلومات من كتاب أثناء أداء نشاط متكرر، مثل القيادة أو ممارسة الرياضة أو تنظيف منزلك. يمكنك أيضا استخدام طرق أخرى للتعلم إلى جانب القراءة، مثل مشاهدة مقاطع الفيديو الإعلامية والاستماع إلى البودكاست.

3

ابحث عن طرق للتفكير

بمجرد قضاء بعض الوقت من يومك للتفكير، فإن الخطوة التالية هي تحديد ما يجب التفكير فيه وكيفية القيام بذلك. النهج الأكثر شيوعا هو كتابة أفكارك وأفكارك بأشكال مختلفة، مثل المقالات أو المجلات. بدلا من ذلك، يمكنك استخدام المنتديات عبر الإنترنت لمشاركة هذه الأفكار وتلقي التعليقات من الآخرين.

4

استكشاف مجموعة متنوعة من الموضوعات

إن التعرف على الأشياء التي يمكن أن تساعدك على النمو مهنيا وشخصيا يعني اكتشاف الموضوعات التي تهمك وتمكنك من تنمية مجموعة مهاراتك وقاعدة معرفتك. يمكنك استخدام بعض ساعاتك الأسبوعية الخمس للتفكير فيما يجب أن تتعلمه وتجربه. على الرغم من أنه من المستحسن عموما قضاء معظم وقتك خلال هذه الساعات الخمس في التعرف على الموضوعات التي تتعلق مباشرة بوظيفتك، إلا أن التعرف على مواضيع جديدة تماما يمكن أن يساعد في توسيع عقلك وتعريضك لأفكار جديدة.

5

تأكد من اتساقك

لا يمكن لقاعدة «الساعات الخمسة» أن تحقق نتائج إيجابية إلا إذا كنت تتدرب باستمرار على مدى فترة طويلة. هذا يعني أنك بحاجة إلى الانضباط الذاتي لمقاومة الفرص المختلفة لقضاء هذا الوقت بطرق مختلفة، والتي قد لا تكون مفيدة لتطورك على المدى الطويل. يمكنك تحسين احتمالات بقائك ملتزما من خلال تحديد أهداف معرفية قصيرة وطويلة الأجل.

في ظل التحفيزات الحكومية ونشاط ائتمان القطاع العقاري وإمكانية خفض «الفيدرالي» لأسعار الفائدة

آفاق 2024 تبدو أكثر إيجابية لانتعاش السوق العقاري في الكويت

قال بنك الكويت الوطني في تقرير اقتصادي عن تطورات سوق العقار بالكويت إن التقديرات تشير إلى أن النشاط العقاري قد ينتعش قليلاً في 2024 بدعم من انخفاض قاعدة الأساس لعام 2023 وإمكانية خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام الحالي والتي يمكن أن تدعم الطلب على الائتمان. وأضاف التقرير أن ارتفاع تقييم العقارات خاصة في القطاع السكني، وتأخير إعادة تطوير مناطق المدن الداخلية كمنطقة جليب الشيوخ، إلى جانب تفاقم المخاطر الجيوسياسية الإقليمية وحالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد الكلي العالمي، قد تكون من العوامل التي قد تؤثر سلبا على النشاط العقاري، إلا أن إقرار قانون المدن السكنية (يوليو 2023) وقانون «مكافحة احتكار الأراضي الفضاء» (نوفمبر 2023)، من شأنه أن يدعم موقف القطاع الخاص للقيام بدور أكثر أهمية في حل أزمة الإسكان وتسريع وتيرة تنمية الأراضي غير المستغلة، وتعتبر من الخطوات المرحب بها التي تهدف إلى معالجة القيود المرتبطة بجانب العرض، وفي ذات الوقت، يمكن تعزيز الطلب على المدى المتوسط من خلال إقرار مجلس الأمة لقانون الرهن العقاري (قانون التمويل) الذي لا تزال مسودته حالياً في مرحلة الدراسة.

تحسن إجمالي المبيعات العقارية في الربع الرابع من عام 2023 لتصل 771 مليون دينار بفضل قوة نشاط القطاعين الاستثماري والتجاري

أداء القطاع العقاري خلال عام 2023

وقد استعرض التقرير أداء القطاع العقاري خلال عام 2023، حيث أكد أن القطاع العقاري أنهى تداولات العام الماضي بوتيرة أكثر إيجابية، إذ ساهمت الصفقات الكبرى التي شهدها القطاع التجاري واستقرار مبيعات القطاع السكني في دعم إجمالي المبيعات في الربع الرابع من 2023.

وأشار التقرير إلى ارتفاع مؤشر أسعار العقارات الصادر عن بنك الكويت الوطني في الربع الرابع من عام 2023 على خلفية ارتفاع أسعار العقارات الاستثمارية، مما عوض انخفاض أسعار القطاع السكني. وخلال عام 2023 جاء نشاط السوق العقارية ضعيفاً بصفة عامة، إذ تأثر بارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع تقييمات العقارات السكنية، وجاذبية عوائد الاستثمار في الأصول الأخرى البديلة. إلا أن آفاق عام 2024 تبدو أكثر إيجابية في ظل الزخم الذي اكتسبه نشاط ائتمان القطاع العقاري، وإمكانية خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة التي بدأت تلوح في الأفق، والزخم الذي بدأت الجهود الحكومية تكتسبه في مواجهة تحديات سوق العقارات السكنية.

وأكد التقرير أن وصل إجمالي المبيعات العقارية في الربع الرابع من عام 2023 لأعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي منذ الربع الثاني من عام 2022 (+13.6% على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 771 مليون دينار، وذلك ارتفاع مبيعات القطاع التجاري في محافظتي مدينة الكويت والأحمدي، وتزايد مبيعات القطاع الاستثماري، فضلاً عن تباطؤ معدل انخفاض مبيعات القطاع السكني (46% من إجمالي المبيعات).

الرسم البياني 1: المبيعات العقارية
(ربعي، مليون دينار)

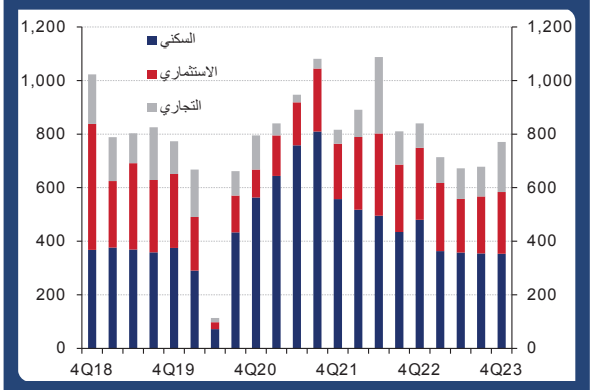

المصدر: وزارة العدل وبنك الكويت الوطني

إلا انه على أساس سنوي، انخفض النشاط في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2022، وعلى الرغم من أن الانخفاض جاء بنسبة -8.3% إلا أنه كان أقل حدة من تراجع النشاط بنسبة -16.3% على أساس سنوي، والمسجلة في الربع السابق. وبالنسبة للعام بأكمله، شهد عام 2023 أعلى معدل تراجع -22% في المبيعات منذ عام 2020 لتصل قيمتها الإجمالية إلى 2.8 مليار دينار، مع ملاحظة انخفاض مبيعات كافة القطاعات بمعدلات ملحوظة.

من جهة أخرى، أشار التقرير إلى انخفاض مبيعات الوحدات السكنية في الربع الرابع من عام 2023 (-0.4% على أساس ربع سنوي) وذلك للربع الرابع على التوالي إلى نحو 353 مليون دينار. إلا أن هذا التراجع كان هامشياً، بدعم من تزايد الطلب بعد فترة الهدوء الصيفية، إذ زاد عدد الصفقات العقارية بأسرع وتيرة (+9.5% على أساس ربع سنوي) يتم تسجيلها منذ أكثر من عامين.

وعلى أساس سنوي، انخفضت مبيعات العقارات السكنية بنسبة أكبر بلغت 27%، على الرغم من أن هذا كان أيضاً انعكاساً لارتفاع قاعدة الأساس للربع الرابع من عام 2022. وقد يعزى هذا الانخفاض في مبيعات الوحدات السكنية خلال العام الماضي لضعف المعنويات نظراً لاستمرار ارتفاع تقييمات العقارات السكنية، هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة، وتأخر

تعزيز الطلب على المدى المتوسط من خلال إقرار مجلس الأمة لقانون الرهن العقاري (قانون التمويل)

تنفيذ خطط المشاريع لإعادة تطوير المناطق الداخلية، وتأجيل قرارات الشراء في ظل توقع قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة، نظراً لأن تلك الخطوة قد تؤدي لاحقاً إلى انخفاض أسعار الفائدة في الكويت.

وبحسب التقرير، سجلت مبيعات القطاع الاستثماري نمواً بوتيرة إيجابية للربع الثاني على التوالي (+8.6% على أساس ربع سنوي) لتصل إلى 231 مليون دينار. وتضاعفت المبيعات (وعدد الصفقات) خلال شهر أكتوبر تقريباً مقارنة بشهر سبتمبر، في ظل عقد مجموعة من الصفقات في محافظة مبارك الكبير. وإلى جانب تزايد النشاط، شهدت القروض المصرفية الموجهة للقطاع العقاري نمواً منذ سبتمبر.

ويبدو أن الإقبال على العقارات الاستثمارية قد بدأ ينتعش مرة أخرى على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، في ظل التوقعات الأكثر إيجابية، والتي قد تكون مسودة التعديلات الحكومية لقانون الإقامة الجديد قد ساهمت في تكوينها، وذلك نظراً لما تتسم به تلك التعديلات من إمكانية تسهيل زيادة إقبال الوافدين الذين يشكلون الغالبية العظمى من مستخدمي الشقق السكنية. وأخيراً، جاءت المبيعات التجارية داعمة لقيمة المبيعات الإجمالية في الربع الرابع من عام 2023، إذ بلغت قيمة الصفقات العقارية 187.1 مليون دينار (+68% على أساس ربع سنوي، +105% على أساس سنوي).

وتعزى تلك الزيادة بصفة رئيسية للصفقات الكبيرة التي سجلتها مدينة الكويت/ القبلة (77.6 مليون دينار) ومحافظة الأحمدي / منطقة صباح الأحمد البحرية (68.2 مليون دينار).

الرسم البياني 3: الائتمان الممنوح للقطاع العقاري
(% على أساس سنوي)

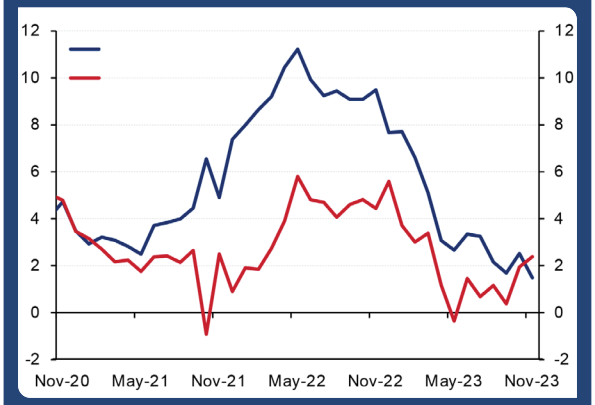

المصدر: البنك المركزي الكويتي

تراجع أسعار العقارات في ظل انخفاض أسعار الوحدات السكنية

وأشار التقرير إلى انخفاض مؤشر أسعار العقارات، والذي يعتمد على بيانات المعاملات الأسبوعية الصادرة عن وزارة العدل، بنسبة - 1% على أساس ربع سنوي، إذ انخفضت أسعار الوحدات السكنية (-4.3% على أساس ربع سنوي) على خلفية انخفاض أسعار العقارات السكنية وقسائم الأراضي في معظم المحافظات.

إلا أن أسعار القطاع الاستثماري ارتفعت بنسبة 3.5% على أساس ربع سنوي نتيجة ارتفاع أسعار المباني (+5.7% على أساس ربع سنوي)، خاصة في مدينة الكويت ومحافظة الأحمدي.

وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر أسعار العقارات بنسبة 1.7% مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 0.7% في الربع السابق، في ظل ارتفاع أسعار القطاع الاستثماري (+5.4% على أساس سنوي) مما عوض انخفاض أسعار العقارات السكنية (-1.0% على أساس سنوي). وفي عام 2023، ارتفع المؤشر المركب لأسعار العقارات بنسبة 1.8%، مما يعتبر ارتفاعاً بوتيرة أبطأ بكثير مقارنة بزيادة نسبتها 7.7% في عام 2022، مما يعكس النمو المحدود لتقييمات القطاع السكني.

الرسم البياني 4: الرقم القياسي لأسعار العقارات
(% على أساس سنوي)

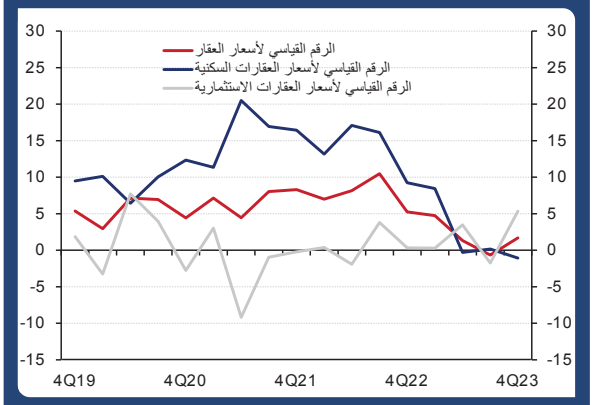

المصدر: وزارة العدل وبنك الكويت الوطني

ارتفاع الفائدة وتقييمات «السكني» وجاذبية العوائد أضعفت نشاط السوق في عام 2023

ارتفاع طلبات تخصيص الوحدات السكنية

وعلى صعيد منفصل، أكد التقرير أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية كثفت جهودها لتخصيص القسائم السكنية خلال الربع الرابع من عام 2023، إذ قامت بتوزيع نحو 3,030 قطعة سكنية ضمن برنامج الرعاية السكنية، وفقاً لما أعلنت عنه من خلال موقعها الإلكتروني. ويعد هذا تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع 1,955 قطعة أرض التي تم تسليمها في الربع السابق. وطرحت المؤسسة العامة للرعاية السكنية عقدين لتطوير البنية التحتية في منطقة السالمي (محافظة الجهراء) لعدد 3,345 عقار سكني، بينما وقعت عقداً آخر لمشروع جنوب سعد العبد الله السكني.

من جهة أخرى، ارتفع حجم القروض العقارية التي صرفها بنك الائتمان الكويتي بنسبة 32% على أساس ربع سنوي إلى 155 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2023، على الرغم من أن قروض بناء القسائم الحكومية المقررة شهدت انخفاضاً ملحوظاً (-26%)، إلا أن مستوياتها بقيت قوية مقارنة بالمتوسطات التاريخية. وبالنسبة لعام 2023، ارتفعت نسبة المنصرف من قروض بناء القسائم الحكومية إلى القروض المعتمدة لنحو 86% (74% عام 2022)، مما يشير إلى تحسن نشاط البناء في القطاع السكني. وعلى الرغم من ذلك، استمر رصيد طلبات تخصيص الوحدات السكنية المسجلة لدى الحكومة في الارتفاع في الربع الرابع من عام 2023 ليصل إلى نحو 95,281 طلب (+4.6% على أساس ربع سنوي).

زيادة المبادرات الإسكانية في عام 2024

وأوضح التقرير أن التقديرات تشير إلى أن النشاط العقاري قد ينتعش قليلاً في عام 2024 بدعم من انخفاض قاعدة الأساس لعام 2023 وإمكانية خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام الحالي والتي يمكن أن تدعم الطلب على الائتمان. في المقابل، قد يكون ارتفاع تقييم العقارات، خاصة في القطاع السكني، وتأخير إعادة تطوير مناطق المدن الداخلية كمنطقة جليب الشيوخ، إلى جانب تفاقم المخاطر الجيوسياسية الإقليمية وحالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد الكلي العالمي، من العوامل التي قد تؤثر سلباً على النشاط العقاري.

إلا أن إقرار قانون المدن السكنية (يوليو 2023) وقانون «مكافحة احتكار الأراضي الفضاء» (نوفمبر 2023)، من شأنه أن يدعم موقف القطاع الخاص للقيام بدور أكثر أهمية في حل أزمة الإسكان وتسريع وتيرة تنمية الأراضي غير المستغلة، وتعتبر من الخطوات المرحب بها التي تهدف إلى معالجة القيود المرتبطة بجانب العرض. وفي ذات الوقت، يمكن تعزيز الطلب على المدى المتوسط من خلال إقرار مجلس الأمة لقانون الرهن العقاري (قانون التمويل) الذي ما تزال مسودته حالياً في مرحلة الدراسة.

بافتراض عدم حدوث تأثيرات سلبية إضافية على الإمدادات نتيجة التوترات الجيوسياسية

جولدمان ساكس يتوقع استقرار أسعار النفط عند 100 دولار للبرميل

حافظ بنك جولدمان ساكس على تقديراته لأسعار النفط، متوقعاً استقرار سعر خام برنت عند حدود الـ 100 دولار أمريكي للبرميل في عام 2024. ويستند هذا التوقع إلى تنبؤات بزيادة الطلب العالمي على النفط بمعدل 1.5 مليون برميل يومياً. وهو رقم يتجاوز توقعات السوق ووكالة الطاقة الدولية.

وأشار البنك إلى أن هذه التقديرات تأتي في ظل توازن المخاطر بين احتمالات الزيادة في أوروبا والانخفاض في الصين. كما يفترض البنك عدم حدوث تأثيرات سلبية إضافية على الإمدادات نتيجة التوترات الجيوسياسية، وفقاً لما ذكرته وكالة أنباء العالم العربي.

تذبذب أسعار النفط

شهدت أسعار خام برنت ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 91 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى لها في نحو ستة أشهر، مدفوعة بتوقعات متزايدة للطلب العالمي والمخاطر الجيوسياسية التي تلوح في الأفق والتي قد تؤثر على إمدادات النفط. هذه العوامل ساهمت في تعزيز قيمة النفط في الأسواق. وفقًا للبنك، فإن النظرة المتفائلة للطلب على النفط، والتي تم تحديثها مؤخراً، أسهمت في دفع الأسعار للأعلى.

في حين تتوقع الوكالة الدولية للطاقة زيادة في الطلب خلال عام 2024، مدعومة ببيانات قوية للطلب من خارج الصين وتعديلات إيجابية في توقعات الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تحول المعنويات في محادثات المستثمرين من توقعات بالانخفاض إلى توقعات بالزيادة.

كما أدت البيانات الإيجابية حول نشاط التصنيع في الصين والولايات المتحدة والهند، بالإضافة إلى أرقام التوظيف الأمريكية. إلى دعم ارتفاع أسعار النفط. وأشار البنك إلى أن علاوة المخاطر الجيوسياسية. وهي القيمة التي يطلبها المستثمرون لتغطية مخاطر الأحداث الجيوسياسية التي قد تؤدي إلى انخفاض الإمدادات، قد ارتفعت أيضًا بعد الهجمات على المصافي الروسية وتصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل.

ومع ذلك، يلاحظ البنك أن تكلفة التأمين ضد ارتفاع أسعار النفط لا تزال أقل مما كانت عليه في أكتوبر 2023 وخلال العام 2022. نظرًا لأن إنتاج النفط في الشرق الأوسط لم يتأثر بشكل كبير بالنزاعات الجارية.

إنتاج أوبك+

في حين يعتقد «جولدمان ساكس» أن الطاقة الاحتياطية المرتفعة تمكن «أوبك+» من زيادة الإنتاج. خاصةً بعد الإعلان عن تخفيضات جديدة في الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا في منتصف وأواخر عام 2023. يتوقع البنك أن ترتفع الإمدادات بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا من يوليو إلى نوفمبر 2024، بمساهمة كبيرة من السعودية.

يضم تكتل «أوبك+» عدة دول منتجة للنفط بما في ذلك روسيا. وقد بدأ في تخفيض الإنتاج منذ عام 2022 بهدف الحفاظ على استقرار الأسواق.

ويشير نموذج «جولدمان ساكس» الخاص بـ«أوبك» إلى أن زيادة الإنتاج أصبحت احتمالاً وارداً. خصوصًا مع انخفاض المخزونات التجارية للنفط. ويفترض البنك أن «أوبك+» لن تسعى لرفع الأسعار إلى مستويات غير مستدامة. إذ أظهرت أزمة الطاقة في عام 2022 أن الأسعار المرتفعة للغاية قد تؤدي إلى تدمير الطلب على المدى الطويل وتشجيع الاستثمار في البدائل.

مع تطور المشهد المالي نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية

«سويفت» تستعد لإطلاق منصة للعملات الرقمية للبنوك المركزية

تثير العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية اهتمام الكثيرين، حيث عدلت هذه الثورة المالية قواعد اللعبة للبنوك والمستهلكين على حد سواء، حيث تقوم البنوك المركزية بتبني التقنيات الرقمية لتحسين أنظمتها المالية وتسهيل التعاملات. وقد كشفت شبكة سويفت العالمية للمراسلة المصرفية النقاب عن خطط لمنصة جديدة، من المتوقع إطلاقها خلال العامين المقبلين، لربط العملات الرقمية للبنوك المركزية الناشئة بالنظام المالي الحالي.ومن المتوقع أن تتماشى هذه المبادرة، التي من المحتمل أن تكون واحدة من أهم المبادرات للنظام البيئي للعملات الرقمية للبنوك المركزية المزدهر، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه SWIFT في الخدمات المصرفية العالمية، بشكل وثيق مع توقيت إطلاق العملات الرقمية للبنوك المركزية الرئيسية. مع قيام ما يقرب من 90% من البنوك المركزية في العالم حالياً باستكشاف خيارات العملات الرقمية، هناك حاجة ملحة جماعية لتجنب التخلف عن صعود العملات الرقمية مثل البيتكوين أثناء مواجهة التحديات التكنولوجية المعقدة.

تجربة مشتركة بين سويفت والبنوك المركزية

وفي هذا الصدد، كشف نيك كريجان، رئيس قسم الابتكار في SWIFT، أن التجربة الأخيرة للمنظمة التي استمرت ستة أشهر، والتي شارك فيها اتحاد يضم 38 بنكاً مركزياً وبنوكاً تجارية ومنصات تسوية، تمثل واحدة من أكبر عمليات التعاون العالمية في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية والأصول الرقمية حتى الآن.

وركزت التجربة على ضمان قابلية التشغيل البيني بين العملات الرقمية للبنوك المركزية في مختلف البلدان، بغض النظر عن التقنيات الأساسية، وبالتالي التخفيف من مخاطر تجزئة نظام الدفع.

وأظهرت النتائج قدرة العملات الرقمية للبنوك المركزية على تسهيل معاملات التجارة والصرف الأجنبي المعقدة مع توفير إمكانيات الأتمتة لتعزيز السرعة وخفض التكاليف، وفقًا لما أوردته رويترز.

المدة الزمنية لاستكمال المنصة

وشدد كيريجان على أن نجاح التجربة دفع «سويفت» نحو إنتاج المنصة خلال فترة 12 إلى 24 شهراً المقبلة، مما يمثل انتقالاً من التنفيذ التجريبي إلى التنفيذ العملي.

في حين أن الجدول الزمني لا يزال خاضعاً للتعديلات بناءً على جداول إطلاق العملات الرقمية للبنوك المركزية، تهدف SWIFT إلى الاستفادة من هيمنتها الحالية في الشبكة العالمية من بنك إلى بنك لتسهيل التكامل السلس بين العملات الرقمية للبنوك المركزية.

إن شبكة SWIFT الحالية الواسعة، والتي تمتد على أكثر من 200 دولة وتربط أكثر من 11500 بنك وصندوق، تضعها كحل قابل للتطوير لتكامل العملات الرقمية للبنوك المركزية. وتهدف المنصة المتصورة إلى تبسيط مدفوعات الأصول الرقمية، وتوفير نقطة اتصال عالمية واحدة للبنوك، وبالتالي القضاء على الحاجة إلى اتصالات فردية مع كل طرف مقابل.

أخيراً، ومع تطور المشهد المالي نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية والتمثيل الرقمي، تؤكد خطوة SWIFT الإستراتيجية التزامها بتسهيل التكامل السلس وقابلية التوسع داخل النظام البيئي للأصول الرقمية المتطور.

ماهية العملة الرقمية

العملة الرقمية هي شكل من أشكال العملة المتوفرة فقط في شكل رقمي أو إلكتروني، وتسمى أيضاً بالنقود الرقمية، أو النقود الإلكترونية، أو العملة الإلكترونية، أو النقد السيبراني. والعملات الرقمية هي عملات لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف المحمولة لأنها موجودة فقط في شكل إلكتروني. كما أن الوصول إليها لا يتطلب وسطاء وغالبًا ما يكون التعامل بها أرخص طريقة لتداول العملات. وتعتبر العملات الرقمية المظلة الرئيسية التي تضم جميع أشكال العملات الأخرى سواء الإلكترونية، أو الافتراضية أو الرقمية القانونية أو المستقرة أو المشفرة. وبغض النظر عن المسميات الأخرى التي يمكن إطلاقها عليها يبقى الطابع الرسمي لتلك العملات أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي (فيزيائي) ملموس، بالرغم من أن لها بعض الخصائص المماثلة للعملات القانونية المادية.

العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي

والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) هي نوع من العملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية. وتشترك في بعض الصفات مع العملات المشفرة، ولكن قيمتها مرتبطة وتعكس قيمة العملة الورقية للبلد، وذلك بتحديد من قبل البنك المركزي.

الحكومات والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم تستكشف حالياً إمكانية استخدام العملات الرقمية المدعومة من الحكومة. وعندما تُطبق هذه العملات، سيكون لديها دعم كامل وثقة الحكومة التي تصدرها، تمامًا كما يحدث مع النقود الورقية.

فروق واضحة واختلافات عن العملات المشفرة

تُعد العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (CBDC) عملة مشفرة، على الرغم من أن مفهوم العملات الرقمية للبنوك المركزية جاء من العملات المشفرة وتكنولوجيا سلسلة الكتل، إلا أن عملات البنوك المركزية الرقمية تختلف عنها حيث لا تُصنف كعملات مشفرة.

على عكس العملات المشفرة، التي تكون عادة لا مركزية وخارجة عن سيطرة سلطة واحدة مثل البنك، يتم إدارة عملات البنوك الرقمية وتنظيمها من قبل البنك المركزي.

العملات الرقمية للبنوك المركزية

التصميم والتكنولوجيا: تهدف العملات الرقمية البنكية إلى تقليد بعض ميزات العملات المشفرة، ولكن قد لا تتطلب بالضرورة تكنولوجيا البلوكشين أو آليات التوافق، حاليًا يتم التركيز على دمج العملة الرقمية في النظام المالي الحالي.

الاستقرار التنظيمي: يتم تنظيم العملات الرقمية البنكية من قبل البنوك المركزية وتصمم لتعكس قيمة العملة الورقية، وهدفها الأساسي هو الاستقرار والسلامة، متناسبًا مع المبادئ المثبتة للأنظمة المالية التقليدية.

التقلب والتكهن: على عكس العملات المشفرة، لا يتم تصميم العملات الرقمية البنكية للاستخدام التكهني، بدلًا من ذلك، يتم التركيز على الاستقرار، مما يجعلها أكثر ملاءمة للمعاملات اليومية والتكامل في إطار مالي ثابت.

العملات المشفرة

التنظيم واللامركزية: تعمل العملات المشفرة في بيئة غير منظمة ولا مركزية، حيث تخلو من قيود التنظيم التقليدية، ولا تحكمها سلطة مركزية تدير معاملاتها.

الأمان والمقاومة للتلاعب: العملات المشفرة صعبة الاستنساخ أو التزوير، حيث تعتمد على آليات التوافق، مثل تقنية البلوكشين، التي تعزز الأمان وتمنع التلاعب في سجلات المعاملات.

عوامل تحديد القيمة: قيمة العملات المشفرة تتحدد بواسطة مشاعر المستثمرين واتجاهات الاستخدام واهتمام المستخدمين، لذلك فهي عرضة للتقلبات الشديدة، مما يجعل العملات المشفرة مناسبة أكثر للاستثمار التكهني بدلاً من الاستخدام الثابت في النظام المالي.

اختلاف الدوافع لإصدار عملة رقمية

تختلف الأسباب التي تدفع المصارف المركزية لإنشاء عملات رقميّة خاصّة بها. وهذه الأسباب تتراوح بين تأمين بدائل تنافس العملات المشفّرة الخارجة عن سيطرة الدولة، وتوفير وسائط دفع إلكترونيّة للفئات التي لا تملك حسابات مصرفيّة، وخصوصًا في البلدان التي تعاني من ضعف في تغطية الخدمات المصرفيّة. كما تستهدف العملات الرقميّة تسهيل وتسريع التجارة الخارجيّة، وتقليل الحاجة لشراء العملة الصعبة لإتمام عمليّات الدفع الإلكترونيّة.

أنواعها وإلى أين وصلت وأين يتم تنفيذها؟

العملات الرقمية للبنوك المركزية ليست متجانسة؛

تختلف تصميماتها واستراتيجيات تنفيذها بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. أحد الأنواع البارزة هو النموذج القائم على الحساب، والذي يتمثل في DCash في شرق البحر الكاريبي. في هذا النموذج، يمتلك المستهلكون حسابات ودائع مباشرة لدى البنك المركزي، مما يضمن اتصالاً مباشراً بين البنك ومستخدميه.

وعلى العكس من ذلك، تعتمد عملة اليوان الصيني الإلكترونية، وهي مبادرة مهمة للعملة الرقمية للبنوك المركزية، على بنوك القطاع الخاص لإصدار وإدارة حسابات العملة الرقمية. وقد تجلى هذا النهج بشكل ملحوظ خلال دورة الألعاب الأولمبية في بكين لعام 2022، حيث تمكن الحاضرون، بما في ذلك الرياضيون، من إجراء المعاملات باستخدام العملة الإلكترونية CNY داخل المباني الأولمبية.

يفكر البنك المركزي الأوروبي في نهج مختلف لليورو الرقمي المحتمل. في هذا النموذج، تتحكم كل مؤسسة مالية معتمدة في عقدة مرخصة على شبكة block-chain، وتعمل كقنوات لتوزيع العملة الرقمية. هناك أيضًا مفهوم يفضله المتحمسون للعملات المشفرة، حيث سيتم تقديم العملات الورقية الصادرة عن الحكومة، وغير المدعومة بسلع ملموسة، كرموز مميزة مجهولة المصدر وقابلة للاستبدال، مما يضمن خصوصية المستخدم.

اعتباراً من الآن، تقوم 87 دولة، والتي تمثل أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بدراسة آفاق العملات الرقمية للبنوك المركزية. وتشمل بعض التطورات الملحوظة ما يلي:

تعد JAM-DEX في جامايكا، التي تم افتتاحها في يونيو 2022، بمثابة العملة الرقمية الرئيسية للبنك المركزي (CBDC) المعترف بها رسمياً كعملة قانونية. على الرغم من أنها تقدم أداة مساعدة مباشرة، إلا أنها تفتقر إلى وظائف متقدمة مثل تكامل الدفع عبر الحدود للعقود الذكية. تجدر الإشارة إلى أن JAM-DEX تعمل بدون

أساس blockchain، على عكس Sand Dollar في جزر البهاما وDCash في شرق البحر الكاريبي.

شكلت نيجيريا علامة فارقة باعتبارها الدولة الإفريقية الرائدة في تقديم عملة رقمية للبنك المركزي، حيث كشفت عن eNira في أكتوبر 2021.

إن منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا على أعتاب ثورة العملات الرقمية للبنوك المركزية. وقد أدى الاعتماد الواسع النطاق لـ M-PESA ، وهي منصة مشهورة لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، إلى إرساء أساس قوي، اجتماعيًا وماليًا، للاستخدام المكثف المحتمل للعملات الرقمية للبنوك المركزية في المنطقة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبدو من الواضح أن دول الخليج تلعب دوراً رياديا في سوق العملات الرقميّة، إلى حد وجود برامج لتجريب وتطوير هذا النوع من العملات في جميع دول الخليج دون استثناء. يبرز مشروع عابر باعتباره مشروعاً تعاونياً بين البنكين المركزيين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتتناول هذه المبادرة جدوى إصدار عملة رقمية مشتركة، بهدف تسهيل التسويات المحلية والدولية بين هاتين الدولتين.

وفي هذا المجال، بدأ بنك الكويت المركزي جهوده بتشكيل لجنة في أبريل 2023 من خبراء النقد، لدراسة تجارب المصارف المركزيّة الأخرى في مجال العملات الرقميّة، والبحث في إمكانيّة إطلاق عملة رقميّة كويتيّة.

مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2023

إمكانات رائدة لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال التحول الرقمي

سـجّلت دول مجلـس التعـاون الخليجـي نتائـج متقدمـة في مـؤشر الأداء الرقمـي في الخليـج العـربي، حيـث أظهـرت أداءً متميّـزاً في مجـال التحـول الرقمـي في المنطقـة. وجـاء هـذا في تقريـر أصدرتـه «أورينـت بلانيـت للأبحـاث»، بالتعـاون مـع الباحـث المسـتقل عبدالقـادر الكاملي، خبـير تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، حـول «مـؤشر الأداء الرقمـي في الخليـج العـربي 2023»، وهـو تقييـم يجمـع المـؤشرات العالميـة الرئيسـية لقيـاس الأداء الرقمـي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي. ويقيّـم هـذا المـؤشّر البيانـات التـي تُظهـر أداء هـذه الـدول في خمسـة مـؤشرات عالميـة كـبرى، وهـي:

1	مؤشر التنافسية العالمية للمواهب (GTCI)
2	مؤشر جاهزية الشبكات (NRI)
3	مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي (GAR)
4	مؤشر الابتكار العالمي (GII)
5	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) الصادر عن الأمم المتحدة

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانات لافتة للتوسّع

ووفـق التقريـر، يملـك قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات في دول المجلـس إمكانـات لافتـة للتوسّـع والتقـدّم في السـنوات القادمـة، مدفوعـاً بعوامـل عدّة مثـل التحـول الرقمـي ومبـادرات المـدن الذكيـة وتدابـير الأمن السـيبراني والابتكار والحوسـبة السـحابية والتجارة الإلكترونيـة والـذكاء الاصطناعـي والروبوتـات. وفي ظلّ زيـادة المعرفـة التكنولوجيـة لـدى السـكان واعتـماد التكنولوجيات المبتكرة، تساهم الحكومات في المنطقة في تطويـر بيئـة أكثر مرونة تفضي إلى النمو المسـتمر، وذلـك مـن خـلال التزامهـا بتنويـع اقتصاداتهـا، بما يمهد الطريـق لمشـهد أكثـر ديناميكيـة وازدهـاراً لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات في دول المجلـس.

وتُولـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي أهميـة كبيـرة لقطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، لما يحملـه مـن إمكانـات واسـعة مـن شـأنها تعزيـز مسـيرة النمو والتحـوّل في السـنوات القادمـة، وتركّـز في هـذا الإطار على الاتجاهات السـائدة في المجـال الرقمـي والمـدن الذكيـة. وتعمـل حكومـات عـدّة في المنطقـة، مـن بينهـا دولـة الإمـارات والمملكة العربيـة السـعودية، عـلى الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة الذكيـة، مـن خـلال توظيـف مجموعـة مـن التقنيـات المتقدّمـة، مثـل إنترنـت الأشـياء والـذكاء الاصطناعـي وتحليـل البيانـات الضخمـة، بهـدف تعزيـز الحيـاة الحضريـة وتسـهيل الخدمـات وتحسـين الكفـاءة بشـكل عـام. وتُشـير التقديـرات إلى الإسـهامات الفاعلـة التـي سـتقدّمها المـدن الذكيـة في سـبيل إرسـاء معايـير جديـدة ضمـن مختلـف القطاعـات، منهـا التعليـم والنقـل والطاقـة، لخلـق بيئـة أكثـر تطـوراً واتصـالاً.

دول مجلس التعاون الخليجي سجلت نتائج عالية في متوسطات نسب الأداء في مختلف المؤشرات، مُحرزةً مراكز عالمية متقدمة

الأمن السيبراني أحد أهم الاتجاهات السائدة

ويُشكّل الأمن السيبراني أحد أهم الاتجاهات السائدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تشهد المنطقة في الآونة الأخيرة زيادة في عدد التهديدات والجرائم السيبرانية في ظلّ التحوّل الرقمي وتطوير بيئة رقمية أكثر ترابطاً. وفي هذا السياق، تُدرك الحكومات والشركات ضرورة اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة في مجال الأمن السيبراني للحفاظ على البيانات الحساسة والبنية التحتية المتقدمة، حيث تلجأ إلى اعتماد تقنيات الأمن السيبراني المتقدمة، وتأهيل فريق متخصص في هذا المجال، إلى جانب تطبيق استراتيجيات متكاملة من شأنها رصد هذه التهديدات ومعالجتها. وأصبحت مسألة الأمن السيبراني ضرورة قصوى للحفاظ على الثقة في المعاملات الرقمية وحماية الأمن الوطني وتعزيز نمو الاقتصاد الرقمي في المنطقة.

تقنية الجيل الخامس (5G)

وتأتي تقنية الجيل الخامس (5G) لتنضمّ إلى لائحة الاتجاهات هذه، حيث تكتسب زخماً واضحاً لما تُقدّمه من اتصال سريع وموثوق بالشبكة، فضلاً عن مساهمتها في دعم التقنيات المبتكرة مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز وإنترنت الأشياء. ويُتوقّع أن تؤدي هذه التقنية دوراً محورياً في دعم التطبيقات الذكية، والمركبات ذاتية القيادة، وغيرها من التقنيات الناشئة، وذلك من خلال خدمات النطاق الترددي وانخفاض زمن الاستجابة التي توفّرها. وتحرص الحكومات وقطاع الاتصالات بشكل خاص على تطوير وتوظيف البنية التحتية القائمة على تقنية الجيل الخامس، إيماناً بالأثر الذي ستحدثه في مختلف القطاعات التي تشمل الرعاية الصحية والتعليم والتصنيع. وتُسهم هذه الاتجاهات معاً في رسم ملامح مستقبل ديناميكي وواعد لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

أداء استثنائي لتعزيز الرقمنة

وقال د. نضال أبو زكي، مدير عام «مجموعة أورينت بلانيت»: أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي أداءً استثنائيّاً تجسّد في الجهود التي تقودها لتعزيز الرقمنة، مُسجّلةً نتائج ملحوظة في «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2023».

المؤشر يُظهر أداء دول مجلس التعاون الخليجي في خمسة مؤشرات عالمية كُبرى

وحققت دول المجلس نمواً لافتاً في مختلف المجالات، لاسيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مدعومةً بتقنية الجيل الخامس التي أتاحت شبكات اتصال سريعة وآمنة. وعلاوة على ذلك، اكتسب الأمن السيبراني أهميّة كبيرة دفعت المؤسسات الحكومية والخاصة لاتخاذ تدابير حازمة تضمن أمن البيانات، وسط بيئة أكثر اتصالاً وتقدّماً.

وأضاف: «نتوقع أن يُحدِث قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحوّلات كبيرة في المنطقة تحمل معها اتجاهات ناشئة عدّة مثل الرقمنة السريعة والمدن الذكية. ونُلاحظ زيادة في استثمارات التكنولوجيا المتقدمة، منها إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة التي يمُكن الاستفادة منها في سبيل تعزيز العيش الحضري.

وفي هذا السياق، تُساهم المدن الذكية في إرساء معايير جديدة ومتطوّرة في مختلف القطاعات، بدءاً من الرعاية الصحية ووصولاً إلى قطاع الطاقة، ما يضمن اقتصاداً أكثر استدامة وتطوراً».

دولة الإمارات الصدارة في المؤشرات الخمسة

ومن جهته، قال الباحث المستقل عبدالقادر الكاملي، خبير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يُسلّط «مؤشّر الأداء الرقمي في الخليج العربي» الضوء على أداء دول الخليج وفقاً لخمسة مؤشرات عالمية، مركزاً على النمو الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجهود الرامية لدعم الرقمنة.

ويُشير التقرير إلى النتائج المُتميّزة التي حققتها دول المجلس، حيث احتلت دولة الإمارات الصدارة في المؤشرات الخمسة. وتحرص هذه الدول على الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس وتطويرها، ما يعكس التزامها بدعم التحوّل الرقمي في المنطقة.

وأضاف: «استطاعت دولة الإمارات تحقيق الصدارة في جميع المؤشرات وترسيخ حضورها ومكانتها الرائدة في المجال الرقمي، تلتها المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت. وتمكّنت دول المجلس من تعزيز أدائها الرقميّ وإمكانياتها التكنولوجية من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات وزيادة الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وحرصت دول المجلس على تعزيز دور العلوم والتكنولوجيا، وبناء القدرات في مجالات البحث والتطوير والابتكار، ورفدها بالدعم اللازم لبناء نظم الابتكار الوطنية في المنطقة. ويُتوقّع أن تساهم تقنية الجيل الخامس (5G)، إلى جانب الجهود التي تقودها الحكومات لاعتمادها في مختلف المجالات، في تعزيز النمو والازدهار في السنوات القادمة».

الكويت في المركز السادس (الأخير) خليجياً

وقام فريق الأبحاث الخاص بـ «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2023» باحتساب متوسط النتائج التي حقّقتها كلُّ دولةٍ من دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات الخمسة العالمية.

وفي هذا السياق، احتلّت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة في «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2023» بمتوسّط65.43 نقطة، وتلتها المملكة العربية السعودية بمتوسط 58.34 نقطة، ومن ثم قطر بمتوسط 55.22 نقطة، فيما حققت كل من عُمان والبحرين والكويت متوسّطاتٍ بلغت 52.46 و52.05 و49.15 نقطة على التوالي.

السعودية الأولى عربياً في محور الأبحاث والتطوير

وفي محور الأبحاث والتطوير، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً والعشرين عالمياً، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة التي جاءت في المرتبة الثانية عربياً والرابعة والثلاثين عالمياً. وتُجسّد هذه النتائج التزام المنطقة بدعم الابتكار وتعزيز التقدّم التكنولوجي.

تحليل نتائج «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2023»

وبُنِيت نتائج «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2023» بعد دراسة وتحليل المعطيات التي وفَّرتها خمسة مؤشرات عالمية رائدة، أوَّلها «مؤشر التنافسية العالمية للمواهب 2022»، الذي يشمل 175 مدينة في 133 دولة ويقيّم قدرتها على النمو واستقطاب المواهب والكفاءات واستبقائها. وأشار هذا المؤشر إلى أنَّ السياسات المتكاملة التي تتبنَّاها دولة الإمارات لدعم فرص التوظيف ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في تعزيز قدرتها على جذب المواهب. واحتلَّت دولة الإمارات مرتبةً متقدمةً في المراكز العشرة الأولى في المؤشر الفرعي المتعلق بإتاحة الوصول إلى فرص النمو مع توفير إمكانيات متنوعةٍ وفرصٍ عديدة للتعلم مدى الحياة.

أمَّا «مؤشر جاهزية الشبكات 2022»، فيركّز على الأجيال الشابة ودورها في رسم ملامح مستقبل قائم على الرقمنة، حيث يُصنِّف 131 دولةً من حيث جاهزيتها وفقاً لأربعة محاور رئيسية، وهي التكنولوجيا والأفراد والحوكمة والتأثير التكنولوجي. وأشار التقرير إلى تميُّز أداء دولة الإمارات في جميع المحاور، ولاسيَّما محور الأفراد.

ويقيس «مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي 2022» مدى كفاءة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين خدمات القطاع العام، من خلال تقييم الدول وفق 39 مؤشراً تتوزَّع على القطاعات الحكومية

التقرير يسلط الضوء على الجهود الدؤوبة لتسريع عملية الرقمنة في المنطقة

والتكنولوجية والبيانات والبنية التحتية. وتُصنِّف هذه النسخة من التقرير 181 دولة من حيث الجاهزية الحكومية لاعتماد الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة المقدمة للسكان.

فيما يقيس «مؤشر الابتكار العالمي 2023» أداء 132 دولة في قطاع الابتكار، ويرصد أحدث الاتجاهات العالمية ويُصنِّفها وفقاً لسبع فئات، وهي المؤسسات، ورأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، وتطور السوق، وتطور الأعمال، والمخرجات المعرفية والتكنولوجية، والمخرجات الإبداعية، والتي تمثِّل مع مؤشِّراتها الفرعية 80 مؤشراً. وأظهرت دولة الإمارات في هذه النسخة أداءً متميّزاً يفوق متوسطات الفئات عالية الدخل من حيث تطوّر السوق وتطوّر الأعمال ورأس المال البشري، والبنية التحتية والمؤسسات.

وتمَّت كذلك دراسة نتائج «مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية» الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يقيس أداء193 دولة عضو في الأمم المتحدة وكيفية اعتمادها لتكنولوجيا المعلومات في سبيل تعزيز وصول الأفراد ومشاركتهم. ويعتمد التقرير في تقييمه على ثلاثة مؤشرات معيارية للحكومة الإلكترونية، والتي تشمل الخدمات الإلكترونية وجاهزية البنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري. وأظهرت النتائج أن دبي احتلت المرتبة الخامسة عالمياً والأولى عربياً، وذلك وفق دراسة شملت 86 مؤشراً. أمّا بالنسبة للمؤشرات الأخرى، فيُصنّف «مؤشر جاهزية الدول للتكنولوجيا الرائدة 2022» الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، 166 دولة وفقاً لإمكانياتها في التكنولوجيا والابتكار. واحتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً، والسابعة والثلاثين عالمياً، تلتها السعودية والكويت والبحرين وعُمان وقطر.

الصراع في الشرق الأوسط وتجنب الملاحة في البحر الأحمر يهدد بإعادة تشكيل اقتصادات المنطقة

اندلعت شرارة أزمات اقتصادية عدة عصفت بالعالم خلال السنوات الأخيرة بعد تعطل سلاسل التوريد، بداية مع تفشي وباء كورونا ثم العدوان الروسي على أوكرانيا وارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم. وألقت هذه الأزمات بظلالها على حركة التجارة العالمية ما تسبب في تأثيرات كبيرة على بلدان العالم. ومع بداية عام جديد، بدأ شبح تهديد جديد يطارد سلاسل التوريد العالمية. وكانت الشرارة من البحر الأحمر حيث قررت معظم شركات الملاحة الكبرى تغيير مسار سفنها بعيداً عن البحر الأحمر وبالتالي قناة السويس لتجنب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.

باب المندب.. والآثار الاقتصادية لتجنب الملاحة في البحر الأحمر

نتيجة للتوتر السياسي والعسكري المستمر في باب المندب والبحر الأحمر قررت شركات الشحن البحري الدولية تغيير مسار السفن من البحر الأحمر إلى الطريق البحري الذي يمر عبر جنوب إفريقيا (رأس الرجاء الصالح ويبلغ طول هذا الطريق 8 آلاف كيلومتر ويمتد من 10 إلى 14 يوماً)، وهو الطريق الكلاسيكي قبل فتح قناة السويس، لاسيما أمام معطيين رئيسيين أفرزنهما المواجهة في البحر الأحمر، وهما: قوة الحوثيين على إغراق سفن كبيرة، وفشل القوات الغربية في القضاء على الهجمات الحوثية. الأمر الذي أدى إلى انتعاش الموانئ الإفريقية وتراجع الموانئ المتوسطي، الأمر الذي ينعكس سلبا على اقتصاديات دول، ومنها مصر، ويبقى المغرب أكبر المستفيدين.

تراجع نشاط الموانئ في البحر المتوسط

ويبرز الخبير رونار كربيريو من جامعة لوهافر الفرنسية، والجامعية برجيت دودي في دراسة لهما بموقع «ذي كونفرسيشن» أن نشاط الموانئ في البحر المتوسط كمحطة توقف قد تراجع خلال يناير الماضي بنسبة 51% بالنسبة لميناء بور سعيد المصري، و23% في حالة ميناء مارسيليا، و72% لميناء ميرسين التركي، و51% لميناء بيري اليوناني. وهذه موانئ تقدم خدمات للسفن خاصة التي تتوجه من آسيا نحو شمال أوروبا وأمريكا اللاتينية. ولم تتأثر كثيرا موانئ إسبانيا مثل برشلونة أو الميناء المتوسطي في طنجة المغربية، بسبب ارتباط هذه الموانئ بمعبر مضيق جبل طارق. بل يعتبر الميناء المغربي من الموانئ الأكثر استفادة من الأزمة الحالية بسبب موقعه الجغرافي. كما أصبحت موانئ إفريقية مثل بورت لويس في جزر الموريس، ووالفيس باي في ناميبيا، وبعض موانئ نيجيريا نقاط توقف رئيسية للسفن.

وهناك تخوف من تغيير سيستمر طويلا في الملاحة التجارية، ولعل الضربة الموجعة هي الشركة الصينية كوسكو، التي قررت جعل الميناء البلجيكي زيبروغ أحد المراكز الرئيسية للتوزيع برا وبحرا بما في ذلك نحو مدن البحر الأبيض المتوسط، بمعنى أن السفن ستبحر

عبر جنوب القارة الإفريقية نحو هذا الميناء ويتم التوزيع انطلاقا منه، وستقلل كثيرا من الاعتماد على الموانئ المتوسطية خاصة شرق هذا البحر.

خسائر مصر كبيرة

وستكون خسائر مصر كبيرة بسبب تراجع عائدات قناة السويس، ثم الكساد في تراجع الطلب على خدمات ميناء بورسعيد. في المقابل، سيعمل الميناء المتوسطي في طنجة بكل طاقته للتأقلم مع ارتفاع الطلب عليه. فنحو 12% من التجارة العالمية تتم عبر قناة السويس، وتعبر القناة أكثر من 50 سفينة يومياً، تحمل قرابة 10 مليارات دولار من البضائع إلى شمال أوروبا والبحر المتوسط والسواحل الشرقية لأمريكا الشمالية.

انقطاع التوريد من مسار البحر الأحمر يشكل خطرا على الإمدادات الأوروبية

ووفقا لمعلومات من إحدى شركات تحليل البيانات في بريطانيا، فإن 8.2 ملايين برميل من الخام والمشتقات النفطية يوميا معرضة للخطر بسبب التوتر في البحر الأحمر، وجزء بسيط من هذه الكمية يمكن تغيير مساره إلى مسار غير باب المندب. وتعادل هذه الكمية حوالي 10% من تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً.

تشمل الإمدادات الأكثر عرضة لخطر الانقطاع المنتجات البترولية المقطرة مثل الإيثانول. وتشكل هذه المنتجات 10.5% من المعروض العالمي، استنادا إلى بيانات 2023. فيما يمثل النفط الخام المتجه من الشرق الأوسط إلى أوروبا والبحر المتوسط عبر مضيق باب المندب/ السويس 2.2% من تجارة النفط الخام العالمية. وفي

حين أن أكبر تدفق من البحر الأحمر من حيث الحجم يشمل النفط الخام الروسي المتجه شرقا، فإن أوروبا هي الأكثر عرضة للاضطرابات في سلسلة التوريد. وبسبب عدم وجود مصدر بديل لاستيراد أوروبا 1.1 مليون برميل من منتجات الديزل ووقود الطائرات/ الكيروسين الموردة عبر هذا المسار، فإن انقطاع التوريد من مسار البحر الأحمر يشكل خطرا على الإمدادات الأوروبية.

التأثير على تجارة الأغذية وارتفاع الأسعار

قال مدير مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للتواصل مع روسيا أوليغ كوبياكوف، إن الوضع في باب المندب والبحر الأحمر سيؤثر سلبا على تجارة الأغذية العالمية. وقد تضاعفت تكلفة شحن السفن التي تسير على هذا الطريق أربع مرات تقريباً، وانخفض نقل البضائع بنسبة 30%.

وأوضح أن رفض أكبر شركات النقل البحري في العالم تسليم البضائع عبر البحر الأحمر وقال «إن تكلفة شراء الوقود الإضافي يزيد التكاليف بمعدل 15% أخرى. ونتيجة لذلك، يرتفع سعر المنتجات، ويؤدي ذلك إلى تضخم أسعار المواد الغذائية وانخفاض في التوافر الاقتصادي للمنتجات الغذائية للمستهلك النهائي».

الصراع في الشرق الأوسط يهدد بإعادة تشكيل اقتصادات المنطقة

في مقال نشره كل من جون بلودورن، وتالين كورنشليان خبراء اقتصاديون في صندوق النقد الدولي في مدونته أوضحوا فيه ما يلي: أن الصراع في غزة وإسرائيل يتسبب في معاناة إنسانية هائلة. وبالإضافة إلى التأثير المباشر لهذا الصراع، سيكون له أيضا عواقب على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، مع تأثر الشعوب والاقتصادات.

ولا يزال مدى التأثير على المنطقة محاطا بقدر كبير من عدم اليقين وسيعتمد على مدة الصراع وشدته وانتشاره. فحدوث صراع واسع النطاق سيشكل تحديا اقتصاديا جسيما أمام المنطقة، ويتوقف احتواؤه على نجاح الجهود الدولية في منع امتداد التصعيد إلى المنطقة ككل. والأمر المؤكد هو أن التنبؤات الموضوعة للاقتصادات الأكثر عرضة للخطر المباشر سيتم تخفيضها، وأن سياسات حماية الاقتصادات من الصدمات والحفاظ على الاستقرار ستكون ضرورية.

ولا شك أن إسرائيل والضفة الغربية وغزة هي الأشد تضرراً. لكن التأثير الاقتصادي يمتد إلى أبعد بكثير من منطقة القتال. فالبلدان المجاورة وهي مصر والأردن ولبنان تعاني بالفعل من أصداء اقتصادية. وفي ظل المخاوف بشأن خطر التصعيد، ألغى الزوار سفرهم إلى المنطقة، مما ألحق أضرارا بالغة بشريان الحياة لهذه الاقتصادات. فالسياحة، التي شكلت ما بين 35% إلى ما يقرب من 50% من صادرات السلع والخدمات في هذه الاقتصادات في عام 2019، تعد مصدراً بالغ الأهمية للنقد الأجنبي وتوظيف العمالة.

ورغم هذه العوامل، فإن ارتفاع عدم اليقين بشأن مسار الصراع يؤدي إلى تآكل ثقة المستهلكين والشركات، مما قد يؤدي إلى هبوط الإنفاق والاستثمار. وفي غياب وقف دائم لإطلاق النار، وحتى إذا استمر احتواء الصراع، فإن عدم اليقين قد يؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. وبالتالي، حيثما كان التأثير محدوداً حتى الآن، فقد يتدهور النمو إذا بدأ التردد يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار.

وقد يؤدي ارتفاع علاوات المخاطر إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، وهو ما قد يؤثر سريعاً على الاقتصادات المثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشهد الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة، مثل الصومال والسودان واليمن، انخفاضاً في تدفقات المساعدات الضرورية إذا ما تحول تركيز الجهات المانحة عنها ولم يتسع نطاق المساعدات الدولية لتلبية الاحتياجات العالمية المتزايدة.

مخاطر التصعيد لا تزال قائمة

وعلى هذه الخلفية، قد يكون تصعيد الصراع نقطة

تحول في المنطقة. فالتداعيات ستكون واسعة النطاق، وستتجاوز سريعا حدود بلدان الجوار المباشر إلى اقتصادات مثل العراق وإيران وسوريا واليمن. وكلما طال أمد الصراع، زاد تأثيره على السياحة والتجارة والاستثمار والقنوات المالية الأخرى.

وقد تزداد تدفقات اللاجئين زيادة كبيرة، مما يزيد من الضغوط الاجتماعية والمالية في البلدان التي تستقبلهم، وربما يتسبب في ضعف طويل الأمد.

وفي منطقة تنتج 35% من صادرات النفط العالمية و14% من صادرات الغاز، فإن تداعيات الاضطرابات المحتملة في الإنتاج تلوح بقوة في الأفق. غير أنه على خلاف الحالات السابقة، فحتى وإن ارتفعت الأسعار بشكل حاد استجابة للأحداث، يمكن للبلدان المنتجة للنفط، ولا سيما بلدان المنطقة، الاستفادة من وفرة الطاقة الفائضة في زيادة الإنتاج بسرعة، مما يساعد على تخفيف التأثير.

بدء الاستعداد

لا شك أن هذه الأزمة سوف تعيد تشكيل مستقبل المنطقة. وحيثما يكون التأثير الاقتصادي حادا، أو تكون المخاطر مرتفعة، فإن الإدارة الحذرة للأزمات والسياسات الاحترازية ستكون ضرورية على المدى القريب. وقد تكون هذه الأزمة بداية حقبة تتسم بارتفاع عدم اليقين في كثير من البلدان إذا لم تتم معالجتها كما ينبغي. وبالنسبة للبلدان الأخرى التي تستعد لموجات الصدمات المحتملة المقبلة، فمن الضروري ألا تغفل أهمية جدول أعمال الإصلاح والصلابة، ولا سيما عند النظر إلى التحديات الهيكلية القائمة وبيئة عالمية أكثر عرضة للصدمات. ويتعين على البلدان أن تكون مستعدة من خلال تعزيز هوامش الأمان التي تتيحها السياسات عند الحاجة وضمان الاستدامة المالية والخارجية. ويعمل صندوق النقد الدولي عن كثب مع المنطقة لمساعدة البلدان على التخفيف من تأثير التداعيات السلبية.

على البنوك المركزية مواصلة موقفها الحذر في المِيل الأخير نحو خفض التضخم

تعطل محتمل في وتيرة تراجع التضخم عبر عدد من الاقتصادات

في مقال نشره توبياس أدريان في مدونة صندوق النقد الدولي مستندا إلى الفصل الأول من عدد إبريل 2024 من تقرير الاستقرار المالي العالمي، وجاء المقال على النحو التالي:
حالة من التفاؤل تسود الأسواق المالية في الشهور الأخيرة، يصاحبها شعور بالثقة من جانب المستثمرين في أن الحرب على التضخم توشك على بلوغ «مِيلها الأخير» وأن الشهور القادمة ستشهد تيسير السياسات النقدية للبنوك المركزية. وسجلت أسواق الأسهم حول العالم ارتفاعا هائلا هذا العام. وتراجعت فروق العائد على سندات الشركات والكيانات السيادية. وفي الأسواق الصاعدة الرئيسية، حافظت العملات والتدفقات الرأسمالية على صلابتها، بينما استعاد عدد من الأسواق الواعدة قدرته على الوصول إلى أسواق التمويل الدولية، غير أن هذا المِيل الأخير تفترشه العثرات على الأرجح.

فيمكن أن تتفاقم التوترات الجغرافية-السياسية لتلقي بتبعاتها على معنويات المستثمرين. كذلك ازدادت حدة الضغوط في قطاع العقارات التجارية، مما قد يفاقم من الصعوبات المفروضة على بعض المقرضين. وتستمر حالة الهبوط عبر الأسواق المالية في الصين بسبب المشكلات الحالية في قطاع العقارات.

وبخلاف هذه الشواغل الأكثر إلحاحا، يتواصل نمو مواطن الضعف في هيكل الدين بسبب مستويات الاقتراض الضخمة في القطاعين العام والخاص عبر بلدان عديدة، رغم ارتفاع أسعار الفائدة حتى الآن واستبعاد تسارع وتيرة النمو الاقتصادي حسبما يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وبالعودة إلى الوراء قليلاً، تشير الشواهد الأخيرة إلى تعطل محتمل في وتيرة خفض التضخم في بعض البلدان، وربما استمرار التضخم الأساسي في عدد من القطاعات. وفي بعض الحالات، تجاوز التضخم الجوهري تنبؤات المحللين لشهور متتالية. غير أن تجاوز المعدلات المتوقعة يمكن أن يفرض تحديات على سردية المِيل الأخير وما يرتبط بها من حالة تفاؤل بين المستثمرين، مما قد يؤدي إلى إعادة تسعير الفائدة وتزايد التقلبات عبر الأسواق المالية.

جمود التضخم

بعد تراجع سريع في مختلف أنحاء العالم، تباعدت معدلات التضخم مؤخرا عبر البلدان. وتشير البيانات الصادرة حتى الآن خلال العام الجاري إلى أن تسارع التضخم الأساسي في الشهور الثلاثة الأخيرة مقارنة بالشهور الثلاثة السابقة في عدد من الاقتصادات

المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية (الجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والفلبين وجنوب إفريقيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

ويبدو أن بعض المستثمرين يتوقعون مستقبلاً عدم انحسار الضغوط السعرية سريعا. ففي الاقتصادات الرئيسية، ارتفعت مجددا توقعات التضخم للعام أو العامين القادمين – مقيسة بالفرق بين القيمة الاسمية والقيمة المربوطة بالتضخم لعوائد السندات الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى أنها لا تزال أعلى من هدف البنوك المركزية البالغ 2%، كما هو الحال في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أو 3%، كما هو الحال في البرازيل والمكسيك. وتبدو مقاييس التوقعات التضخمية الأخرى أكثر استقرارا، كتلك المستمدة من مسوح الأسر.

معاودة الصعود

عائدات السندات الحكومية تشير إلى صعود اتجاه التوقعات التضخمية للعام أو العامين القادمين.

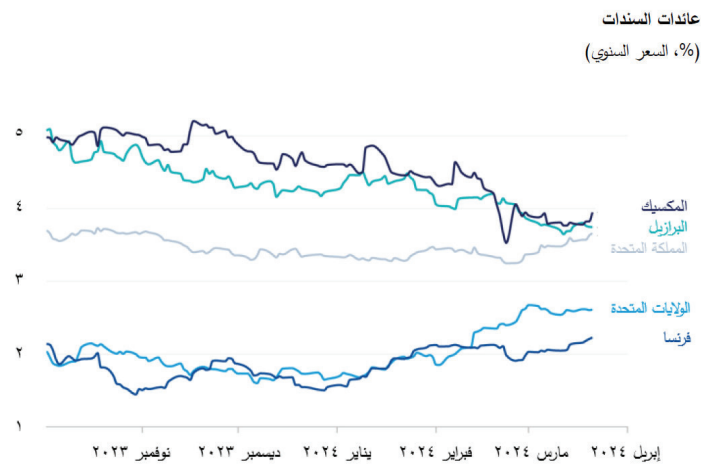

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متوسط التضخم الأساسي السنوي حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٥ (البرازيل وفرنسا والمكسيك والولايات المتحدة) أو الربع الأول من عام ٢٠٢٦ (المملكة المتحدة) مستدلا عليه بطرح العائد على سند حكومي معياري مربوط بالتضخم من العائد على سند حكومي معياري بالقيمة الاسمية.

IMF

وفي الوقت نفسه، قد يؤدي تفاقم التوترات الجغرافية-السياسية إلى المزيد من الاضطرابات في قطاعي الشحن وإنتاج الطاقة وارتفاع التضخم مجدداً. وحتى الآن، لا تزال الأسواق المالية متفائلة

عموما في ظل تعطل وتيرة خفض التضخم وغير ذلك من العوامل المعاكسة والمخاطر، حيث بلغت التقلبات في فئات الأصول الرئيسية حاليا مستويات متدنية رغم صعود مؤشرات عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية.

إعادة تسعير المخاطر

الارتفاعات الحادة في حجم التقلبات دائما ما يسبقها تباعد بين تقلبات أسعار الأصول ومستويات عدم اليقين، وهو ما يمكن أن يحدث حينما يتفاجأ المستثمرون بالصدمات المعاكسة، مما يدفعهم إلى إعادة تقييم الأصول في ضوء زيادة عدم اليقين.

ومن الصدمات المعاكسة التي قد تعرقل المِيل الأخير ارتفاع التضخم على نحو مفاجئ. فرغم ما شهدته عدة بلدان من ارتفاع توقعات التضخم المستقبلية كما أشرنا آنفا، يتوقع المستثمرون إجراء تخفيضات هائلة في أسعار الفائدة الأساسية هذا العام – بحوالي 75 نقطة أساس في البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي البرازيلي. ورغم سلسلة الارتفاعات المفاجئة في معدلات التضخم في الولايات المتحدة، لا يزال من المتوقع تخفيض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بحوالي 50 نقطة أساس. ويبدو أن المستثمرين على ثقة في أن البنوك المركزية المعتمدة على البيانات ستعمل على تيسير سياساتها النقدية بعد أن يبدأ التضخم في التراجع مجددا. أما إذا ظل التضخم مرتفعا، فقد تتهاوى تلك الآمال العريضة، مما قد تنشأ عنه موجة بيعية تشمل كافة الأصول، بداية من السندات والأسهم وحتى الأصول المشفرة.

وقد يؤدي هذا السيناريو إلى تشديد الأوضاع المالية على نطاق واسع. وسيشهد بعض المستثمرين على الفور خسائر على حيازاتهم من الأصول، ولا سيما من يعتمدون منهم على الرفع المالي الذين قد يواجهون عوائد سلبية هائلة. ومع ارتفاع عوائد السندات، سيواجه المقترضون حول العالم صعوبة أكبر في خدمة ديونهم.

وغالبا ما يكون مقترضو الأسواق الصاعدة هم الأكثر تأثرا في هذه المواقف. فأسعار إعادة التمويل التي يتحملها هؤلاء المصدرين تتجاوز بالفعل أسعار الفائدة على السندات السيادية تحت التحصيل المقومة بالدولار الأمريكي. وتواجه الأسواق الصاعدة الأكثر عرضة للمخاطر – ذات التصنيف الائتماني «B» و«CCC» أو أقل – الزيادة الأكبر على الإطلاق في الأسعار. وستزداد صعوبة إعادة التمويل حال تشديد الأوضاع المالية العالمية بسبب التضخم.

الالتزام بخفض التضخم

قد يتسبب تعطل وتيرة التضخم في مفاجأة للمستثمرين الذين أصبحوا أكثر اقتناعا بأن النصر قد تحقق بالفعل في معركة التضخم وأن أسعار الفائدة ستعاود الانخفاض مستقبلا. وفي الاقتصادات التي لا تزال تعاني من استمرار التضخم وتجاوزه لأهدافه، ينبغي ألا تسارع البنوك المركزية إلى التيسير قبل الآوان لكي لا تضطر إلى الرجوع عن قرارها لاحقا. وعليها أيضا التصدي لتوقعات المستثمرين مفرطة التفاؤل حيال تيسير السياسة النقدية، والتي أشاعت قدرا من التفاؤل في الأسواق المالية. وحيثما يشير التقدم المحرز إلى أن التضخم يتحرك بخطى ثابتة نحو الهدف، على البنوك المركزية التحول تدريجياً إلى سياسات أقل تشدداً.

ويتطلب الحفاظ على الاستقرار المالي في المِيل الأخير منهجا متعدد الجوانب. فعلى سلطات التنظيم المالي اتخاذ خطوات لضمان قدرة البنوك والمؤسسات الأخرى على تحمل حالات التعثر والمخاطر الأخرى، باستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط والإجراءات التصحيحية المبكرة وغيرها من الأدوات الرقابية. وينبغي أن تولي الأجهزة التنظيمية الأولوية للتنفيذ الكامل والمتسق للمعايير الاحترازية المتفق عليها دوليا،

الأسواق تباشر عملها في ظل استمرار الهدوء السائد

رغم مخاطر التطورات المعاكسة، سجلت تقلبات أسعار الأصول تراجعا ملحوظا مقارنة بمقاييس عدم اليقين حيال السياسات الاقتصادية.

تقلبات أسعار الأصول وعدم اليقين حيال السياسات الاقتصادية

(الدرجة الزائية)

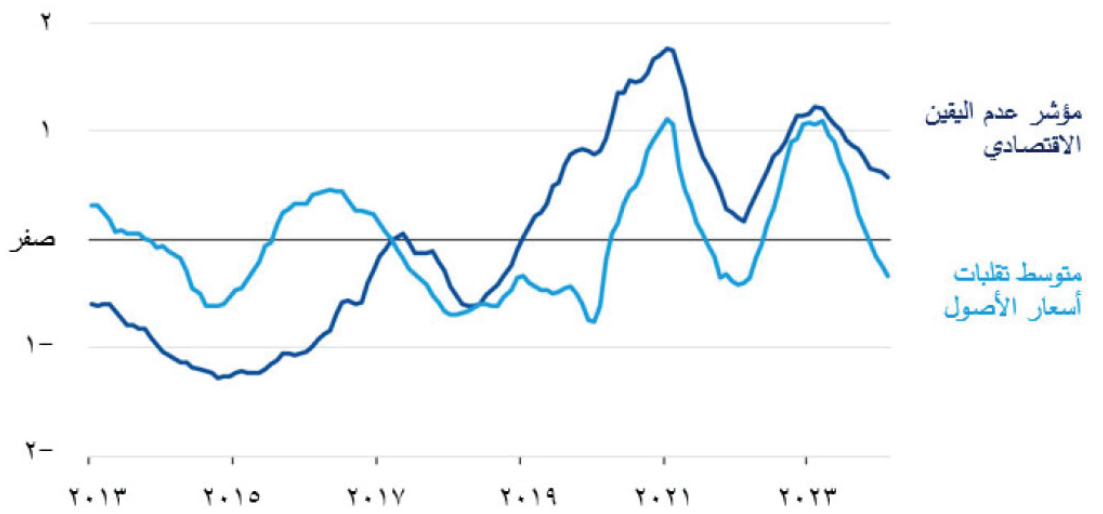

المصادر : دراسة Baker, Bloom and Davis (2014)، ومؤسسة Bloomberg Finance L.P، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "مؤشر عدم اليقين حيال السياسات الاقتصادية" هو الدرجة الزائية للمتوسط المتحرك خلال ١٢ شهرا لمؤشر عدم اليقين حيال السياسات الاقتصادية العالمية الوارد في دراسة Baker, Bloom and Davis (2014)، أما "متوسط تقلبات أسعار الأصول" فهو المتوسط المتحرك خلال ١٢ شهرا لمتوسط الدرجات الزائية لكل من "مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار" للأسهم، ومؤشر بلومبرغ لتقلبات السندات ذات العائد المرتفع، ومؤشر دويتشه بنك لتقلبات العملات الأجنبية. والدرجة الزائية هي درجة معيارية، وصفر = المتوسط على المدى الطويل، و+/–١ = أعلى/أقل من المتوسط بانحراف معياري واحد.

IMF

ولا سيما إتمام التنفيذ التدريجي لمعايير بازل 3. ويأتي في مقدمة الأولويات أيضا إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بأطر التعافي وتسوية الأوضاع للحد من الهبوط الناجم عن سقوط المؤسسات الأضعف. وينبغي أن تضمن البنوك المركزية حصول البنوك على تسهيلات السيولة عند اللزوم والتأهب للتدخل المبكر لمعالجة الضغوط التمويلية في القطاع المالي.

الاقتصاد العالمي لا يزال قادراً على الصمود برغم تفاوت النمو، والتحديات تلوح في الأفق

ينبغي لصناع السياسات تحديد الخطوات ذات الأولوية نحو اكتساب مزيد من الصلابة الاقتصادية مثل تعزيز مالية الحكومة وإنعاش آفاق النمو الاقتصادي

في مقال نشره بيير-أوليفييه غورينشا في مدونة صندوق النقد الدولي. وجاء المقال على النحو التالي: برغم التوقعات غير المتفائلة، يظل الاقتصاد العالمي صلبا بشكل ملموس، مع اطراد النمو وتباطؤ التضخم بنفس السرعة تقريبا التي ارتفع بها. وكانت الرحلة حافلة بالأحداث، بدءا من الانقطاعات في سلاسل الإمداد في أعقاب الجائحة، وأزمة في الطاقة والغذاء نتيجة لحرب روسيا على أوكرانيا، والارتفاع الكبير في معدلات التضخم وما تلاه من تشديد متزامن للسياسات النقدية على مستوى العالم.

وبلغ النمو العالمي أدنى مستوياته في نهاية عام 2022، مسجلا 2.3%، عقب وصول وسيط التضخم الكلي إلى ذروته عند 9.4%. ووفقاً لأحدث توقعاتنا في «آفاق الاقتصاد العالمي»، سيستمر النمو هذا العام والعام القادم بصورة مطردة في حدود 3.2%، مع تراجع وسيط التضخم الكلي من 2.8% في نهاية عام 2024 إلى 2.4% في نهاية عام 2025. ويشير معظم المؤشرات إلى حدوث هبوط هادئ.

ونتوقع كذلك حدوث ندوب اقتصادية أقل من الأزمات التي شهدتها الأربع سنوات الماضية، برغم اختلاف التقديرات من بلد إلى آخر. وقد ارتفع أداء الاقتصاد

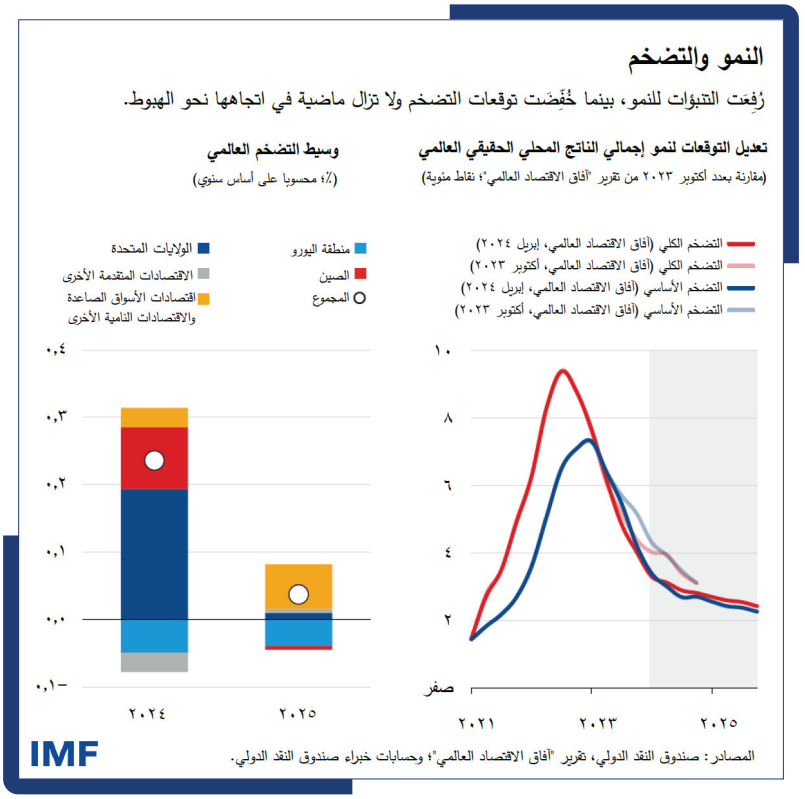

الأمريكي بالفعل متجاوزا اتجاهه الذي كان سائدا قبل الجائحة. ولكن تقديراتنا الآن تشير إلى مزيد من الندوب في البلدان النامية منخفضة الدخل، وكثير منها لا يزال يعاني لكي يطوي صفحة أزمتي الجائحة وتكلفة المعيشة. ويشير النمو القادر على الصمود وتراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع إلى حدوث تطورات مواتية في العرض، بما في ذلك انحسار صدمات أسعار الطاقة في وقت سابق، والتعافي القوي في عرض العمالة تدعمه تدفقات الهجرة القوية في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وقد ساعدت الإجراءات على مستوى السياسة النقدية على تثبيت التوقعات التضخمية حتى وإن كان انتقال آثارها قد أصبح أضعف، لأن القروض العقارية بسعر فائدة ثابت أصبحت أكثر شيوعاً. وعلى الرغم من هذه التطورات التي تلقى ترحيبا، يظل هناك كثير من التحديات التي يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة بشأنها.

مخاطر التضخم لا تزال باقية

ويظل خفض التضخم إلى المستوى المستهدف هو الأولوية. أولا، بينما اتجاهات التضخم مشجعة، فإننا لم نبلغ المستوى المستهدف بعد. ومما يثير القلق إلى حد ما أن التقدم نحو أهداف التضخم توقف نوعا ما منذ بداية السنة. وقد تكون هذه انتكاسة مؤقتة إلا أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاستمرار في توخي الحذر. فمعظم الأنباء السارة عن التضخم تُعزى إلى تراجع التضخم في أسعار الطاقة والسلع. وقد تراجع التضخم في أسعار السلع بفضل تراجع حدة الاحتكاكات في سلاسل الإمداد، وأيضا بسبب انخفاض أسعار الصادرات الصينية. ولكن أسعار النفط أخذت ترتفع مؤخرا، وهو ما يرجع في جانب منه إلى التوترات الجغرافية-السياسية كما أن التضخم في أسعار الخدمات لا يزال مرتفعا بشكل مزمن. وتزايد القيود التجارية على الصادرات الصينية يمكن كذلك أن يدفع تضخم أسعار السلع نحو الارتفاع.

وكان الأداء القوي في الولايات المتحدة مؤخرا انعكاسا لقوة الإنتاجية ونمو الوظائف، ولكن قوة الطلب في اقتصاد ما تعني كذلك أنه سيظل محموما. ويدعو هذا إلى اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي منهجا حذرا وتدريجيا نحو التيسير. وموقف المالية العامة، الذي لا يتسق مع استدامة المالية العامة على المدى الطويل يشكل مصدر خطر بصفة خاصة. ويثير هذا الأمر مخاطر على المدى القصير تهدد عملية تراجع معدل التضخم، وأيضا مخاطر أطول أجلا تهدد استقرار المالية العامة والاستقرار المالي للاقتصاد العالمي. ولا بد إذن من وجود حل ما يؤتي ثماره.

وسوف يرتد النمو في منطقة اليورو، ولكن من مستويات منخفضة للغاية، نظراً للتأثير السلبي من الصدمات السابقة وتشديد السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي. ويمكن للارتفاع المستمر في نمو الأجور والتضخم المتواصل في أسعار الخدمات أن يؤخرا تراجع التضخم إلى المستوى المستهدف. إلا أنه على عكس الولايات المتحدة، لا توجد سوى أدلة قليلة على حدوث فورة في النشاط الاقتصادي، وسيتعين على البنك المركزي الأوروبي أيضا إجراء معايرة دقيقة للتوجه نحو تيسير السياسة النقدية لتجنب القصور عن تحقيق معدل التضخم المستهدف. وبينما تبدو أسواق العمل قوية، قد يثبُت أن هذه القوة خادعة إذا كانت الشركات الأوروبية تكتنز العمالة تحسبا لانتعاش في النشاط قد لا يتحقق في الواقع.

ومن ناحية أخرى، يظل اقتصاد الصين متأثرا بهبوط النشاط في قطاع العقارات. ومن المعروف أن دورات الانتعاش والكساد في الائتمان لا تنتهي من تلقاء نفسها سريعاً أبداً، وهذه الحالة ليست استثناءً. وسيظل الطلب المحلي منخفضا ما لم تُتخذ إجراءات قوية لمعالجة السبب الأساسي. ومع انخفاض الطلب المحلي، يمكن للفوائض الخارجية أن ترتفع. وتتمثل المخاطر في أن هذا الأمر سيؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية في بيئة جغرافية-سياسية محفوفة بالمخاطر بالفعل.

وفي الوقت نفسه، يُبدي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة الأخرى أداءً قوياً، مستفيدة في بعض الأحيان من إعادة تصميم سلاسل الإمداد العالمية وزيادة حدة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة. وبصمة هذه البلدان في الاقتصاد العالمي آخذة في التزايد.

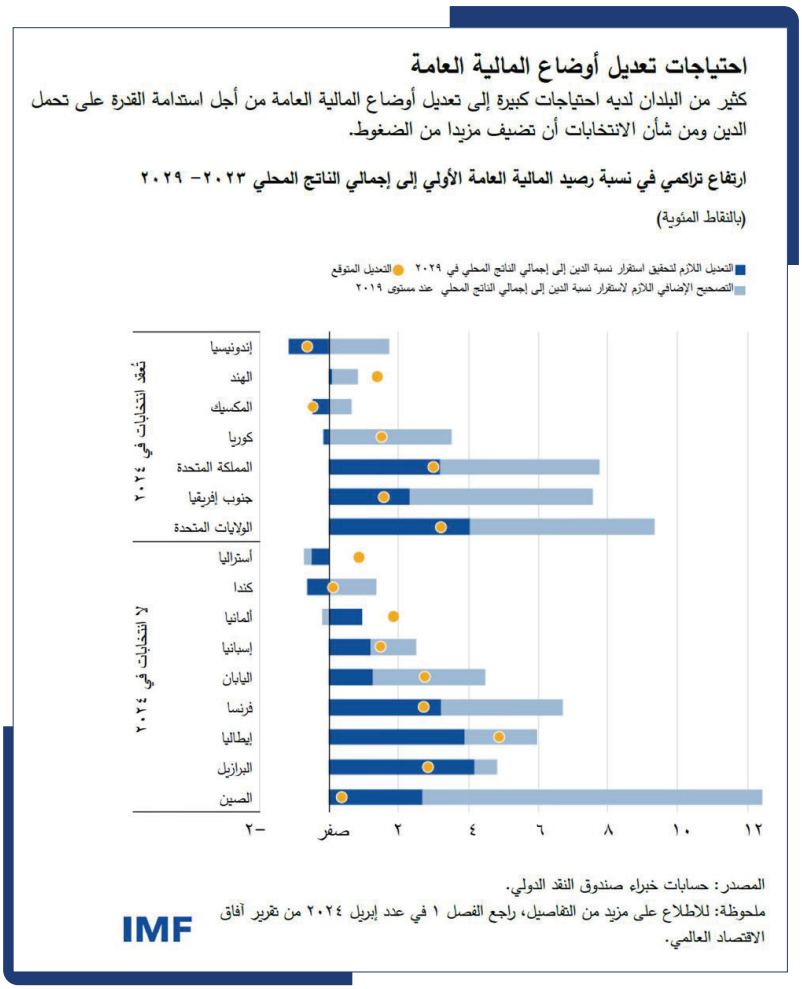

مسار السياسات

في المرحلة المقبلة، ينبغي لصناع السياسات تحديد التدابير ذات الأولوية التي تساعد في الحفاظ على صلابة الاقتصاد العالمي أو حتى تعزيزها.

وفي طليعة هذه الأولويات إعادة بناء هوامش الأمان

المالي. وحتى مع انحسار التضخم، تظل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة كما أن ديناميكية الديون السيادية أصبحت أقل إيجابية. والمصداقية في ضبط أوضاع المالية العامة يمكن أن تساعد على تخفيض تكاليف التمويل، وتحسين مساحة الحركة على مستوى المالية العامة والاستقرار المالي. ولسوء الحظ، فإن خطط المالية العامة حتى الآن غير كافية ويمكن أن تزداد انحرافا عن مسارها نظرا للعدد القياسي من الانتخابات هذا العام.

ولم يكن ضبط أوضاع المالية العامة سهلا على الإطلاق ولكن من الأفضل عدم الانتظار حتى تمُلي الأسواق شروطها. والمنهج الصحيح هو أن نبدأ الآن، بالتدريج وعلى نحو موثوق. ومتى أصبح التضخم تحت السيطرة، فإن عمليات ضبط أوضاع المالية العامة ذات المصداقية والتي تستغرق سنوات متعددة يمكن أن تساعد على تمهيد الطريق لمزيد من التيسير في السياسة النقدية. وتتبادر إلى الذهن عملية ضبط أوضاع المالية العامة وفترة تيسير السياسة النقدية في الولايات المتحدة الناجحتين في عام 1993 كمثال يُحتذى به.

والأولوية الثانية هي عكس مسار التراجع في آفاق النمو على المدى المتوسط. ويُعزى أحد أسباب تباطؤ النمو في الماضي إلى زيادة سوء توزيع رأس المال والعاملين داخل القطاعات والبلدان. ويمكن إعطاء دفعة للنمو من خلال تيسير توزيع الموارد على نحو أسرع وأكثر كفاءة. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعبئة مزيد من الموارد المحلية، سوف تساعد على تخفيض تكاليف الاقتراض والحد من الاحتياجات التمويلية. ويجب أن تعمل هذه البلدان على تحسين رأس المال البشري من الأعداد الكبيرة من سكانها الشباب، ولا سيما في ضوء التزايد السريع في أعداد السكان المسنين في العالم.

والذكاء الاصطناعي كذلك يعطينا الأمل في دفع الإنتاجية. وقد يفعل ذلك، إلا أن هناك احتمال كبير بأن تحدث اضطرابات شديدة في أسواق العمل والأسواق المالية. ولكي يستفد الجميع من الذكاء الاصطناعي سيتعين على البلدان تحسين بنيتها التحتية الرقمية، والاستثمار في رأس المال البشري، والتنسيق بشأن قواعد الطريق العالمية. ويؤدي تفاقم التشرذم الجغرافي-الاقتصادي وتزايد تدابير تقييد التجارة والسياسة الصناعية إلى الإضرار بآفاق النمو على المدى المتوسط. ونتيجة لذلك، تتغير بالفعل الروابط التجارية العالمية، بما ينطوي عليه هذا الأمر من خسائر محتملة على صعيد الكفاءة. وقد يكون تأثيره المحض هو جعل الاقتصاد العالمي أقل، وليس أكثر، صلابة. إلا أن الضرر الأوسع نطاقا يلحق بالتعاون العالمي. ولا تزال الفرصة سانحة لتحويل المسار.

وثالثاً، من الإنجازات الكبيرة في السنوات القليلة الماضية تعزيز أطر السياسة النقدية وسياسة المالية العامة والسياسة المالية ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقد ساعد ذلك على زيادة صلابة النظام المالي العالمي وتجنب حدوث طفرة دائمة في التضخم. وفي المرحلة القادمة، من الضروري المحافظة على أوجه التحسن هذه. ويتضمن ذلك حماية استقلالية البنوك المركزية التي اكتسبتها بشق الأنفس.

وأخيراً، فإن التحول الأخضر يقتضي استثمارات كبيرة. وتخفيض الانبعاثات يتوافق مع النمو فأصبح النشاط أقل اعتمادا على المصادر كثيفة الانبعاثات في العقود الأخيرة. ولكن الانبعاثات لا تزال آخذة في التزايد. وهناك المزيد مما ينبغي القيام به، وبسرعة. وقد اتسع نطاق الاستثمار الأخضر بوتيرة سليمة في الاقتصادات المتقدمة والصين. وأكبر الجهود يجب أن تبذلها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، التي يتعين عليها تحقيق زيادة هائلة في نمو استثماراتها الخضراء والحد من استثماراتها في الوقود الأحفوري. وهذا الأمر سيتطلب من الاقتصادات المتقدمة الأخرى والصين نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى توفير تمويل كبير من القطاعين الخاص والعام.

السياسة الصناعية ليست علاجاً سحرياً للنمو البطيء

في مقال نشره كل من إيرا دابلا نوريس، دانييل جارسيا ماسيا، فيتور جاسبار، لي ليو خبراء اقتصاديون في صندوق النقد الدولي في مدونته. يسعى كثير من البلدان في الوقت الحاضر إلى استخدام السياسة الصناعية بكثافة لإعطاء دفعة للابتكار في قطاعات محددة على أمل إنعاش الإنتاجية والنمو طويل المدى مجددا، وسط المخاوف الأمنية. ويمر العالم بفترة من ازدهار مبادرات كبيرة في مختلف أنحائه مثل قانون الرقائق والعلوم في الولايات المتحدة الذي سيمول البحوث المحلية وتصنيع أشباه الموصلات، أو خطة الصفقة الخضراء الصناعية في الاتحاد الأوروبي، التي تدعم تحول المجموعة إلى الحياد المناخي، أو التوجيه الجديد بشأن الاقتصاد والسياسة الصناعية في اليابان، أو قانون الرقائق الكوري إلى جانب السياسات المطبقة منذ فترة طويلة في اقتصادات الأسواق الصاعدة مثل الصين.

قد تميل البلدان إلى التحول نحو السياسة الصناعية، لكن وضع مزيج من السياسات يدعم الابتكار على نطاق أوسع يمكن أن يساعد على دفع النمو الاقتصادي

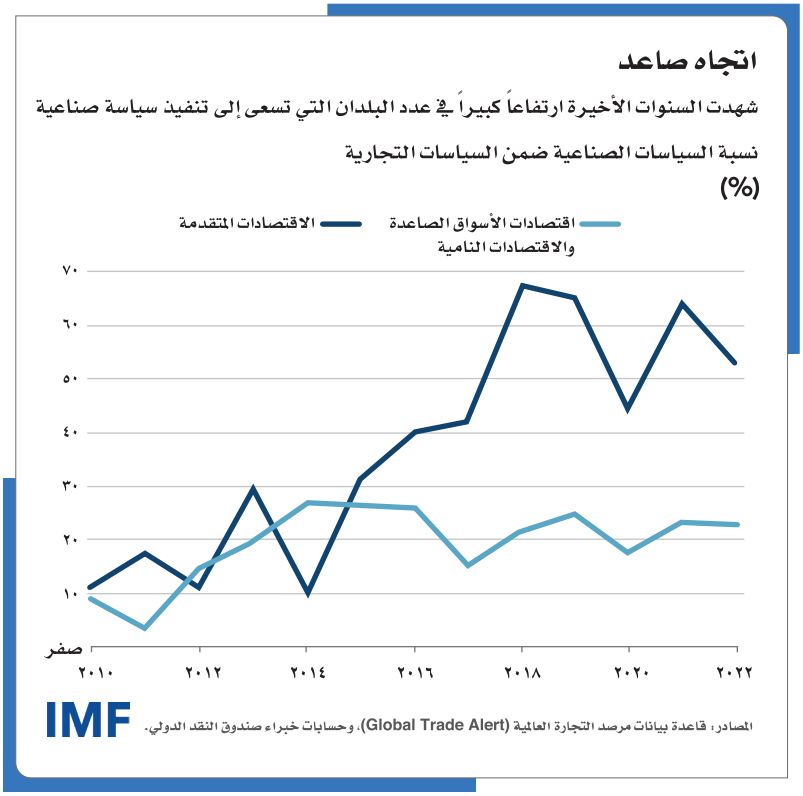

والسياسة الصناعية، التي تقدم الحكومات الدعم من خلالها لكل قطاع على حدة، يمكن أن تدفع الابتكار إذا نُفِّذَت بالشكل السليم. ولكن تحقيق التوازن الصحيح أمر بالغ الأهمية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان، لأن التاريخ مليء بقصص تحذر من أخطاء السياسات، وارتفاع تكاليف المالية العامة، والتداعيات السلبية على البلدان الأخرى.

والتحول في الآونة الأخيرة نحو السياسة الصناعية بهدف دعم الابتكار في قطاعات وتكنولوجيا محددة ليس حلا سحريا. وبدلا من ذلك، فإن سياسات المالية العامة المصممة بشكل جيد وتدعم الابتكار ونشر التكنولوجيا على نطاق أوسع، مع التركيز على العمل البحثي الأساسي الذي يشكل أساس الابتكار التطبيقي، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع النمو عبر البلدان وتعجيل التحول إلى اقتصاد أكثر اخضرارا ورقمنة.

ويتضح من تقييمنا للطريقة التي ينبغي انتهاجها في توجيه دعم المالية العامة للابتكار في قطاعات محددة أن اتباع هذه السياسات لا يولد مكاسب الإنتاجية والرفاهية إلا في ظل ظروف مشددة:

• عندما تولد القطاعات المستهدفة منافع اجتماعية قابلة للقياس، مثل خفض انبعاثات الكربون أو انتشار تداعيات أكبر من خلال انتقال المعرفة إلى قطاعات أخرى.

• وعندما تخلو السياسات من التمييز ضد الشركات الأجنبية.

• وعندما تمتلك الحكومة قدرة قوية على إدارة هذه السياسة وتنفيذها.

ويعتمد معظم السياسات الصناعية بشدة على الدعم المُكلِف أو التخفيف الضريبي، الأمر الذي يمكن أن يكون ضارا بالإنتاجية والرفاهية إذا افتقر توجيهه إلى الفعالية. ونرى ذلك مرارا وتكرارا، كما في حالات سوء توجيه الدعم نحو قطاعات ذات صلات سياسية على سبيل المثال. وإضافة إلى ذلك، التمييز ضد الشركات الأجنبية يمكن أن يصبح مثبطا لذاته، لأن من شأن هذه السياسات أن تكون دافعا للانتقام وما يترتب عليه

السياسات المنغلقة فهي تقلص إمكانات العالم الابتكارية وتبطئ نشر التكنولوجيا إلى البلدان التي في أمس الحاجة إليها

من تكلفة بينما معظم البلدان – وحتى الاقتصادات المتقدمة الكبرى – يعتمد على ابتكارات بلدان أخرى.

ويمكن تبرير اعتماد السياسة الصناعية في بعض الحالات، مثل دعمها لقطاعات يتولد عنها انتقال المعرفة بقوة إلى الاقتصاد المحلي (في حالة صناعة أشباه الموصلات، على سبيل المثال). ومن الحالات المهمة الأخرى لاستخدامها هي دفع الابتكار الأخضر – فالوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري سيقتضي توفير تكنولوجيا لا وجود لها بعد. غير أن دعم الابتكار الأخضر ينبغي أن يكون شفافا، ويركز على الأهداف البيئية، ويكمله تسعير قوي للكربون بهدف تخفيض تكاليف المالية العامة إلى أدنى حد.

وبصورة أعم، ينبغي للحكومات التي تستخدم السياسات الصناعية أن تستثمر في القدرات الفنية، وأن تعيد معايرة الدعم الذي تقدمه مع تغير الظروف، وتعمل على نحو يتماشى مع الأسواق المفتوحة والقائمة على المنافسة. ويتعين عليها أن تصمم هذه السياسة بهدف تجنب الإنفاق المهدر للموارد والتدابير الحمائية التي يمكن أن تفضي إلى مزيد من تشرذم التجارة العالمية.

مزيج سياسات المالية العامة الداعمة للابتكار

من المستحسن أن تعمل الاقتصادات المتقدمة في مجال التكنولوجيا على اختيار مزيج السياسات الذي يدعم الابتكار بشكل أعم، وخاصة لأن العمل البحثي الأساسي واسع التطبيقات عادة ما ينقصه التمويل.

وإحدى الطرق فعالة التكلفة في دفع الابتكار والنمو هي تنفيذ مزيج مكمل من التمويل العام للعمل البحثي الأساسي، وتقديم منح تدعم البحوث والتطوير في الشركات البادئة الابتكارية، ومنح حوافز ضريبية لتشجيع الابتكار التطبيقي على مستوى الشركات. وتشير تقديراتنا إلى أن زيادة في الإنفاق على هذه السياسات قدرها 0.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي – أو حوالي 50% من المستوى الحالي في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – يمكن أن ترفع إجمالي الناتج المحلي بما يصل إلى 2% في متوسط الاقتصادات المتقدمة. والوصول إلى هذا المستوى من الإنفاق على الابتكار يمكن أن يخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل.

غير أن التصميم مهم. فالمنح تحقق أكبر قدر من المنفعة إذا وُجِّهَت نحو المراحل الأولى من دورة حياة الابتكار أي، على سبيل المثال، إذا كان يتحتم تيسير الحصول على الحوافز الضريبية لكي لا تقتصر منفعتها على الشركات الكبيرة الراسخة فحسب.

وفي حين أن دعم الابتكار يمكن أن يؤتي ثماره في الأجل الطويل، قد يتعين على البلد التي ليس لديها سوى حيز محدود للإنفاق من المالية العامة أن تعيد تحديد أولويات مصارف الإنفاق الأخرى وتعمل على تعبئة مزيد من الإيرادات في الأجل القصير.

وتختلف الأولويات بالنسبة للبلدان الأقل تقدما في مجال التكنولوجيا. ويمكن لحكوماتها أن تحقق مكاسب إنتاجية أكبر من خلال السياسات التي تشجع على نشر التكنولوجيا التي طورتها بلدان أخرى. ولكنها يجب أن تستثمر في رأس المال البشري والبنية التحتية الاستراتيجية لكي تجني المنافع الكاملة من التدفقات التكنولوجية الداخلة.

وفي كل البلدان، يكتسب توثيق أواصر التعاون الدولي وزيادة تبادل المعرفة أهمية بالغة في تعجيل التحول الأخضر والرقمي وتحقيق مستقبل أكثر رخاء. أما السياسات المنغلقة فهي تقلص إمكانات العالم الابتكارية وتبطئ نشر التكنولوجيا، ولا سيما إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها.

اتباع سياسـات توجيه دعم المالية العامة للابتكار في قطاعات محددة لا يولد مكاسـب الإنتاجية والرفاهية إلا في ظل:

- توليـد القطاعـات المسـتهدفة منافـع اجتماعيـة قابلـة للقيـاس، مثـل خفـض انبعاثـات الكربـون أو انتشـار تداعيـات أكـبر مـن خـلال انتقـال المعرفـة إلى قطاعـات أخرى.
- خلو السياسات من التمييز ضد الشركات الأجنبية.
- امتلاك الحكومة قدرة قوية على إدارة هذه السياسة وتنفيذها.

من إجمالي 86 مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

صفقات الاندماج والاستحواذ بالخليج تتجاوز 83 مليار دولار في 2023

كشف تقرير اقتصادي لشركة «إرنست آند يونغ»، أنّ صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حققت نمو نسبته 4% في عام 2023 لتصل إلى 86 مليار دولار، واستحوذت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على أغلبها بإتمام 565 صفقة بقيمة بلغت 83.2 مليار دولار. وجاء في التقرير أنّ صانعي الصفقات تجاهلوا ضغوط التوترات الجيوسياسية وارتفاع تكلفة رأس المال وحالة عدم اليقين الاقتصادي العامة التي هيمنت على الأسواق الغربية، ليستمر نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ في المنطقة العام الماضي بشكل جيد.

تفاصيل الصفقات

وأشار التقرير إلى أنّ الصفقات المحلية هيمنت على نشاط الصفقات في المنطقة من حيث الحجم، إذ مثلت ما نسبته 49% من إجمالي عدد الصفقات، في حين ساهمت صفقات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود 72% من القيمة الإجمالية للصفقات. وارتفعت قيمة الصفقات العابرة للحدود بنسبة 14% على أساس سنوي، وذلك في ظلّ سعي الشركات إلى اكتساب مزايا استراتيجية على نطاق عالمي.

صناديق الثروة السيادية تقود النشاط

وقال التقرير إنّ صناديق الثروة السيادية، مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار وشركة «مبادلة» من الإمارات، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وجهاز قطر للاستثمار، واصلت قيادة نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ في المنطقة، لدعم الاستراتيجيات الاقتصادية لهذه الدول.

وساهمت الصفقات الصادرة من الصناديق السيادية بالحصة الأكبر، من إجمالي قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ في عام 2023، إذ بلغت 208 صفقات بقيمة 53.5 مليار دولار.

وبالنسبة للقطاعات، استحوذت التكنولوجيا على معظم عدد الصفقات بواقع 141 صفقة، في حين احتلت المواد الكيميائية المرتبة الأولى، من حيث قيمة الصفقات، بقيمة 17 مليار دولار.

دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر

واستحوذت المنطقة على غالبية الصفقات، إذ بلغ عددها 565 صفقة بقيمة 83.2 مليار دولار. وأفاد التقرير بأنّ الإمارات عززت مكانتها كوجهة مفضّلة للمستثمرين، وذلك بفضل لوائحها التنظيمية الصديقة للأعمال وإطارها القانوني الفعّال، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنّ السعودية أيضاً من الوجهات الاستثمارية المفضّلة في المنطقة، مشيراً إلى أن الإمارات

والمملكة سجلتا حجماً كبيراً من الصفقات المجمعة، إذ استحوذ البلدان على 305 صفقات من إجمالي الصفقات المعلنة في عام 2023، بقيمة بلغت 24.8 مليار دولار.

كما كان البلدان من بين أكبر مقدّمي العروض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يشير إلى مشاركتهما النشطة في صفقات الاندماج والاستحواذ.

وشهدت الإمارات أكبر عملية اندماج واستحواذ في المنطقة العام الماضي، مع الإعلان عن الاستحواذ على موزّع المواد الكيميائية شركة يونيفار سوليوشنز Univar Solutions ، من قبل شركة Apollo Global Management أبولو غلوبال مانجمنت، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، مقابل 8.2 مليار دولار.

وكانت أمريكا الوجهة المفضلة للمستثمرين الإماراتيين خلال عام 2023، من خلال 21 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 15.3 مليار دولار، وذكرت إرنست آند يونغ في بيان، أن مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي «يعمل بشكل نشط على تعزيز الشراكات بين البلدين».

الشركات الناشئة

ووفقاً لأرقام «ماغنيت» للأبحاث في الشركات الناشئة، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجعاً في نشاط الاندماج والاستحواذ في الشركات الناشئة، حيث انخفض عدد الصفقات بنسبة 38% خلال 2023، مقارنة بـ 71 صفقة في 2022.

كما شهد نشاط الاندماج والاستحواذ عالمياً تراجعاً ملحوظاً في 2023، لاسيما في قطاع الشركات الناشئة، وذلك بسبب اتساع الفجوة بين ما يعرضه المشتري وما يطلبه مؤسسو هذه الشركات.

كذلك، وفقاً لشركة «باين آند كو» الاستشارية، أظهرت بعض البيانات انخفاض قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عالمياً، بنسبة 20% خلال العام الماضي مقارنة بعام 2022، وهو الانخفاض الأكبر في 10 سنوات.

توقعات عام 2024

وأوضح مدير الاستراتيجية والمعاملات في إرنست آند يونغ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، براد واتسون، «ظل عقد الصفقات قوياً في عام 2023، إذ قادت صناديق الثروة السيادية نشاط الاندماج والاستحواذ، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التركيز على التنمية الوطنية والاستثمار في قطاعات المستقبل». وتوقّع واتسون أن يظل نشاط الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قوياً في عام 2024 «نظراً إلى الاتجاهات المستمرة حول تحول الطاقة والتحول الرقمي لكل شيء».

ارتفاع مستوى المخاطر في غالبية الدول العربية لعام 2023

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن تراجع التقييمات السيادية وتصنيفات المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية لغالبية الدول العربية خلال العام 2023، وذلك وفق 30 مؤشر صادرة عن 15 من أهم وكالات التصنيف الائتماني وتقييم المخاطر في العالم. وأوضح المدير العام للمؤسسة عبدالله أحمد الصبيح في افتتاحية النشرة الفصلية الأولى «ضمان الاستثمار» لعام 2024 أن هذا التباين جاء انعكاساً لما شهده عام 2023 من تصاعد لوتيرة الأحداث السياسية في المنطقة وتفاقم العدوان على غزة واستمرار الصراع المسلح في السودان واليمن وعدد من الدول العربية، بالتزامن مع تباطؤ معدل النمو جراء تراجع إنتاج النفط وعائداته وتصاعد أزمتي غلاء المعيشة والمديونية. وأكد الصبيح أن المؤسسة وانطلاقا من إدراكها للأهمية الكبيرة لمؤشرات التقييم السيادي ومؤشرات المخاطر في تحديد نصيب الدول العربية من اهتمام الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل والاستثمار والتجارة في المنطقة والعالم، تواصل رصدها لنحو 30 من مؤشرات التقييم السيادي وتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية الصادرة عن 15 وكالة دولية متخصصة ومقارنها بالعام السابق، حيث تم التوصل لعدد من الاستنتاجات أبرزها ما يلي:

- استقرار التصنيف السيادي لـ 4 دول عربية مع تحسن تصنيف قطر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان مقابل تراجع تصنيف المغرب ومصر وتونس ولبنان، إضافة الى تغير الرؤية المستقبلية لـ 6 دول وذلك وفق أهم 4 وكالات عالمية.
- استحواذ دول مجلس التعاون الخليجي ثم المغرب فالأردن ومصر على مقدمة الترتيب عربيا في أغلب التقييمات المتعلقة بمؤشرات المخاطر بكل أنواعها.
- تراجع متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشري فيتش وprs لقياس مخاطر الدول السياسية والاقتصادية والمالية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تراجع وضع الدول العربية في مؤشرات مخاطر الدولة المتعلقة بعمليات التصدير والاستثمارات المباشرة الصادرة عن وكالة كريديندو، وفي مؤشر مخاطر التجارة الصادر عن وكالة نيكسي اليابانية.
- شهد متوسط الترتيب العالمي للدول العربية تحسناً في مؤشرات مخاطر الدولة الصادرة عن وكالات اليانز تريد واترادیوس وكوفاس.
- استقر ترتيب أغلب الدول العربية في مؤشرات تقييم المخاطر المختلفة التي تصدرها وكالة دان أند براد استريت ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بجانب استقرار شروط الدفع المفضلة في التعامل مع الدول العربية في الصفقات التجارية.

- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي مع تحسن الوضع في 10 دول تصدرتها سلطنة عمان، في مقابل تراجع ترتيب 7 دول.

- جاءت المخاطر الاقتصادية في المرتبة الأولى من بين المخاطر المتوقع أن تهدد الدول العربية خلال العامين المقبلين وفق المنتدى الاقتصادي العالمي، وتصدرها أزمات الانكماش الاقتصادي والتضخم والدين العام.

وذكر الصبيح أنه بجانب الجهود الذاتية المتوقعة للدول العربية في تعزيز استقرارها السياسي والأمني والاقتصادي والمالي لتحسين تقييمها في تلك المؤشرات خلال الفترة المقبلة، إلا أن ذلك يتوقف على عوامل عدة منها ما يلي:

- توقعات الوضع السياسي والأمني في غزة والسودان واليمن وسوريا وليبيا ولبنان والصومال وبدرجة أقل في العراق وتونس ومصر.

- التوقعات بشأن الأداء الاقتصادي الخارجي لدول المنطقة والمرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط وحركة التجارة والاستثمار، والسياحة وترتيبات الاقتراض والدين.

- انعكاسات الصراعات والأحداث الدولية وفي مقدمتها الحرب الأوكرانية - الروسية، والصراع الإلى الأمريكي -الصيني، ونتائج الانتخابات المقررة في 40 دولة عام 2024.

وأشار الصبيح إلى أنه رغم وجود تحفظات من قبل المؤسسة وبعض حكومات ومؤسسات المنطقة على عدد من تلك التصنيفات الصادرة عن المؤسسات الدولية المتخصصة في التقييم السيادي وتقييم مخاطر الدول، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها وضرورة متابعتها، وذلك من أجل تحسين وضع الدول العربية وترتيبها كمدخل مهم لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة.

عبدالله أحمد الصبيح / المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

كما أكد الصبيح في هذا السياق على استعداد المؤسسة للقيام بدورها في رفع تقارير متخصصة وشاملة عن وضع كل دولة عربية مع التأكيد على أهمية التواصل مع فرق البحث القائمة على إصدار مؤشرات التقييم السيادي وتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية للمساهمة في تحسين تصنيف دول المنطقة وإدراج الدول العربية المستبعدة حالياً ضمن تلك التصنيفات.

يذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» تأسست عام 1974 ومقرها دولة الكويت، كمؤسسة متعددة الأطراف تضم في عضويتها جميع الدول العربية وأربع مؤسسات مالية عربية مشتركة، وتقدم خدمات تأمينية متخصصة ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية بهدف تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ودعم الصادرات والواردات العربية.

معهد كابجيميني للأبحاث

6% من بنوك التجزئة مستعدة للتحول القائم على الذكاء الاصطناعي

كشفت نسخة الذكرى السنوية العشرين «للتقرير العالمي للخدمات المصرفية للتجزئة» الصادر عن معهد كابجيميني للأبحاث أن نسبة 80% من المديرين التنفيذيين لبنوك التجزئة يعتبرون تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدية طفرةً كبيرة في رحلة تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ولكن على الصعيد الآخر كشف التقرير أن نسبة بنوك التجزئة المستعدة للتحول القائم على الذكاء الاصطناعي على مستوى المؤسسة يقتصر على 6% فحسب. وقالت إنه نتيجة لعدم وضوح المشهد الاقتصادي الكلي، تضطر العديد من بنوك التجزئة إلى اتخاذ قرارات استراتيجية للتغلب على التحديات التي تواجه نماذج أعمالها الحالية. وفي هذا الإطار، أفاد التقرير تصّدر الإنتاجية والكفاءة قائمة أولويات قادة القطاع المصرفي الذين شملهم الاستطلاع. أما بخصوص التكنولوجيا، فيخطط 70% من مسئولي تقييم الخبرة في البنوك زيادة الاستثمار في التحول الرقمي بنسبة تصل إلى 10%

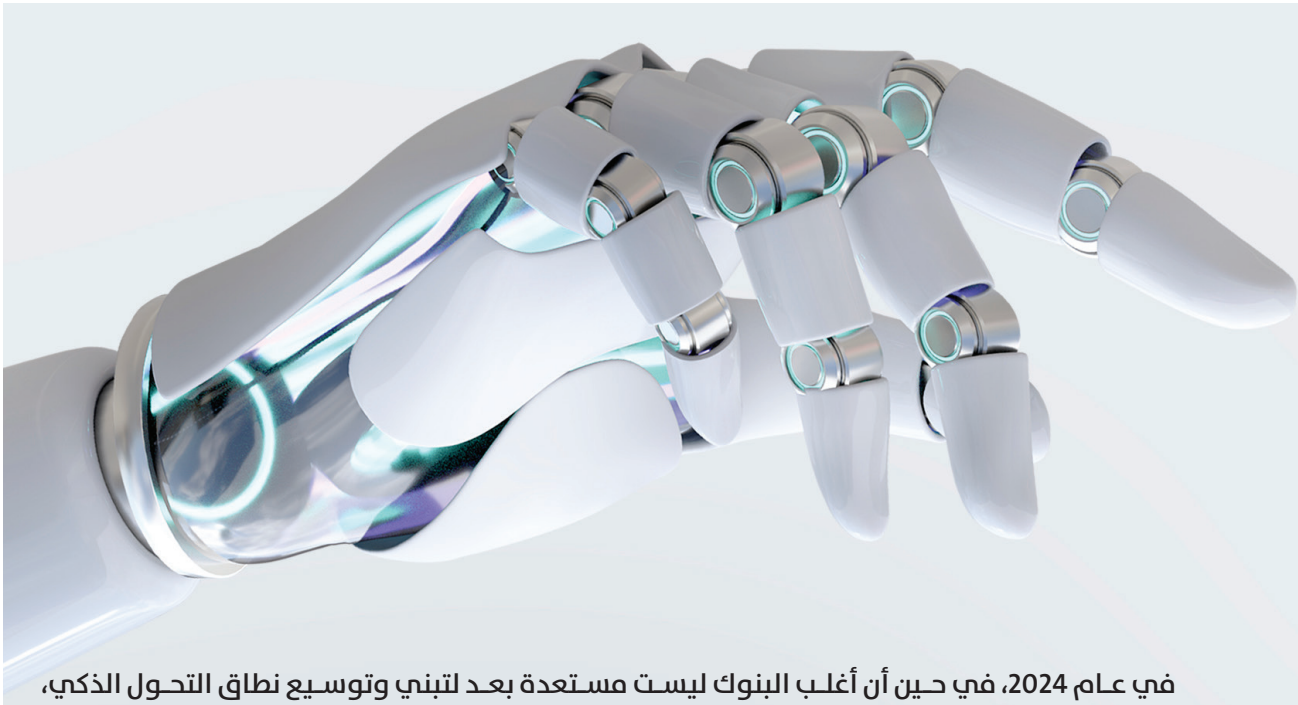

في عام 2024، في حين أن أغلب البنوك ليست مستعدة بعد لتبني وتوسيع نطاق التحول الذكي، والذي يتضمن التطبيق الاستراتيجي للتقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز الابتكار والكفاءة.

يجب على البنوك التحرك بسرعة لتجنب «الفشل الصامت للذكاء الاصطناعي التوليدي»

وقامت كابجيميني بتقييم 250 بنكاً للتجزئة عبر معايير تجارية وتكنولوجية متنوعة لفهم مدى تطور بيانات البنية التحتية لديهم والتزامها بالذكاء الاصطناعي.

ووجدت الشركة أن معظم البنوك ليست مستعدة بعد للنجاح في مستقبل مصرفي ذكي، فعلى الصعيد العالمي، حققت نسبة 4% فحسب من بنوك التجزئة درجة عالية في الالتزام التجاري والقدرات التكنولوجية، في حين سجل 41% منها درجات متوسطة، مما يشير إلى فجوة واضحة فيما يتعلق باستعداد البنوك لتبني التحول الذكي وتنفيذه بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الفوارق الإقليمية هذه المسألة، ففي أمريكا الشمالية، أظهرت 27% من البنوك استعداداً منخفضًا، تليها أوروبا بنسبة 31%، بينما تبين تأخر كبير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيثما سجلت 48% من البنوك درجات منخفضة.

من خلال التركيز على الحلول الذكية، المدمجة بالذكاء الاصطناعي، ستتمكن البنوك من التغلب على التحديات الهيكلية المستمرة وتحقيق النمو المستدام، ولكن يجب أن يكون هذا النجاح ملموساً وقابلاً للقياس. وعليه، أوضح التقرير أن 6% فقط من البنوك وضعت مؤشرات أداء رئيسية لقياس تأثير الذكاء الاصطناعي والمراقبة المستمرة، بينما ما يزال أكثر من 60% من البنوك بصدد تطوير

مؤشرات الأداء الرئيسية، علاوةً على ذلك قام 26% بالفعل بإعداد بعض مؤشرات الأداء الرئيسية، ولكنهم لا يقومون بقياسها.

ووفقاً للتقرير، قد يتسبب تأخر البنوك في تحديد نتائج تجاربهم مع تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي بالوقوع في خطر «الفشل الصامت»، حيث لا توجد علامات واضحة أو مؤشرات دقيقة لنجاح أو فشل تلك التقنيات حتى الآن. على سبيل المثال، صرح 2% فقط من المديرين التنفيذيين أنهم يتتبعون بانتظام مؤشرات الأداء الرئيسية للذكاء الاصطناعي التوليدي وأدائه.

بالإضافة إلى ذلك، أعرب 39% من المديرين التنفيذيين عن عدم رضاهم بنتائج استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يعزز أكثر من «الفشل الصامت». ولمواجهة هذا التحدي، تقترح الدراسة إنشاء البنوك لمركز رصد خاص بالذكاء الاصطناعي، لتتبع ومراقبة أداؤه وتأثيره الحقيقي، عند تنفيذه على نطاق واسع.

تعليقًا على ذلك، قال نيلش فايديا، رئيس القطاع العالمي للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في كابجيميني: «بعد مرور عام على كون الذكاء الاصطناعي التوليدي أحد محاور الحديث الرئيسية في اجتماعات مجلس الإدارة، نرى كيف تخاطر البنوك بالتأخر عن هذه التكنولوجيا في حالة عدم تبنيها لتلك الحلول بالسرعة الكافية والاستعداد للاستفادة من قدراتها».

وأضاف فايديا أنه يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي ترك أثر مستدام وواسع النطاق عند استخدامه بمسؤولية وحكمة عبر مختلف العمليات، كما صرح أن هناك حاجة ماسة لزيادة الجهود الهادفة إلى رفع الوعي تجاه تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتبسيط مفاهيمها لتصبح أكثر وضوحاً، مؤكدًا أنه حان وقت العمل لزيادة الثقة وبناء علاقات وطيدة، لاسيما مع العملاء، حيث سيتوقف النجاح على تطوير خارطة طريق من شأنها أن توازن بين الزخم الذي اكتسبته التكنولوجيا والنهج العملي القابل للتتبع والقياس.

موظفو البنوك يرحبون بروبوتات الذكاء الاصطناعي التوليدي المساعدة

تمتلك تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدية إمكانات هائلة لرفع الكفاءة وتحسين تجربة العملاء عبر سلسلة القيمة المصرفية للأفراد. ولذلك، يركز أكثر من (70%) من موظفي البنك على الأنشطة التشغيلية، وترتفع هذه النسبة إلى 91% بين الموظفين في فرق تأهيل العملاء، مما يترك القليل من الوقت للتفاعل مع العملاء.

وأفاد الاستطلاع أيضاً أن 80% من موظفي البنك أعطوا تصنيفاً «معتدلاً» لفعالية الأتمتة عبر وظائفهم (التأهيل، والإقراض، والتسويق، ومركز الاتصال)، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين تطلعات البنك والواقع.

وأفاد موظفو البنوك أيضاً بأن أحد أهم المحاور التي يهتمون بها، هي الإمكانات الواعدة لروبوتات الذكاء الاصطناعي التوليدي المساعدة فيما يتعلق بأتمتة الكشف عن الاحتيال وتصور البيانات وأتمتة التحليلات، فضلا عن صياغة وإرسال محتوى مخصص للعملاء. إذ يحدد التقرير أن البنوك يمكنها تحسين ما يصل إلى 66% من الوقت الذي تقضيه في العمليات، والتوثيق، والامتثال، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالتأهيل، من خلال التحول الذكي المدعوم الذكاء الاصطناعي وروبوتات المساعدة.

الذكاء الاصطناعي التحاوري ودوره في الحد من مشكلة التخلي عن مكالمات العملاء

بعد الجائحة، تحولت أغلب قنوات خدمة العملاء التقليدية إلى قنوات الرقمية، وأصبحت أدوات الخدمة الذاتية مثل روبوتات المحادثة أكثر شيوعاً من أي وقت مضى. وعلى الرغم من هذا التغيير، عبر أغلب العملاء عن عدم رضاهم بالخدمة حيثما اتصل (61%) من عملاء البنوك بموظفي خدمة العملاء لأنهم غير راضين عن خدمات الروبوتات التحاورية، في حين أن 17% منهم ببساطة لا يثقون في روبوتات المحادثة ويفضلون الموظفين.

تفتقر روبوتات المحادثة التقليدية القائمة على القواعد إلى المرونة والقدرة على التكيف مقارنةً بالأنظمة المتقدمة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وذلك لعدم قدرتها على التعامل مع الاستعلامات المعقدة أو غير المتوقعة. وفي هذا الصدد، صنف أكثر من 60% من العملاء تجربتهم مع روبوتات المحادثة على أنها متوسطة. ومع ذلك، تؤثر هذه المؤشرات بشكل واضح على معدل التخلي عن المكالمات، والذي وصل إلى 12% لدى بنوك المستوى الأول وما يقرب من 18% لبنوك المستوى الثاني على مستوى العالم. وعليه، يفيد التقرير أنه يجب على البنوك إنشاء مراكز اتصال ذكية تستفيد من روبوتات المحادثة المدمج بها قدرات الذكاء الاصطناعي التحاوري وروبوتات المساعدة الذكية لمساعدة موظفي خدمة العملاء في مهامهم اليومية.

الهجمات السيبرانية من أشد المخاطر ومصدر قلق كبير للعالم

3.3 مليارات دولار الإنفاق على الأمن السيبراني بمنطقة الشرق الأوسط

باتت مخاطر الهجمات السيبرانية مصدر قلق كبير للعديد من الدول والشركات الكبرى، حيث تشير التقارير إلى أنها من أشد المخاطر على مستوى العالم، بعدما أدّت هذه الهجمات إلى خسائر مالية كبرى، وأثرت على البنية التحتية الحيوية، وهددت الاستقرار السياسي لدول عدة. وسلّط أحدث تقرير للمخاطر العالمية لعام 2024، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الضوء على المد المتزايد للتهديدات السيبرانية والمعلومات المضللة، باعتبارها تشكل خطورة كبرى على مستوى العالم، وحذّر التقرير من ملاذات الجريمة منخفضة التكلفة والقضايا المحيطة بتركيز قوة الذكاء الاصطناعي في أيدي قلة من الناس. وتتعرض خدمات المعلومات وصناعات التكنولوجيا للغالبية العظمى من الهجمات السيبرانية، تليها البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الاتصالات والخدمات المالية والحكومة، بما يؤكد على أهمية التعاون الدولي في إدارة المخاطر السيبرانية، حيث تواجه هذه القطاعات مخاطر مشتركة، وفق التقرير.

انعدام الأمن السيبراني

تصنيف المخاطر: المركز الرابع على مدى عامين

يقول شون دويل، قائد مبادرة أطلس الجرائم الإلكترونية، المنتدى الاقتصادي العالمي، الصناعات في جميع أنحاء العالم على حافة التحول التكنولوجي، إن اتجاهات الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية مدفوعة بالتطورات التكنولوجية. هناك حاجة إلى فهم الآثار المباشرة والمتوسطة والطويلة الأجل لهذه التقنيات على وضع الأمن السيبراني لكل منظمة. يمكن للتكنولوجيا الناشئة، أن توفر حلولاً لانعدام الأمن السيبراني، ولكن المؤشرات تشير إلى أن التطورات ستفيد المنظمات والمجتمعات الأكثر تقدمًا والأفضل حماية من التهديدات السيبرانية.

الفجوة بين المنظمات القادرة على جعل نفسها أكثر مرونة عبر الإنترنت وتلك التي لا تستطيع ذلك آخذة في الاتساع، على سبيل المثال، يتبنى المهاجمون السيبرانيون تقنيات جديدة، مثل أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، لزيادة عدد الأسواق التي يمكنهم استهدافها، وتتطلب الاستجابة لهذا الأمر الاستثمار واكتساب المواهب التي لا تستطيع العديد من المنظمات تلبيتها أو لا تدركها، ولهذا السبب، فإن نسبة المؤسسات التي يمكنها إما حماية نفسها من المهاجمين السيبرانيين أو التعافي من الهجوم السيبراني آخذة في التناقص.

وسيكون لهذه الفجوة في العدالة السيبرانية تأثير اجتماعي أكثر وضوحًا في عام 2024 بسبب التقارب بين الجرائم السيبرانية والجرائم العنيفة في بعض المناطق، على سبيل المثال، في أغسطس 2023، أفادت الأمم المتحدة أنه تم الاتجار بما لا يقل عن 220 ألف شخص في جنوب شرق آسيا وأجبروا على العمل في عمليات الاحتيال عبر الإنترنت. وبينما تتسابق المؤسسات لتبني تقنيات جديدة، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، لا ينبغي لها أن تغفل عن المخاطر الناجمة عن التطبيقات المستقبلية القريبة لتقنيات أخرى مثل الحوسبة الكمومية، التطور التكنولوجي يجعل فجوة العدالة السيبرانية أكثر وضوحا داخل البلدان وفيما بينها، وهذا يجعل الجميع أكثر عرضة للخطر، حتى المنظمات التي تتمتع بأفضل الحماية، والحلول التعاونية التي تدعم أولئك الأقل قدرة على تأمين أنفسهم ستكون في صالح الجميع.

النتائج السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي

تصنيف المخاطر: المركز السادس على مدى 10 سنوات

يقول بنجامين لارسن، رئيس قسم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، المنتدى الاقتصادي العالمي، في مواجهة التحديات التي يفرضها التقدم السريع في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، تظهر سلسلة من المشكلات والحلول المبتكرة في المقدمة. إن خطر تركز السوق وتأثيره المحتمل على حوافز الأمن القومي يستلزم بذل جهود متضافرة لتعزيز هياكل الإدارة العالمية، ومبادرات مثل المجموعة الاستشارية رفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والإعلان الصادر عن قمة سلامة الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة، والتي ضمت الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورواندا وكوريا الجنوبية، تجسد خطوات في الاتجاه الصحيح، وفي حين أن الهدف الطويل الأجل هو العمل على إيجاد أنظمة تنظيمية متجانسة، فإن هذه الجهود الأولية مهمة تهدف إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة على المستوى الدولي.

يشكل دمج الذكاء الاصطناعي في قرارات الصراع مخاطر التصعيد غير المقصود والتمكين غير المتماثل للجهات الفاعلة الخبيثة، وتهدف الأطر المعيارية، مثل الإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي والاستقلال الذاتي، والذي تم إطلاقه في عام 2023، إلى توجيه الدول في التطوير المسؤول ونشر الذكاء الاصطناعي العسكري. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية على أنه ضروري لمعالجة هذه المخاطر بشكل فعال.

تنامي الإنفاق على التدابير الأمنية

أما على صعيد الإنفاق على البنية التحتية السيبرانية،

فقد توقعت مؤسسة غارتنر أن ينمو الإنفاق على الأمن وإدارة المخاطر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 12.1% عام 2024، ليصل إلى إجمالي 3.3 مليارات دولار.

ويدفع المشهد التنظيمي المتطور والتكرار المتزايد للهجمات الإلكترونية قادة إدارة مخاطر الأعمال إلى زيادة إنفاقهم على التدابير الأمنية، حيث تعمل المؤسسات على تحسين دفاعاتها بشكل إستراتيجي، من خلال اعتماد التقنيات المتقدمة والحلول الأمنية التي تمكنها من تحديد نقاط الضعف المحتملة أو الأنشطة الضارة بشكل استباقي عبر مختلف المنصات الرقمية.

وفي عام 2024، من المتوقع أن يسجل الإنفاق على خصوصية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل نمو بين جميع القطاعات، بزيادة قدرها 24% على أساس سنوي.

ومن المتوقع أن يسجل الإنفاق على الأمن السحابي زيادة قياسية بنسبة 17.4% ليكون بذلك ثاني أعلى معدل نمو خلال عام 2024. ومن المتوقع أن يسهم الاستخدام المتنامي للبنى التحتية المقدمة كخدمة (IaaS) والمنصات المقدمة كخدمة (PaaS) والبرمجيات المقدمة كخدمة (SaaS) في زيادة الإنفاق على مصادر الأمن السحابي. بالإضافة إلى ذلك فقد أسهم اعتماد البيئات متعددة السحابة في زيادة تعقيدات الأمن الإلكتروني، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب على حلول كشف الهجمات والاستجابة لها والقائمة على السحابة مثل تقنيات التعرف على النقاط الطرفية والاستجابة لها، وحلول التعرف والاستجابة المُدارة.

اتجاهات الأمن السيبراني لإدارة تحديات الذكاء الاصطناعي

ويجب على مديري تكنولوجيا المعلومات إعطاء الأولوية لاثنين من أهم اتجاهات الأمن السيبراني لإدارة تحديات الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل فعال، ومعالجة العوامل الخارجية الأخرى، من بينها نقص الأمان والمواهب، بالإضافة إلى المخاوف التنظيمية المتزايدة، والاعتماد السريع للتكنولوجيا السحابية. وسوف يساعد هذان الاتجاهان في تحسين المرونة التنظيمية وأداء وظيفة الأمن السيبراني.

فالاتجاه الأول، هو استكشاف إمكانات ومخاطر الذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث وضعت تطبيقات النماذج اللغوية الكبيرة (LLM) على جدول الأعمال لإدراجها في العديد من خرائط طريق الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

ويُنشئ الذكاء الاصطناعي التوليدي أسطح هجوم جديدة، مما يوجب على قادة الأمن استعدادا للدفاع عنها. وللحد من مخاطره، يجب أن تتكيف برامج أمن التطبيقات والبيانات لاستيعاب هذه الطريقة الجديدة لاستخدام التكنولوجيا للقيام بالأعمال. كما يجب على المؤسسات وضع سياسات تحكم استخدام تطبيقات هذا النوع من الذكاء الاصطناعي، وتطوير وحدات التدريب والتوجيه.

وسيساعد هذا في تقليل الاستخدام غير المصرح به للذكاء الاصطناعي التوليدي، وتقليل مخاطر انتهاك الخصوصية وحقوق الطبع والنشر. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات تحديث ممارساتها المتعلقة بأمن التطبيقات والبيانات لدمج هجمات جديدة، مثل المطالبات أو طبقات التنسيق المستخدمة للتحكم في نماذج الذكاء الاصطناعي. أما الاتجاه الثاني، فهو برامج السلوك والثقافة الأمنية، حيث يؤدي إضفاء الطابع الشعبي على الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى تضخيم التحديات الأمنية التي يمكن أن تواجهها المؤسسات. كما أن إضفاء هذا الطابع على الذكاء الاصطناعي التوليدي يمُكن الموظفين من الوصول غير المقيد إلى القدرات التقنية القوية، التي إذا استخدمت دون العناية الواجبة، فقد تؤدي لاختراق البيانات.

مشهد متطور وشركات ناشئة

ويعد الشرق الأوسط موطنا لعدد من الشركات الناشئة والشركات المبتكرة في مجال الأمن السيبراني التي تعمل

على تطوير حلول متطورة لمواجهة التحديات الأمنية الفريدة بالمنطقة. وتجتذب هذه الشركات الاستثمارات من أصحاب الأموال المحليين والدوليين، وتساهم في نمو صناعة الأمن السيبراني بالمنطقة.

ووفق تقرير صادر عن ماغنت (MAGNiTT) تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موطنا لأكثر من 150 شركة ناشئة بمجال الأمن السيبراني، وقد زاد الاستثمار في هذه الشركات الناشئة بنسبة تزيد على 60% السنوات الخمس الماضية.

الفرص وسوق الخدمات الأمنية

تواجه منطقة الشرق أيضا توترات وصراعات جيوسياسية تخلف مخاطر جديدة على الأمن السيبراني. ويتم استخدام الهجمات السيبرانية بشكل متزايد أداة للحرب والتجسس، مما يجعل المنطقة هدفا للهجمات السيبرانية التي ترعاها الدول. ويشهد الشرق الأوسط أيضا تعاونا متزايدا بين الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص لمواجهة تحديات الأمن السيبراني. وتعمل حكومات المنطقة على تطوير إستراتيجيات وأطر وطنية للأمن السيبراني، وتقيم شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص لتبادل المعلومات والخبرات.

ووفقًا لتقرير صادر عن فروست آند سوليفان (Frost & Sullivan) كان المتوقع أن يصل سوق الخدمات الأمنية عالميا إلى 47.65 مليار دولار بحلول عام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 14.7% من عام 2018 إلى 2023.

نقص المواهب بمجال الأمن السيبراني

الأمر المثير للقلق أن منطقة الشرق الأوسط، تماماً مثل بقية العالم، تعاني نقصا في المواهب بمجال الأمن السيبراني، مما يصعب المشكلة على المؤسسات إدارة احتياجاتها الأمنية وإدارة المخاطر بشكل فعال. ومن الناحية الإيجابية، يخلف هذا فرصاً لمقدمي خدمات الأمان وغيرهم من موفري خدمات الأمان الخارجيين لتقديم خدماتهم للشركات في المنطقة.

التصنيف الائتماني.. المحددات والمزايا

للتصنيف الائتماني للأفراد أهمية رئيسية لجميع أصحاب المصلحة، وخاصة المستثمرين والمؤسسات المانحة للقروض، كالبنوك والمؤسسات المالية، حيث يشكل التصنيف الائتماني أحد المحددات الرئيسية في اتخاذ القرار الائتماني ومنح القروض للعملاء، ووفقاً للممارسات العالمية فإنه في حالة ارتفاع درجة التصنيف الائتماني فذلك يعني تقليل تكلفة التمويل، أو سعر فائدة القرض، والعكس عند انخفاض درجة التصنيف الائتماني حيث ترتفع تكلفة التمويل، أو سعر الفائدة.

في هذه الإضاءة، نركز على أهمية التصنيف الائتماني للأفراد، بالإضافة إلى المميزات وكذلك التحديات التي تواجه التصنيف الائتماني، وأنواعه مع إبراز دور شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية Ci-net في إجراء عملية التصنيف للعملاء من الأفراد.

ما التصنيف الائتماني؟

يعد التصنيف الائتماني بمثابة مقياس تقديري لمعرفة قدرة الأفراد على الالتزام بسداد ديونهم، ويعرف أيضاًبأنه معرفة الجدارة الائتمانية لمن يتقدم لطلب قرض من أي جهة مقرضة، وذلك من خلال دراسة وتحليل الوضع المالي للمتقدم بطلب القرض، وعادة تقوم الجهات المقرضة بدراسة مدى التزامه بسداد ديونه السابقة في مواعيدها.

وبالتالي فالتصنيف الائتماني أداة تساعد على تشكيل صورة واضحة للوضع الائتماني للعميل لدى الجهات المانحة، لتتمكن من اتخاذ قرارات مدروسة تحد من مخاطر التعثر وعدم الانتظام في السداد، وفقاً لنهج إدارة المخاطر وسياسة المنح لدى الجهة المانحة.

أهمية التصنيف الائتماني لأصحاب المصلحة

تعتمد الجهات المقرضة كالبنوك والمؤسسات المالية على تقييمات العملاء الصادرة من مؤسسات التصنيف الائتماني في تحديد مستوى المخاطر الائتمانية التي تواجهها، ولضمان سلامة الوضع المالي للعملاء.

يساهم مستوى التصنيف الائتماني للعملاء في تحديد الفرص المتاحة من أجل الحصول على القروض البنكية.

يعطي التصنيف الائتماني مؤشراً عن مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين، وهو ما يعزز الثقة بين العميل والدائنين، وبالتالي يخفض نسب تعثر السداد.

ما مزايا التصنيف الائتماني؟

الإفصاح عن مدى قدرة العملاء على سداد المستحقات المالية.

العمل على تجنب أو تقليل حالات التخلف عن السداد.

تسهيل تقييم المخاطر المتعلقة بالائتمان.

دراسة السلوك الائتماني للعميل ومدى انتظامه في سداد ما عليه من التزامات.

المساهمة في تسعير تكلفة الدين أو التمويل لدى أصحاب المصلحة.

ما تحديات التصنيف الائتماني؟

- عدم تعاون بعض الجهات من مزودي المعلومات عن العملاء بتحديث البيانات بشكل دقيق، وبالتالي قد يؤثر ذلك سلباً في دقة التقارير وشهادات التصنيف الائتماني.
- تدريب وتطوير موظفي شركات التصنيف الائتماني باستمرار وبصورة تتماشى مع الممارسات الحديثة لتفادي وتقليل الأخطاء في إعداد التقارير وشهادة التصنيف الائتماني، لضمان تحسين جودة التقارير الائتمانية الخاصة بالعملاء.
- صعوبة تصنيف وتقييم العملاء الجدد من فئة الأفراد والذين لا يوجد لديهم تاريخ ائتماني.

التصنيف الائتماني في دولة الكويت "نموذج شركة (Ci-net)"

شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (Ci-net)، هي شركة مساهمة كويتية تتركز أعمالها حول إعداد السجلات الائتمانية، بالإضافة إلى إصدار التقارير وشهادات الائتمان للعملاء، وبعض الخدمات الائتمانية، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2019، الخاص بتنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، وتهدف الشركة إلى تزويد كافة القطاعات المصرفية والمالية والتجارية بالمعلومات الائتمانية للعملاء الأفراد أو الشركات

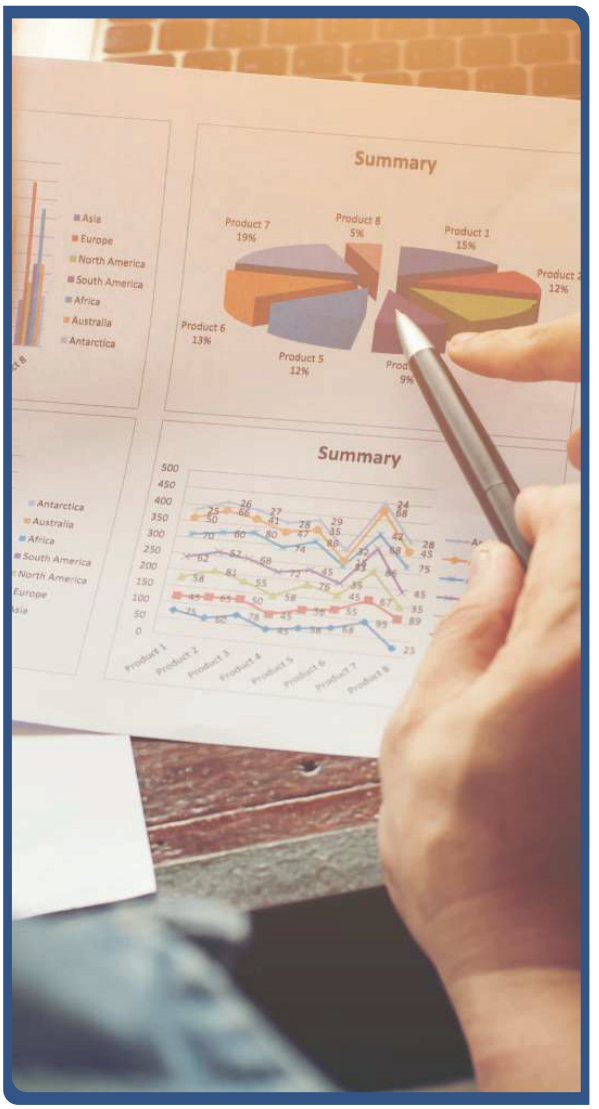

والتصنيف الائتماني للأفراد، وفي هذا السياق فإن من أبرز ما تقدمه الشركة هو تقرير المعلومات الائتمانية وخدمة التصنيف الائتماني.

أولاً : تقرير المعلومات الائتمانية

يحتوي تقرير المعلومات الائتمانية على معلومات تفصيلية عن جميع القروض/عمليات التمويل الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية وغيرها من أنواع التسهيلات الائتمانية الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات لدى الجهات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة، ويشمل التقرير الائتماني جميع المعلومات والبيانات الإيجابية والسلبية المرتبطة بالحالة الائتمانية للعملاء، وعادة ما يتم وضعها في شكل تقييمات للأداء تعرف بمؤشر التقييم الائتماني الرقمي.

ويعتمد في إعداد التقدير على عدة مصادر للبيانات من أهمها، البنوك والمؤسسات المالية والجهات المقرضة والمؤسسات التجارية التي تقدم تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بالتقسيط. وتقوم شركة (Ci-net) بتحديث المعلومات والبيانات بشكل مستمر وفقاً لقواعد الشركة، لضمان أعلى قدر من الدقة والجودة.

ثانياً: التصنيف الائتماني

تصدر شركة (Ci-net) تقرير التصنيف الائتماني للعملاء الأفراد وهو مؤشر رقمي يلخص كامل السجل التاريخي الائتماني للعميل حيث يتم احتسابه بطرق رياضية وإحصائية متطورة، ويعكس ذلك درجة التقييم المرتبطة بسداد العميل لالتزاماته المستقبلية، يتم تصنيف العميل بناءً على مراحل المخاطر الائتمانية والتي تنقسم إلى خمسة فئات وهم:

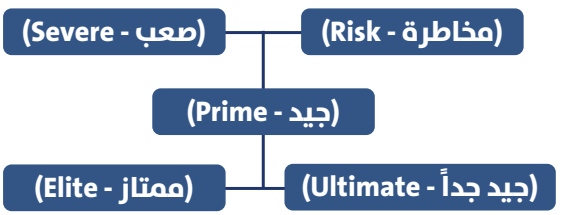

وتقوم شركة (Ci-net) عند إعداد عملية التصنيف الائتماني بجمع عدة معلومات تفصيلية عن العملاء، منها على سبيل المثال لا الحصر (نمط المدفوعات السابقة – الالتزامات المستحقة – فترة التاريخ الائتماني – الاستعلام الائتماني – أنواع التسهيلات الائتمانية المستخدمة – بيان حالة العميل السابقة - وغيرها)، وتحدث عملية التقييم الائتماني للعملاء دورياً، بناءً على السلوك الائتماني

للعميل ومدى التزامه بسداد الالتزامات المستحقة عليه في المواعيد المحددة، حيث إن أي تأخير في تسديد الالتزامات المالية في الوقت المحدد، أو عدم سدادها بالكامل، أو استخدام الحد الأقصى للبطاقات الائتمانية، أو الحصول على أي تسهيلات ائتمانية إضافية، يؤثر على التصنيف الائتماني للعميل، كما تقوم شركة (Ci-net) بمراجعة نموذج التصنيف الائتماني والتحقق من دقة مخرجاته بشكل مستمر والعمل على تطوير وتحسين أدائه. كذلك تقدم الشركة تقريراً سنوياً لبنك الكويت المركزي يوضح مؤشرات أداء التصنيف الائتماني وتحليل النتائج الفعلية مع تلك المتوقعة.

ومن أبرز فوائد التصنيف الائتماني:

- **التنبؤ المبكر بمخاطر عدم السداد (التعثر)**
- **اتخاذ القرار السليم في إجراءات منح التمويل (Precise Credit Decision)**
- **التقليل من شطب الديون، ومخصصات القروض الغير منتظمة (Reduces write offs and provisions).**

الخاتمة

من الواضح أن عملية التصنيف الائتماني تمثل أحد عناصر الأمان للجهات المقرضة كالبنوك والمؤسسات المالية من حيث معرفة الجدارة الائتمانية للعملاء، وبالتالي تجنب أو تقليل مخاطر الائتمان وسهولة تسعير تكلفة التمويل، كما تمثل أيضاً عنصر أمان للعملاء الأفراد من حيث العمل على تحقيق التوازن في سلوكهم الائتماني لتجنب مخاطر تعثر السداد، ومن ثم الوقوع في مخالفات مالية تضر السجل الائتماني لهم، يأتي هذا الدور الإيجابي للتصنيف الائتماني في ظل التدقيق والتحديث المستمر الذي تقوم به شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية من أجل الوصول إلى تقديم المعلومات والبيانات الائتمانية بجودة عالية وبطرق مبتكرة.

المصدر: معهد الدراسات المصرفية

المراجع

Ci-net شركة شبكة المعلومات الائتمانية
https://www.cinet.com.kw/ar/products-services

أ.د مجدي شهاب «مؤشرات التصنيف الائتماني للأوراق المالية وانعكاساتها على الاستثمار» 2022. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. https://bit.ly/3PHa80z

منصة أهلي ديجيتال «تصنيف درجة الائتمان: ما الذي يجعل درجة التصنيف الائتماني جيدة مقابل درجة تصنيف ائتمان سيئة» 2022.

Credit Rating: what makes a credit rating good or bad? - Jordan Ahli Bank

منصة أوشن إكس (OCEANX) «ماذا يعني التصنيف الائتماني؟ وما هي أبرز منظماته», 2022, https://bit.ly/3ZnWzX5

منصة مجرة, «التصنيف الائتماني»،2020، المفاهيم الإدارية في هارفارد بزنس ريفيو، https://bit.ly/3ZnWzX5

KEITH J FERNANDEZ, «Why Do Credit Scores Matter in the UAE» 2020, Citibank Blog, Importance of Credit Score for Credit Card in UAE | Life and Money (citibank.ae).

FIGURE E

Global risks ranked by severity

"Please estimate the likely impact (severity) of the following risks over a 2-year and 10-year period."

Source

World Economic Forum Global Risks Perception Survey 2023-2024.

In the longer term, climate-related threats dominate the top 10 risks global populations will face

The growing internationalization of conflicts by a wider set of powers could lead to deadlier, prolonged warfare and overwhelming humanitarian crises. With multiple states engaged in proxy, and perhaps even direct warfare, incentives to condense decision time through the integration of AI will grow. The creep of machine intelligence into conflict decision-making – to autonomously select targets and determine objectives – would significantly raise the risk of accidental or intentional escalation over the next decade.

Ideological and geoeconomic divides will disrupt the future of governance.

A deeper divide on the international stage between multiple poles of power and between the Global North and South would paralyze international governance mechanisms and divert the attention and resources of major powers away from urgent global risks.

Asked about the global political outlook for cooperation on risks over the next decade, two-thirds of GRPS respondents feel that we will face a multipolar or fragmented order in which middle and great powers contest, set and enforce regional rules and norms. Over the next decade, as dissatisfaction with the continued dominance of the Global North grows, an evolving set of states will seek a more pivotal influence on the global stage across multiple domains, asserting their power in military, technological and economic terms.

As states in the Global South bear the brunt of a changing climate, the aftereffects of pandemic-era crises and geoeconomic rifts between major powers, growing alignment and political alliances within this historically disparate group of countries could increasingly shape security dynamics, including implications for high-stakes hotspots: the Russia-Ukraine war, the Middle East conflict and tensions over Taiwan (Chapter 1.4: Rise in conflict). Coordinated efforts to isolate “rogue” states are likely to be increasingly futile, while international governance and peacekeeping efforts shown to be ineffective at “policing” conflict could be sidelined.

The shifting balance of influence in global affairs is particularly evident in the internationalization of conflicts – where pivotal powers will increasingly

lend support and resources to garner political allies – but will also shape the longer-term trajectory and management of global risks more broadly. For example, access to highly concentrated tech stacks will become an even more critical component of soft power for major powers to cement their influence. However, other countries with competitive advantages in upstream value chains – from critical minerals to high-value IP and capital – will likely leverage these economic assets to obtain access to advanced technologies, leading to novel power dynamics.

Opportunities for action to address global risks in a fragmented world.

Cooperation will come under pressure in this fragmented, in-flux world. However there remain key opportunities for action that can be taken locally or internationally, individually or collaboratively – that can significantly reduce the impact of global risks.

Localized strategies leveraging investment and regulation can reduce the impact of those inevitable risks that we can prepare for, and both the public and private sector can play a key role to extend these benefits to all. Single breakthrough endeavors, grown through efforts to prioritize the future and focus on research and development, can similarly help make the world a safer place. The collective actions of individual citizens, companies and countries may seem insignificant on their own, but at critical mass they can move the needle on global risk reduction. Finally, even in a world that is increasingly fragmented, cross-border collaboration at scale remains critical for risks that are decisive for human security and prosperity.

The next decade will usher in a period of significant change, stretching our adaptive capacity to the limit. A multiplicity of entirely different futures is conceivable over this time frame, and a more positive path can be shaped through our actions to address global risks today.

also notable new entrants to the top 10 risk rankings over the two-year period (Figure C). Although a "softer landing" appears to be prevailing for now, the near-term outlook remains highly uncertain. There are multiple sources of continued supply-side price pressures looming over the next two years, from El Niño conditions to the potential escalation of live conflicts. And if interest rates remain relatively high for longer, small- and medium-sized enterprises and heavily indebted countries will be particularly exposed to debt distress (Chapter 1.5: Economic uncertainty).

Economic uncertainty will weigh heavily across most markets, but capital will be the costliest for the most vulnerable countries. Climate-vulnerable or conflict-prone countries stand to be increasingly locked out of much-needed digital and physical infrastructure, trade and green investments and related economic opportunities. As the adaptive capacities of these fragile states erodes further, related societal and environmental impacts are amplified.

Similarly, the convergence of technological advances and geopolitical dynamics will likely create a new set of winners and losers across advanced and developing economies alike (Chapter 2.4: AI in charge). If commercial incentives and geopolitical imperatives, rather than public interest, remain the primary drivers of the development of artificial intelligence (AI) and other frontier technologies, the digital gap between high- and low-income countries will drive a stark disparity in the distribution of related benefits – and risks. Vulnerable countries and communities would be left further behind, digitally isolated from turbocharged AI breakthroughs impacting economic productivity, finance, climate, education and healthcare, as well as related job creation.

Over the longer term, developmental progress and living standards are at risk. Economic, environmental and technological trends are likely to entrench existing challenges around labour and social mobility, blocking individuals from income and skilling opportunities, and therefore the ability to improve economic status (Chapter 2.5: End of development?). Lack of economic opportunity is a top 10 risk over the two-year period, but is seemingly less of a concern for global decision-makers over the longer-term horizon, dropping to #11 (Figure E). High rates of job churn – both job creation and destruction – have the potential to result in deeply bifurcated labour markets between and within developed and developing economies. While the productivity benefits of these economic transitions should not be underestimated, manufacturing- or services-led export growth might no longer offer traditional pathways to greater prosperity for developing countries.

Two-thirds of global experts anticipate a multipolar or fragmented order to take shape over the next decade

The narrowing of individual pathways to stable livelihoods would also impact metrics of human development – from poverty to access to education and healthcare. Marked changes in the social contract as intergenerational mobility declines would radically reshape societal and political dynamics in both advanced and developing economies.

Simmering geopolitical tensions combined with technology will drive new security risks.

As both a product and driver of state fragility, Interstate armed conflict is a new entrant into the top risk rankings over the two-year horizon (Figure C). As the focus of major powers becomes stretched across multiple fronts, conflict contagion is a key concern (Chapter 1.4: Rise in conflict). There are several frozen conflicts at risk of heating up in the near term, due to spillover threats or growing state fragility.

This becomes an even more worrying risk in the context of recent technological advances. In the absence of concerted collaboration, a globally fragmented approach to regulating frontier technologies is unlikely to prevent the spread of its most dangerous capabilities and, in fact, may encourage proliferation (Chapter 2.4: AI in charge). Over the longer-term, technological advances, including in generative AI, will enable a range of non-state and state actors to access a superhuman breadth of knowledge to conceptualize and develop new tools of disruption and conflict, from malware to biological weapons.

In this environment, the lines between the state, organized crime, private militia and terrorist groups would blur further. A broad set of non-state actors will capitalize on weakened systems, cementing the cycle between conflict, fragility, corruption and crime. Illicit economic activity (#31) is one of the lowest-ranked risks over the 10-year period but is seen to be triggered by a number of the top-ranked risks over the two- and 10-year horizons (Figure D). Economic hardship – combined with technological advances, resource stress and conflict – is likely to push more people towards crime, militarization or radicalization and contribute to the globalization of organized crime in targets and operations (Chapter 2.6: Crime wave).

environmental risks, in particular Biodiversity loss and ecosystem collapse and Critical change to Earth systems. Younger respondents tend to rank these risks far more highly over the two-year period compared to older age groups, with both risks featuring in their top 10 rankings in the short term. The private sector highlights these risks as top concerns over the longer term, in contrast to respondents from civil society or government who prioritize these risks over shorter time frames. This dissonance in perceptions of urgency among key decision-makers implies sub-optimal alignment and decision-making, heightening the risk of missing key moments of intervention, which would result in long-term changes to planetary systems.

Figure D: Global risks landscape: an interconnections map

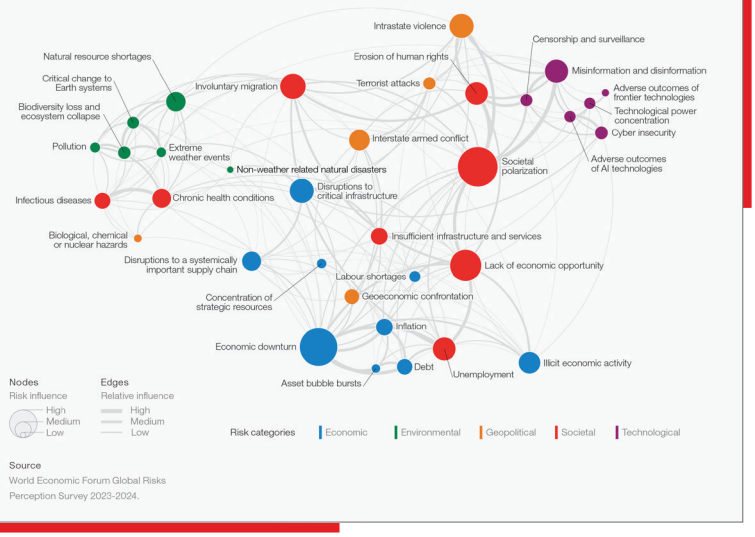

Chapter 2.3: A 3°C world explores the consequences of passing at least one "climate tipping point" within the next decade. Recent research suggests that the threshold for triggering long-term, potentially irreversible and self-perpetuating changes to select planetary systems is likely to be passed at or before 1.5°C of global warming, which is currently anticipated to be reached by the early 2030s. Many economies will remain largely unprepared for "non-linear" impacts: the triggering of a nexus of several related socioenvironmental risks has the potential to speed up climate change, through the release of carbon emissions, and amplify related impacts, threatening climate-vulnerable populations. The collective ability of societies to adapt could be overwhelmed, considering the sheer scale of potential impacts and infrastructure investment requirements, leaving some communities and countries unable to absorb both the acute and chronic effects of rapid climate change.

As polarization grows and technological risks remain unchecked, 'truth' will come under pressure

Societal polarization features among the top three risks over both the current and two-year time horizons, ranking #9 over the longer term. In addition, Societal polarization and Economic downturn are seen as the most interconnected – and therefore influential – risks in the global risks network (Figure D), as drivers and possible consequences of numerous risks.

Emerging as the most severe global risk anticipated over the next two years, foreign and domestic actors alike will leverage Misinformation and disinformation to further widen societal and political divides (Chapter 1.3: False information). As close to three billion people are expected to head to the electoral polls across several economies – including Bangladesh, India, Indonesia, Mexico, Pakistan, the United Kingdom and the United States – over the next two years, the widespread use of misinformation and disinformation, and tools to disseminate it, may undermine the legitimacy of newly elected governments. Resulting unrest could range from violent protests and hate crimes to civil confrontation and terrorism.

Beyond elections, perceptions of reality are likely to also become more polarized, infiltrating the public discourse on issues ranging from public health to social justice. However, as truth is undermined, the risk of domestic propaganda and censorship will also rise in turn. In response to mis- and disinformation, governments could be increasingly empowered to control information based on what they determine to be "true". Freedoms relating to the internet, press and access to wider sources of information that are already in decline risk descending into broader repression of information flows across a wider set of countries.

Economic strains on low- and middle-income people – and countries – are set to grow.

The Cost-of-living crisis remains a major concern in the outlook for 2024 (Figure B). The economic risks of Inflation (#7) and Economic downturn (#9) are

Figure A: Short and long-term global outlook

"Which of the following best characterizes your outlook for the world over the following time periods?"

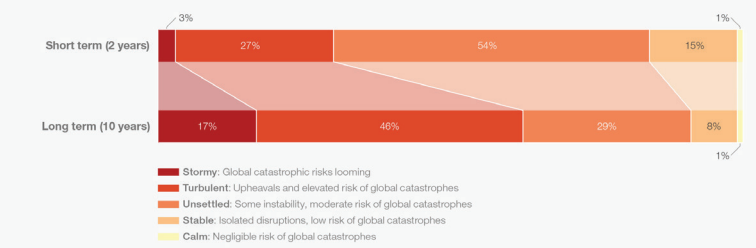

Source
World Economic Forum Global Risks Perception Survey 2023-2024.

Note
The percentages in the graph may not add up to 100% because figures have been rounded up/down.

GRPS respondents rank Extreme weather as the top risk most likely to present a material crisis on a global scale in 2024 (Figure B), with the warming phase of the El Niño-Southern Oscillation (ENSO) cycle projected to intensify and persist until May this year. It is also seen as the second-most severe risk over the two-year time frame and similar to last year's rankings, nearly all environmental risks feature among the top 10 over the longer term (Figure C).

However, GRPS respondents disagree about the urgency of

In this year's report, we contextualize our analysis through four structural forces that will shape the materialization and management of global risks over the next decade. These are longer-term shifts in the arrangement of and relationship between four systemic elements of the global landscape:

- Trajectories relating to global warming and related consequences to Earth systems (Climate change).
- Changes in the size, growth and structure of populations around the world (Demographic bifurcation).
- Developmental pathways for frontier technologies (Technological acceleration).
- Material evolution in the concentration and sources of geopolitical power (Geostrategic shifts).

A new set of global conditions is taking shape across each of these domains and these transitions will be characterized by uncertainty and volatility. As societies seek to adapt to these changing forces, their capacity to prepare for and respond to global risks will be affected.

The biggest short-term risk stems from misinformation and disinformation

Figure B: Current risk landscape

"Please select up to five risks that you believe are most likely to present a material crisis on a global scale in 2024."

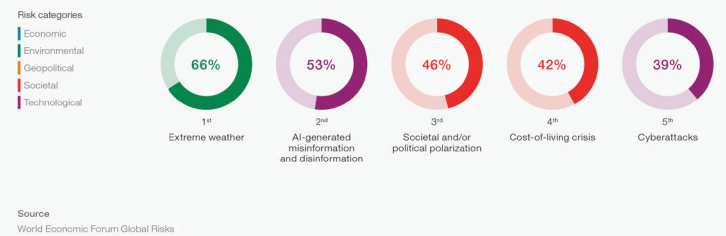

Source
World Economic Forum Global Risks Perception Survey 2023-2024.

Figure C: Global risks ranked by severity over the short and long term

"Please estimate the likely impact (severity) of the following risks over a 2-year and 10-year period."

Source
World Economic Forum Global Risks Perception Survey 2023-2024.

Environmental risks could hit the point of no return.

Environmental risks continue to dominate the risks landscape over all three time frames. Two-thirds of

World Economic Forum's 2024 Global Risks Report:

These are the biggest global risks we face in 2024 and beyond

A deteriorating global outlook

Looking back at the events of 2023, plenty of developments captured the attention of people around the world – while others received minimal scrutiny. Vulnerable populations grappled with lethal conflicts, from Sudan to Gaza and Israel, alongside record-breaking heat conditions, drought, wildfires and flooding. Societal discontent was palpable in many countries, with news cycles dominated by polarization, violent protests, riots and strikes. Although globally destabilizing consequences – such as those seen at the initial outbreak of the Russia-Ukraine war or the COVID-19 pandemic – were largely avoided, the longer-term outlook for these developments could bring further global shocks.

As we enter 2024, 2023-2024 GRPS results highlight a predominantly negative outlook for the world over the next two years that is expected to worsen over the next decade (Figure A). Surveyed in September 2023, the majority of respondents (54%) anticipate some instability and a moderate risk of global catastrophes, while another 30% expect even more turbulent conditions. The outlook is markedly more negative over the 10-year time horizon, with nearly two-thirds of respondents expecting a stormy or turbulent outlook.

3.2mmbbl/d by FY27, with increases both onshore and in the neutral zone.

Budget outcomes are highly sensitive to changes in oil price and production. A USD10/bbl change in our oil price assumption for 2024 would affect the budget by close to 4% of GDP, all other things equal. A change of 100,000bbl/d of production affects the budget by 1.4% of GDP. The fiscal break-even oil price (excluding investment income) will remain high (averaging USD93/bbl in FY24-

FY25) and the non-oil primary deficit/non-oil GDP is weak at 81%, significantly worse than regional peers.

ESG - Governance:

Kuwait has an ESG Relevance Score (RS) of '5[+]' for both Political Stability and Rights and for the Rule of Law, Institutional and Regulatory Quality and Control of Corruption. These scores reflect the high weight that the World Bank Governance Indicators (WBGI) have in our proprietary Sovereign Rating Model. Kuwait has a medium WBGI ranking at 53, reflecting low scores for voice and accountability, and middling scores across other governance indicators.

RATING SENSITIVITIES Factors that Could, Individually or Collectively, Lead to Negative Rating Action/Downgrade

• **Structural Features/Public Finances:** Signs of sustained pressure on GRF liquidity, for example, due to the continued absence of a new liquidity law and of alternative measures to ensure that the government can continue to make good on its payment obligations, including but not limited to debt service.

• **Public and External Finance:** Significant deterioration in fiscal and external positions, for example, due to a sustained period of low oil prices or an inability to address structural drains on public finances.

Factors that Could, Individually or Collectively, Lead to Positive Rating Action/Upgrade

• **Structural Features/Public Finances:** Strong evidence that Kuwait's institutions and political system are able to tackle long-term fiscal challenges, for example, through actions to implement a clear deficit reduction plan that is resilient to lower oil prices, as well as adopt a transparent and sustainable government funding strategy.

Country ceiling

The Country Ceiling for Kuwait is 'AA+', two notches above the LT FC IDR. This reflects strong constraints and incentives, relative to the IDR, against capital or exchange controls being imposed that would prevent or significantly impede the private sector from converting LC into FC and transferring the proceeds to non-resident creditors to service debt payments. Fitch's Country Ceiling Model produced a starting point uplift of two notches above the IDR. Fitch's rating committee did not apply a qualitative adjustment to the model result. — Fitch Ratings.

Political Divisions Hinder Reform:

Conflicts between the elected parliament and the 15-member cabinet, are a recurring feature of Kuwaiti politics, resulting in frequent resignations of ministers and dissolutions of parliament, with the most recent dissolution in February leading to elections scheduled for 4 April. We assume that elections will result in a parliament composition similar to previous ones (following elections in September 2022 and June 2023), where politicians critical of government policies held the majority of the 50 electable seats. We assume that political divisions will continue to constrain policy-making in Kuwait.

Familiar Reform Challenges:

The incumbent government appointed in January 2024 before the dissolution of parliament by the new Emir, Sheikh Meshal AlAhmed Al-Jaber Al-Sabah, included a new prime minister and a largely technocratic cabinet. The government's published four-year program (2024-2027) focused on initiatives to enhance non-oil revenue, restructure subsidies and encourage private sector participation to create jobs for Kuwaitis and reduce the fiscal burden. The plan also included passing a new liquidity law that would allow the government to relaunch debt issuance following expiry of the previous authorization in 2017.

However, these plans are similar to objectives of previous governments that failed to be implemented due to gridlock with parliament and we remain sceptical that this will change.

Liquidity Law Assumed but Uncertain:

After the election, the government will aim to pass a liquidity law (as previous governments have), but parliamentary approval remains highly uncertain. However, our forecasts, notably for government debt, are based on the assumption that a liquidity law is passed in the fiscal year ending March 2026 (FY25). The assumption illustrates that Fitch considers the rating to be resilient to a moderate rise in government debt. In the absence of a liquidity law, Fitch believes the government would still be able to meet its limited debt service obligations in the coming years, given the assets at its disposal.

Low Debt, Likely to Rise:

Gross government debt/GDP remains low, estimated at 3.1% of GDP in FY23. Assuming the passage of a liquidity law in FY25, limited fiscal consolidation and lower oil prices, we forecast government debt will rise to 11% of GDP in FY25 and further in subsequent years. Nonetheless, during the forecast period, we expect debt levels to remain well below the projected 2025 'AA' median of 48.4% of GDP.

Budget Balance to Deteriorate:

Under the government's reporting convention, which does not include KIA's investment interest income in revenue (and reflects the financing needs of the government), Fitch estimates that the government balance returned to a deficit in FY23 (5.0% of GDP), after recording its first surplus (about 12% of GDP) in nearly a decade in FY22. Our estimated deficit is smaller than the government's original FY23 budget deficit projection of 13.2% of GDP, due to a higher-than-budgeted oil price and lower than-budgeted spending. Significant one-off expenditures on arrears on subsidies and unused vacation allowances were offset by underspending in areas such as capex.

Under the government's convention, we forecast deficits of 6.5% of GDP and close to 10% of GDP in FY24 and FY25, respectively, as oil prices fall, spending pressures persist, and progress with fiscal reforms remains limited. Our overall fiscal balance numbers include our estimate for investment income, which is not officially disclosed. On this basis, we forecast the budget to post surpluses of 5.2% in FY24 (from an estimate of 5.7% in FY23) and 0.7% of GDP in FY25.

Oil Assumptions and Dependence:

Our forecasts assume an average oil price of USD79.8/bbl for FY24, down 5% from FY23, while oil output is likely to be broadly unchanged at 2.55mmbbl/d given OPEC+ constraints. In FY25, we assume Kuwait's average oil price will fall to USD71/bbl and that its crude output will rise to 2.66mmbbl/d, assuming that OPEC+ loosens production constraints somewhat. Kuwait Petroleum Corporation aims to boost capacity to

Fitch Affirms Kuwait at 'AA-'; Outlook Stable

KEY RATING DRIVERS

Fundamental Rating Strengths and Weaknesses:

Kuwait's 'AA-' rating is supported by its exceptionally strong fiscal and external balance sheets. The rating is constrained by Kuwait's heavy dependence on oil, its generous welfare system and large public sector that could be challenging to sustain in the long term, and a political context that hampers efforts to tackle consistent fiscal and economic rigidities and approve legislation to allow debt issuance and clarify government financing sources.

Exceptionally Strong External Assets:

Kuwait's fiscal and external balance sheets remain among the strongest of Fitch-rated sovereigns. We forecast Kuwait's sovereign net foreign asset position will average 529% of GDP in 2024-25, remaining one of the highest among Fitch-rated sovereigns and more than 10x the 'AA' median. The bulk of the assets are held in the Future Generations Fund managed by the Kuwait Investment Authority (KIA), which also manages the assets of the General Reserve Fund (GRF), the government's treasury account.

مع KIB عقاري

إدارة أموالك وأصولك
أسهل وأبسط وأضمن

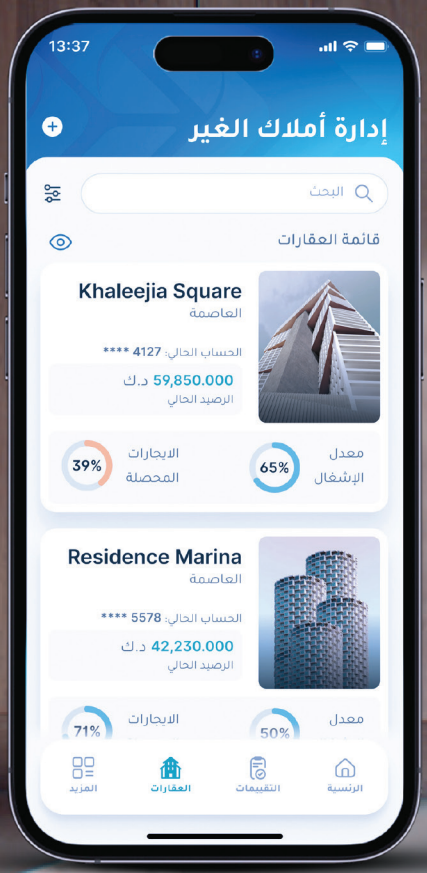

حمّل تطبيق KIB Aqari

KIB
بنك للحياة

www.kib.com.kw | 1 866 866 | KIBpage

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

مع ماستركارد "بيتك"...
انت تختار السيارة

مع مراعاة الشروط والأحكام - رقم الترخيص 2401100396 - يسري هذا العرض خلال الفترة من 2024/02/01 حتى 2024/07/30

kfh.com 180 3333

@kfhgroup